جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

تقييم برامج إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين بمجتمع ولاية القضارف

(دراسة حالة تجربة منظمة تنمية الأطفال اليافعين)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

إعداد الطالب:

والي الدين بشري مهدي

إشراف الدكتور :

الياس سعيد سعد

2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــة

﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

آل عمران: 133

إهـــــداء

أهدي هذا البحث

إلى كل

أم سهرت الليالي

و كل والد ربى

والي كل من تطوع لخدمة الأطفال

الباحث

الشـــــكر

أتقدم بالشكر إلي كل من ساهم في إعداد هذا البحث المتواضع والذي أتمني أن يجد القبول اخص بالشكر الدكتور الياس سعيد سعد المشرف علي البحث والذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه كما اخص بالشكر الأستاذ / سليمان حسب الرسول من منظمة تنمية الأطفال اليافعين ولاية القضارف وأيضا زوجتي العزيزة الاستاذه/ إقبال عبد السيد لما قدمته من جهد حتى يخرج هذا البحث المتواضع واخص بالشكر الإخوة في منظمة تنمية الأطفال اليافعين مكتب الرئاسة لما قدموه من مساعدة وأيضا اخص بالشكر مكتبة جامعة النيلين و إخوتي بله والأمين ومحمد لوقفتهم معي وتشجيعهم لي والشكر أجزلة إلي والدي العزيز بشري مهدي لتشجيعه لي والشكر موصول إلي كل من شجعني وشد من أزري .

الباحث

مستخلص

تناول البحث تجربة منظمة تنمية الأطفال اليافعين في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين المرتبطين بالحركات والجماعات المسلحة بولاية القضارف في الفترة من 2007 إلي 2009م

ومن خلال البحث سعي الباحث لمعرفة إلي أي مدي نجحت برامج إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين بولاية القضارف مجتمعيا، حيث اقتضي ذلك الإلمام با لجوانب الآتية :

التنشئة لاجتماعي في ظل النزاع وأثرها علي الأطفال والأطفال الأكثر عرضة للتجنيد في القوات والحركات والجماعات المسلحة وتناول الباحث اثر النزاعات المسلحة علي الأطفال كما تناول الباحث القوانين والمواثيق الدولية والبرتوكولات لحماية الأطفال من الاشتراك في القتال وتعرض إلي بعض التجارب في تجنيد الأطفال.

استخدم الباحث أدوات بحثية ملائمة تمثلت في استمارات البيانات الأولية ، الملاحظة والمقابلات والعديد من المصادر الثانوية الاخري ، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليل الإحصائي لمعالجة مآتم جمعه من بيانات توصل الباحث للعديد من النتائج من أهمها:

إن لأنشطة الدعم النفسي الاجتماعي المقدمة للأطفال الجنود المسرحين دور ايجابي في إعادة دمج الأطفال الجنود المسرحين في المجتمع.

وأوصي الباحث بضرورة تشكيل لجنة دولية تعمل علي تسريح وإطلاق سراح الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة في كل دول العالم.

Abstract

This study looked into the experience of the organization child development foundation through rehabilitation of children recruited by armed groups at Gadaref state form the year 2007 up to the year 2009 .

Throughout the study the researcher tried to find out what extent the programmes of rehabilitation children soldiers succeeded socially. That necessitated knowledge of the following aspects. Social upbringing in the meds of conflicts and its impact on children especially children who are more vulnerable to be recruited as soldiers by armed groups, the researcher also investigated the impact of armed conflicts on children .in addition to that the researcher looked into the lows, Charters and protocols that aim at protecting children from participating in battles and rendering them victims of recruitment experiences. The researcher used appropriate tools data collection ,namely ,initial information forms of data collection ,observation interview and a number of some other secondary sources .

The researcher used the historical and descriptive method together with the statistic analysis method for analyzing data.

The researcher came out with a number of results ,the most important of which are:

The activities for psychological support provided to recruited children have a positive role rehabilitating these children in community.

The researcher recommended that the formation of international committee working to demobilize and release of children involved in armed conflicts in all countries of the world release.

قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	رقم الصفحة
.1	الآية	أ
.2	الأهداء	ب
.3	الشكر والتقدير	ج
.4	المستخلص	د
.5	Abstract	ه
.6	قائمة المحتويات	و – ط
.7	المقدمة	1
	الفصل الأول **الإطار العام للبحث**	
.8	مقدمة	2
.9	مشكلة البحث	3
.10	أهداف البحث	4
.11	أهمية البحث	4
.12	تساؤلات البحث	5
.13	مجتمع البحث	6
.14	عينة البحث	6
.15	منهج البحث	6
.16	تعريف مصطلحات البحث	7
.17	صعوبات البحث	8
	الفصل الثاني **الأطفال والنزاع المسلح في المواثيق الدولية**	
.18	**المبحث الأول : أثر النزاعات المسلحة على الأطفال**	12
.19	مقدمة	12
.20	الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة	12
.21	موقف القانون الإنساني الدولي من حماية الأطفال في زمن الحرب.	16

.22	اتفاقية حقوق الطفل.	21
.23	**المبحث الثاني: تجنيد الأطفال في الحركات والقوات المسلحة**	24
.24	المقدمة	24
.25	عملية التجنيد والمشاركة في النزاع.	24
.26	كيف يتم تجنيد الأطفال.	25
.27	الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد .	26
	الفصل الثالث **التنشئة الاجتماعية والصراع**	
.28	**المبحث الأول: التنشئة الاجتماعية والنزاع المسلح**	30
.29	المقدمة	30
.30	تعريف التنشئة الاجتماعية	31
.31	الاتجاه الاجتماعي	31
.32	خصائص التنشئة الاجتماعية	33
.33	التنشئة الاجتماعية أثناء النزاع	34
.34	طبيعة الصراع	35
.35	الموقف الدولي من تزايد إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة بعد توقيع بروتوكول 1977م	38
.36	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 2000م	40
.37	**المبحث الثاني : النزاع المسلح في جنوب السودان**	48
.38	مقدمة	48
.39	موقف التنمية في الجنوب	49
.40	مؤتمر جوبا	49
.41	الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان	49
.42	مشكلة الجنوب في عهد الرئيس إبراهيم عبود	49
.43	مؤتمر المائدة المستديرة	51
.44	إعلان 9 يونيو	52

.45	اتفاقية أديس أبابا	53
.46	الحرب الأهلية الثانية	54
.47	الديمقراطية الثالثة	54
	الفصل الرابع **تجارب عملية لبرامج التأهيل**	
.48	**المبحث الأول: تجربة سيراليون**	59
.49	مقدمة	59
.50	التدهور الاجتماعي والثقافي	60
.51	أسباب سياسية	61
.52	برامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.	66
.53	**المبحث الثاني: النزاع في موزمبيق**	69
.54	المقدمة	69
.55	قوات رينامو	70
.56	النباراماس (قوات دفاع الشعب عن نفسه).	71
.57	المليشيات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة	71
.58	الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد	72
.59	الأطفال المنفصلين عن ذويهم	73
.60	الأطفال المتضررون والمهمشين	73
.61	أسباب ثقافية	74
.62	أسباب أيديولوجية	74
	الفصل الخامس **العمل الميداني**	
.63	**المبحث الأول: القضارف المجتمع والجغرافيا**	78
.64	المقدمة	78
.65	التركيبة السكانية	82
.66	النشاط الاقتصادي	82
.67	المظهر العمراني	83

.68	**المبحث الثاني: أنشطة إعادة الدمج والتأهيل**	86
.69	مقدمة	86
.70	الأهداف	86
.71	أنشطة المنظمة	87
.72	التغطية الجغرافية	88
.73	أنشطة إعادة الدمج والتأهيل	89
.74	محور الأنشطة العلاجية	90
.75	محور الأنشطة الوقائية	92
.76	فرص إعادة الدمج	95
.77	التعليم	95
.78	التدريب الحرفي والتلمذة الصناعية	96
.79	آليات المتابعة	97
.80	**المبحث الثالث: العمل الميداني**	101
.81	مقدمة	101
.82	تحليل بيانات الدراسة الميدانية	102
.83	الإجابة عل تساؤلات البحث النتائج	114
.84	النتائج	118
.85	التوصيات	120
.86	المراجع والمصادر	121
.87	الملاحق	125

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

- مقدمة
- مشكلة البحث
- أهمية البحث
- أهداف البحث
- تساؤلات البحث
- تعريف مصطلحات البحث
- منهج البحث
- مجتمع البحث

الإطار العام للبحث

مقدمة:

نجد مع بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الجنود الأطفال يشاركون في ميادين القتال في كل القارات باستثناء قارة استراليا، وأصبحوا جزءاً مكملاً للقوات النظامية وغير النظامية، ولكنهم يتميزون بالعنف وبخاصة الذين ينضمون منهم ضمن الجماعات الإرهابية، ويخدمون في مختلف القطاعات، المشاة، الجواسيس الحمالين، وهكذا أصبح اشتراك الأطفال في الحروب عالمياً وبأعداد كبيرة وقبل هذا قاتل الأطفال في التسعينات في كل من السلفادور – الإكوادور – جواتمالا– المكسيك– نيكاراغوا– وبيرو، وكان العدد الأكبر في كولومبيا وكانوا يطلقون عليهم الأجراس الصغيرة، كما أطلق عليهم النحل الصغير من قبل الجماعات الإرهابية ويقدر أن 30% من مقاتلي العصابات من الأطفال بينما يشكلون في بعض المليشيات 85% من القوة، هذا وقد عرفت أوربا المقاتلين الأطفال في الشيشان، وأفغانستان وكوسوفا، وقيل أنه هنالك استخدام كبير للأطفال في حزب العمال الكردستاني [PKB] إذ يبلغ عددهم 3000 ثلاثة ألف طفل[1].

ومن جهة أخرى فإن بعض المراقبين يعتبرون أفريقيا مهداً للأطفال المقاتلين، ويضربون مثلاً بإستغلال [16.000] طفل في حرب ليبريا وفي إحصاء عام 1995م إتضح أن 36% من أطفال أنجولا قد تم تجنيدهم أو كانوا في رفقة المحاربين وهنالك من يعتبر أن جيش الرب [LRA] اليوغندي يكاد يتكون من الجنود الأطفال في معظمه، وخلال حرب دامت عشر سنوات ضد الحكومة اليوغندية قام هذا الجيش بتجنيد [12.000] طفل بعد أن تعرضوا للخطف من ذويهم وبعضهم لم يتجاوز الخامسة من العمر، في الشرق الأوسط وآسيا عرفت أيضاً ظاهرة الأطفال الجنود وبخاصة ضمن قوات طالبان في أفغانستان، كما سادت هذه الظاهرة أيضاً في الفلبين، كمبوديا ، كشمير، ونجد في ميانمار [10.000] عشر ألف طفل وفي إحصاء لهيئة الأمم المتحدة فإن حوالي [300.000] ثلاثمائة ألف طفل يقاتلون ضمن وحدات قتالية وتستخدم [50] دولة

[1] درع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية ، تصدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة، الإمارات العربية المتحدة، 2015/1/1م.

الأطفال ضمن قواتها غير عابئة بمخالفتها للقانون الدولي[1].وفي السودان قد عانت البلاد حروب ونزاعات مسلحة في عدد من أقاليم البلاد نجدها في جنوب السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وشرق السودان وأخيراً ولاية دارفور، وقد أفرزت هذه الصراعات مجموعة من المشاكل الاجتماعية والنفسية على إنسان تلك المناطق وقد كان تضرر الأطفال أكبر وذلك لأنهم شديدي التضرر والتأثر بالأحداث والنزاعات المسلحة، فقد تعرضت مجموعات منهم إلى التجنيد في هذه القوات وتم استخدامهم في مهام مختلفة.

يسعى الباحث إلى الوقوف على هذه المشكلة محاولاً التعرف على برامج إعادة الدمج والتأهيل التي قدمت لعدد [25] طفل تم تسريحهم بولاية القضارف بشرق السودان محاولاً التعرف على مدى نجاح التدخلات التي قامت بها منظمة تنمية الأطفال اليافعين بالتعاون مع مجلس رعاية الطفولة وزارة الرعاية الاجتماعية وبتمويل من اليونيسيف.

مشكلة البحث:

عاش الأطفال الجنود المسرحين في بيئات حربية وتعرضوا لخبرات مؤلمة قد توثر في تكوين شخصياتهم وفي كل جوانب حياتهم وطرق تفكيرهم ونظرتهم للمجتمع وبالتالي يجدون صعوبة بالغة في ممارسة حياتهم بصورة طبيعية عند عودتهم إلى المجتمع ومحاولة الاندماج فيه مجدداً.

يعاني الأطفال من النظرة المجتمعية السلبية [الوصمة] بإعتبار أنهم جنود مقاتلين منضمين إلى المجموعات المسلحة ربما شارك بعضهم في بعض الجرائم.

تشير بعض التقديرات أن أعدادهم تبلغ حوالي [300.000] (1) طفل في العالم، وعلى مستوى أفريقيا ليس هنالك إحصائيات دقيقة، أما في السودان فتشير بعض التقديرات بأن أعدادهم كبيرة ولكن ليس هنالك احصائيات بذالك.

هذه الأعداد والتقديرات لفتت أنظار الكثيرمن المنظمات الطوعية إلى خطورة هذه المشكلة مما دفعها إلى القيام بعدد من المشاريع والبرامج التي تهدف

[1] www.unicef.org/arabic/crc/34726-34798.html

إلى إعادة دمج هؤلاء الأطفال في الحياة الاجتماعية، من بين هذه المنظمات قامت منظمة تنمية الأطفال اليافعين السودانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وبإشراف مجلس رعاية الطفولة القومي ومجلس رعاية الطفولة ولاية القضارف بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج لإعادة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع[1]، وهذه الدراسة هي محاولة للتعرف على جدوى هذه البرامج ويمكن بلورتها في السؤال التالي:

هل نجحت برامج منظمة تنمية الأطفال في إعادة دمج الأطفال الجنود بولاية القضارف في المجتمع بشكل طبيعي؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلي تقييم تجربة منظمة تنمية الأطفال في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين من الحركات المسلحة بمجتمعات ولاية القضارف .

كما يهدف البحث لمعرفة جدوى التدخلات والبرامج المقدمة من المنظمة في إعادة دمج الأطفال الجنود المسرحين مجتمعيا .

كما يهدف البحث لمعرفة مدي نجاح برامج إعادة التأهيل المقدمة للأطفال الجنود المسرحين .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من خطورة هذه الظاهرة وتزايدها المستمر مع تزايد النزاعات المسلحة في مناطق واسعة خارج وداخل البلاد، مما يجعل عدد مقدر من الأطفال عرضة للانخراط في هذه النزاعات سواء كان ذلك من رغبتهم أم بشكل قهري، ويترتب على ذلك صعوبات معقدة ومخاطر جمة على الأطفال أنفسهم وعلى المجتمع العريض، وعلى مستوى الأطفال الاشتراك في هذه النزاعات في هذه الفترة المبكرة من العمر يتسبب في إكسابهم أنماط سلوكية سالبة كاستخدام السلاح دون وازع أو رادع قيمي حيث أنهم ليس بمقدورهم التمييز بين العدو والصديق في هذه المرحلة المبكرة من أعمارهم، كما يترتب على انخراطهم في

---

[1] درع الوطن، مجلة عسكرية وإستراتيجية ، تصدر عن القيادة العامة للقوات المسلحة، الإمارات العربية المتحدة، 2015/1/1م

الحياة القتالية وحياة الجندية خطورة كبيرة على أنفسهم وعلى المجتمع إذ يصبحون وقود دائم يزكي نار الصراع ويقلل من فرص إنمائه على المدى البعيد.يمكن تقسيم أهمية البحث إلى جانبين، أهمية نظرية وأخرى عملية كالآتي

الأهمية النظرية:

يسعى البحث إلى الإسهام في إثراء المعرفة العلمية بتقديم بحث يستند على التراث النظري لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، في هذا الحقل الهام، خاصة مع تزايد الحروب والنزاعات في العالم والقارة الأفريقية بشكل عام والسودان بشكل خاص، مما يجعل المكتبة في حاجة مستمرة إلى هذا النوع من البحوث

الأهمية العملية:

تقديم حلول وتعريفات يستفيد منها التنفيذيون والمسؤلون والعاملون مع الأطفال المشتركين والمتأثرين بالنزاعات المسلحة والاستفادة منها في برامج إعادة الدمج المجتمعي للأطفال الجنود على المستوى المحلي والعالمي

تساؤلات البحث:

تم بلورة تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيس التالي: إلى أي مدى نجحت برامج منظمة تنمية الأطفال اليافعين في إعادة دمج وتأهيل الأطفال المسرحين بولاية القضارف اجتماعياً؟

وتم اشتقاق الأسئلة التالية:

- هل أدت برامج التأهيل النفسي والاجتماعي إلى تمكين الأطفال الجنود من إعادة دمجهم في الأسر؟
- هل تمكن الأطفال الجنود الذين أكملوا برامج التأهيل النفسي والاجتماعي من الانخراط في السلك التعليمي دون مشاكل؟
- هل أدت برامج التأهيل النفسي والاجتماعي إلى تقليل السلوك العدواني لدى هؤلاء الأطفال؟
- هل كان للمؤسسات التربوية بالولاية دور إيجابي في إستعاب هؤلاء الأطفال؟

- هل كان لتنظيمات المجتمع المدني بالولاية دور ايجابي في استيعاب هؤلاء الأطفال؟

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من الأطفال الجنود المسرحين بمجتمع ولاية القضارف حيث تم تسريحهم بعد توقيع اتفاقية السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث تم التسريح بواسطة مفوضية شمال السودان لنزع السلاح والدمج والتسريح [NDDRC] واليونيسيف وشاركه جمعية الهلال الأحمر السوداني في عملية التقصي الأسري التي سبقت عملية إعادة الدمج حيث أوضحت أن هؤلاء الأطفال ينتمون إلى أسر تسكن في مجتمعات ماركو، التضامن، الصداقة، الرديف، كادقلي وهي مجتمعات تقع في ولاية القضارف بشرق السودان.

عينة البحث:

تم اختيار العينة القصدية من مفردات مجتمع البحث الذي يتكون من الأطفال الجنود المسرحين البالغ عددهم 25 طفل وتم تطبيق الدراسة الميدانية عليهم.

منهج البحث:

يستخدم الباحث مجموعة من المناهج تتناسب وطبيعة المشكلة محور الدراسة على النحو التالي:

المنهج الوصفي:

يقوم الباحث بوصف مجتمع الدراسة من حيث المكونات الديمغرافية والاجتماعية والبيئة الطبيعية، كما سيقوم عبر هذا المنهج بتقديم وصف تفصيلي للانتماءات الاجتماعية للأطفال الجنود وعاداتهم وتقاليدهم التي اكتسبوها من خلال اشتراكهم في حياة الجندية وتلك التي اكتسبوها من خلال برامج التأهيل النفسي والاجتماعي.

المنهج التاريخي:

وعبره سيقوم الباحث بتتبع المراحل التاريخية لظاهرة إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، كما سيقوم الباحث بالتعرف على الجذور الاجتماعية لهذه

الظاهرة في السياق الثقافي للمجتمع السوداني.

سيستخدم الباحث الأدوات التالية:

1- **الملاحظة:** يقوم الباحث بملاحظة التغيرات التي طرأت على سلوك الأطفال الجنود، كما سيتم ملاحظة مدى تقبل المجتمع لهؤلاء الأطفال.

2- **المقابلات:** يقوم الباحث بإجراء عدد من المقابلات مع بعض الأطفال الجنود وأسرهم، والعاملين بمنظمة تنمية الأطفال اليافعين [CDF] خاصة أولئك العاملين بمشروع التأهيل النفسي والاجتماعي وبعض الأفراد والشخصيات من المجتمع المحلي الذين لهم علاقات وصلات مباشرة مع الأطفال الجنود.

3- **الاستبيان:** قام الباحث بجمع البيانات الضرورية للبحث وذلك بإعداد مجموعة من الأسئلة وضعت في يسمى بالإستبيان، وهو أحد الوسائل التي جمع الباحث عبرها المعلومات وهي تعتمد على الإتصال الشخصي بالمبحوثين ومن ثم تم إجراء المقابلة الشخصية ووجه إليهم فيها الأسئلة المتضمنة بالاستبيان وقد تولى الباحث بنفسه ملء البيانات من واقع ما أدلى به المبحوث من إجابات على الأسئلة التي في الاستبيان المخصص.

تعريفات مصطلحات الدراسة:

القانون الدولي الإنساني:

هو مجموعة من القواعد الدولية التعاهدية أو العرفية الرامية تحديداً إلى حل المشكلات الناشئة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، ويحمي هذا القانون الأشخاص الذين يتأثرون أو قد يتأثرون والممتلكات التي تتأثر أو قد تتأثر بالنزاع المسلح، كما يقيد حق أطراف النزاع في اختيار أساليب ووسائل القتال[1].

تعريف الطفل:

في السودان يشار إلى الطفل بـــ (شافع) وهذا يعني أن الطفل شـــخص بـــرئ لا يدري **شئ** عن ما يدور في العالم وليس بمقدوره اتخاذ قراراً لوحده". وعمومـــا

[1] فضيل طلافحة، بحث بعنوان حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني ، جامعة الإثراء ، الأردن، 2010/5/24.

يعتبر الطفل شخص عمره يتراوح بين 0–10 سنوات. "جاهل" هو مصطلح آخر يستخدم لوصف الطفل ويشير المصطلح إلى شخص "برئ يجهل ما يدور حولـــه". ولا يُقاس الجاهل بناءا على العمر لأن ذلك يعتمد على التجربة والمعرفة والنمـــو الجسماني و /أو ممارسة طقوس.

وهذا يمثل تناقض مباشر مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي ألتزم بها السودان. إذ أن وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي فإن الطفل هو أي شخص دون سن 18سنة.وبالتوقيع على كل من اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي يكون السودان قد أعلن قبوله بالشروط الواردة في كل منهما وبالتالي ينبغي النظر إلى الطفل في السودان على أنه شخص يقل عمره عن18 عاما.وتم تعريف الطفل في قانون الطفل السوداني (2010)بأنه شخص يقل عمره عن18 عاما.

يقصد بالطفل أي إنسان يقل عمره عن 18 عاماً [1]

تعريف الطفل في اتفاقية حقوق الطفل:

عرفت الاتفاقية الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه.

لقد شجعت لجنة حقوق الطفل، هيئة رصد ومتابعة الاتفاقية، الدول على مراجعة سن الرشد والذي حدد ب 18 عاما وكذلك زيادة مستوى الحماية لمن هم دون سن 18 عاما [2]

المنهج التعويضي المسرع:

هو منهج اعدد وصمم بواسطة خبراء تربويين يتكون من حلقتين وهو يســـتهدف شريحة الأطفال من 9 أعوام إلي 18 عام

صعوبات البحث:

لقد واجهة الباحث بعض الصعوبات إثناء قيامه بإعداد هذا البحث وهي:

1– بعض الأطفال الجنود المسرحين يعملون خارج مدينة القضارف .

---

[1] الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، منظمة الوحدة الأفريقية ، أديس أبابا إثيوبيا، يوليو 1990م

[2] اتفاقية حقوق الطفل CRR وقعت عام 1989م

2-بعض الأطفال تغيرت عناوينهم حيث نجد بعضهم تزوج وسكن في أحياء أخري مع أسرهم الصغيرة.

3- لم يجد الباحث دراسات في إعادة الدمج والتأهيل للأطفال الجنود المسرحين.

الفصل الثاني
الأطفال والنزاع المسلح في المواثيق الدولية

المبحث الأول

أثر النزاعات المسلحة على الأطفال

- مقدمة:
- أثر النزاعات المسلحة على الأطفال.
- موقف القانون الإنساني الدولي من حماية الأطفال في زمن الحرب.
- دور الأمم المتحدة والقضاء الدولي الجنائي في حماية الأطفال.
- اتفاقية حقوق الطفل.

الأطفال والنزاع المسلح في المواثيق الدولية

مقدمة:

الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة:

يطلق التعريف عموماً على الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة في برنامج نزع السلاح وإطلاق السراح وإعادة الدمج المستمدة من مبادئ كيب تاون[1]،" أي شخص لم يبلغ 18 عاماً ويشارك في أي نوع من أنواع القوات المسلحة النظامية أو غير النظامية أو الجماعات المسلحة بأي صفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر طهاة وحمالين وسعاه وأي شخص يرافق مثل هذه المجموعات غير أفراد العائلة. ويشمل التعريف تجنيد الفتيات لأغراض جنسية والزواج القسري وبالتالي فإنها لا تشير للطفل الذي يحمل أو حمل السلاح دون غيره وفي تقرير إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في فبراير 2000م، عرف الأمين العام الجندي الطفل بأنه أي شخص دون سن 18 عاماً من العمر والذي يشكل جزء من قوة مسلحة بأي صفة والذين يرافقون هذه المجموعات من غير أفراد الأسر فضلاً عن تجنيد الفتيات لأغراض جنسية والزواج القسري [2]، وتحدد إتفاقية حقوق الطفل على أن الطفل هو كل إنسان يقل عمره عن 18 سنة[3].

مصطلح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والمجموعات وأن كان أكثر صعوبة ويستخدم حالياً لتجنب تصور أن الأطفال المعنيين هم الأولاد المقاتلين. ويشير إلى الأطفال المؤهلين لبرامج التسريح وإعادة الإدماج هم أولئك المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة والذين فروا من القوات والجماعات المسلحة معاً (الذين غالباً ما يعتبرون بمثابة فارين وبالتالي يحتاجون إلى الدعم والحماية)، والأطفال الذين اختطفوا والذين زوجوا قسراً وأولئك الذين هم قيد الاحتجاز ولا تعتمد مسألة التسريح على مستوى مشاركة الطفل في القوات والجماعات المسلحة. ولكن يمكن أن يساعد تاريخ الطفل الشخصي والأنشطة في حالات النزاع المسلح في تحديد نوع الدعم الذي يحتاجه، تحتاجه في مرحلة.

---

[1] مبادئ كيب تاون بشأن تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة ، 27/مارس/ 1997م.

[2] تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فبراير 2000م

[3] إتفاقية حقوق الطفل ، 20/ تشرين الثاني ، نوفمبر، 1989م، المادة رقم (1) ، ص2

أثر النزاعات المسلحة على الأطفال:

تؤدي مشاركة الأطفال في النزاع المسلح إلى آثار خطيرة بالنسبة إلى صحتهم النفسية من شأن الحرب أن تجعل الجميع في حالة الاستضعاف، والأطفال وإن كانوا يبدون قوة وقدرة على التكيف تفوقان الوصف، فإنهم يظلون لصغر أعمارهم أكثر ضعفاً من البالغين.

تعرض الحرب الأطفال لجملة واسعة من المخاطر بعضها يصعب تصوره، ومن بين أبرز المخاطر هنالك أخطار التيتم والموت والإصابة بالجروح والنزوح والانفصال عن الأسرة، كما أن فقدان فرص الحصول على الرعاية الصحية عامل آخر من شأنه أن يعرض الأطفال لأعظم المخاطر لكونه يؤدي إلى الموت أو يترك آثاراً طويلة المدى بعد الإصابة بجروح بسيطة أو مرض لم يتم علاجه .

ويكون الأطفال غير المحاطين برعاية عرضة للإهمال ولجميع أشكال الأذى، فعلى سبيل المثال، قد يصبح الأطفال أهدافاً سهلة للجماعات أو القوات المسلحة التي تبحث عن مجندين جدد لتكملة النقص في عدد المقاتلين.

وقد يكون عرضة للاتجار بهم. وفضلاً عن ذلك فالنزاعات المسلحة تتسبب في انتشار عام للفقر ولا تترك أمام الأطفال خياراً يمكنهم من البقاء على قيد الحياة سوى التشرد في الطرقات والتسول أو امتهان أعمال غير مألوفة، كثيراً ما تكون شاقة ومتدنية الأجر. بطبيعة الحال فالأخطار تختلف باختلاف عمر الطفل وجنسه، ويبدو أن الأطفال الأكبر سناً أكثر ميلاً للاعتماد على أنفسهم من أجل البقاء على قيد الحياة، إلا أنهم يكونون في معظم الأحيان أكثر تعرضاً لسوء المعاملة.ويتبادر هنا سؤال وهو:

ما هي الاحتياجات الخاصة للأطفال في الحرب مقارنة باحتياجات النساء أو الرجال أو المسنين.

تتوقف الاحتياجات الخاصة للأطفال على أعمارهم إلا أن الأطفال كأفراد في طور النمو هم بحاجة إلى الغذاء الكافي والماء والخدمات الصحية المناسبة، كما أن التطعيم ينطوي على أهمية خاصة، وفي الوقت الذي تلبس فيه هذه الاحتياجات أهمية واضحة بالنسبة إلى الكبار كذلك فإن نقص الغذاء الكافي أو المناسب قد

يؤدي إلى الأضرار بالجهد البدني والنفسي للصغار ويحتاج الأطفال إلى حماية ودعم أسرهم في أوقات السلم وفي زمن الحرب.
كما أن لهم الحق أيضاً في الحصول على التعليم والذي يوفر للأطفال درجة من الحماية والمهارات الحياتية التي تكتسب أهمية في حالات النزاع أو البؤس، بيد أن الذهاب إلى المدرسة قد يعرض الأطفال بالفعل للمزيد من الأخطار، حيث تكون المدارس في بعض الأحيان عرضة للهجمات المباشرة، وقد تستهدفها جماعات أو قوات مسلحة تبحث عن مجندين جدد[1].

ويكون الأطفال الذين انفصلوا عن ذويهم خلال النزاعات بحاجة إلى أن يعودوا إلى أحضان والديهم، ولذلك فمن الضروري منحهم فرصة البحث عن والديهم ولم شملهم بأسرهم (FTR)، فإن هؤلاء الأطفال يبقون بحاجة إلى المأوى والطعام والماء وغير ذلك من الخدمات الأساسية، ويكون هذا بالطبع إلى جانب ما يحتاجون إليه من أوجه الدعم والحماية التي يوفرها لهم الكبار ولا يمكن أن نتصور أن هنالك ما هو أشد وقعاً من صدمة أن ينفصل المرء عن والديه في الصغر، وألا يعرف مكان وجودهما، وأن يحرم من حمايتهما في بيئة معادية يكتنفها شبح الحرب. ولذلك تمنح اللجنة الدولية في حالات تمزق شمل الأسر أولوية كبيرة لمسألة البحث عن أفراد الأسر ولم الشمل. وفي الوقت الذي توفر فيه هذه الخدمة لجميع الأفراد الذين انفصلوا عن أسرهم، فإنها تمنح الأولوية للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المفصلين عنهم، نجد نتيجة لاهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمحنة الأطفال في النزاعات المسلحة، قد أسند الأمين العام في عام 1993م إلى السيدة جراسا ماشيل وزيرة التربية والتعليم السابقة في (موزنبيق)، مهمة القيام بأول تقييم شامل للطرق المتعددة التي يعاني منها الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبعد أن قامت السيدة ماشيل بدراستها المثيرة للإعجاب وقدمت تقريراً عنها، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم [77/51] الصادر في 12/ ديسمبر 1996م بتعين ممثل خاصة يعنى بتأثير النزاع المسلح على الأطفال وتنفيذ

[1] التقرير المقدم من الممثل الخاص للأمين العام السيد أولارا أتوب، عملاً بقرار الجمعية العامة 107/25

لقرار الجمعية العامة قام الأمين العام بتعيين أولار أوتونو في عام 1997م تعبيراً قوياً وصوتاً أخلاقياً بالنيابة عن الأطفال الذين يم احتجازهم فوضي الحرب[1].

وتقع على عاتق الممثل الخاص للاجئين العام القيام بالمهام التي من شأنها توضح آثار النزاعات المسلحة على الأطفال وله في سبيل ذلك دراسة وتقييم التقدم المحرز والخطوات المتخذة والمصاعب التي جرت مواجهتها لتعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وزيادة الوعي وتشجيع جمع المعلومات بشأن محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وتعزيز التعاون الدولي لضمان احترام حقوق الأطفال منذ بداية الصراع وفي نهايته.

وتدعيماً للممثل الخاص في القيام بمهمته دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الحكومات والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى التعاون مع الممثل الخاص والاهتمام بأعماله بما فيها تقريره السنوي. وفي قراره رقم [1379] عام2001م أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص المعنى بالأطفال في النزاعات المسلحة، وطالب جميع أطراف النزاع بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها للممثل الخاص فيما يتعلق بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح، وفي تقريره السنوي أشار الممثل الخاص بأن وضع الأطفال في النزاعات المسلحة سيظل خطير إذا لم تفي جميع أطراف الصراع بتعهداتها وتمتثل لالتزاماتها الدولية[2].

يرى الباحث أن تعين الجمعية العامة لممثل خاص بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال يعد خطوة هامة ساعده العالم على معرفة أوضاع الأطفال في مناطق النزاع المسلح حول العالم. وبالتالي مخاطبة أطراف النزاع لمراعاة أوضاع الأطفال، بما في ذلك الحماية والتسريح وتجنيب الأطفال آثار الحرب على قدر الإمكان.

[1] مرجع سابق ذكره، التقرير المقدم من الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة.
[2] تقرير وضع الأطفال في العالم 2000م، ص15

موقف القانون الإنساني الدولي من حماية الأطفال في زمن الحرب:

نتيجة للانتهاكات المتعددة لحقوق الأطفال بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، وضعت قضية الأطفال في جدول أعمال ومناقشات المجلس (مجلس الأمن) وصدرت عن المجلس بعض القرارات التي تتعلق بالحد من تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال وحمايتهم أثناء النزاع المسلح وبعده. ويعد قرار مجلس الأمن رقم [1261] 1999م أول قرار يعترف بالتأثير العام والسلبي للصراعات المسلحة على الأطفال، وما يترتب على ذلك من آثار طويلة الأجل على السلام والأمن والتنمية المستدامة، ويحث مجلس الأمن في القرار جميع أطراف النزاع على التقيد بالالتزامات المحددة والمعقودة لكفالة حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح وعلى الأخص وقف إطلاق النار إنسانياً لأغراض التطعيم وتوزيع مواد الإغاثة، وبعدم مهاجمة المدارس والمستشفيات وعدم استخدام الألغام الأرضية، وعدم تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم [1314] 2000م، وبموجب هذا القرار يدعو المجلس الدول لوضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وبالأسلحة الخفيفة وغيرها من الأنشطة الإجرامية التي يمكن أن تطيل المنازعات أو تزيد من حدة تأثيرها على السكان المدنيين بمن فيهم الأطفال[1].

واستناداً إلى مسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، تواصلت جهود مجلس الأمن وأعلن التزامه بالحد من تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، ففي قراره رقم [1379] 2001م، أكد المجلس على ضرورة امتثال جميع الأطراف لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لاسيما ما يتصل منها بالأطفال. مع التزامه بأن ينظر حسب الاقتضاء عند فرض تدابير بموجب المادة [41] من ميثاق الأمم المتحدة في الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها العقوبات على الأطفال، وذلك بغية وضع الاستثناءات الإنسانية المناسبة التي تراعي احتياجاتهم الخاصة[2].

---

[1] وثائق مجلس الأمن 442/55، 2000م.

[2] جمعية سجود شباط / حماية المدنيين والأعيان المدنية في وقت الحرب، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة الحقوق، القاهرة، 2003م، ص120

ويطالب القرار [1379] جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بضرورة الالتزام بما يلي:

أن تحترم بالكامل أحكام القانون الدولي المتصلة لحقوق الأطفال وحمايتهم في النزاعات المسلحة، لاسيما اتفاقيات جنيف لعام1949م،والالتزامات التي تنص عليها بموجب بروتوكولاتها عام 1977م، الإضافة، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل 1989م، وأن توفر الحماية والمساعدات للاجئين والمشردين الذين غالبيتهم من النساء والأطفال وفقاً للمعايير والنظم الدولية المطبقة أن تتخذ تدابير خاصة لتعزيز وحماية الحقوق والاحتياجات الخاصة للفتيان والمتأثرين بالنزعات المسلحة، وأن تضع حد لجميع أشكال العنف والاستغلال بما في ذلك العنف الجنسي لاسيما الاغتصاب، وأن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، كما يحث مجلس الأمن في هذا القرار الدول الأعضاء على وضع حداً لظاهرة الإفلات من العقاب. وأن تحاكم المسئولين عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وغيرها من الجرائم الفظيعة المرتكبة في حق الأطفال. والقيام كلما أمكن باستثناء هذه الجرائم من أحكام العفو العام والقوانين المتصلة بذلك، وكفالة معالجة عمليات نقص الحقائق والمصالحة بعد النزاع لأشكال الأذى الذي تعرض له الأطفال[1].

يعتقد الباحث ومن خلال القرارات السابقة أن مجلس الأمن أعلن التزامه بحماية الأطفال من عواقب وأضرار الحرب، ولقرارات مجلس الأمن أهمية بالغة على الصعيد الدولي، لذلك نجد أن الدولة قد ترغب أو تتحاشى، بحسب الحالة، صدور قرار من مجلس الأمن، نظراً لتأثيره على الرأي العام ولاستجابة الأجهزة الأخرى في المنظمة الدولية بمتابعة تنفيذه، وهذا فضلاً على أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على أنه، بتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق، وأن تتقدم بتقارير بشأنها إلى المجلس عملاً بالفقرة [20] من قرار مجلس الأمن [1261] 1999م[2].

[1] البند التاسع من القرار [1379] وقد أكد المجلس في قراراته [1460] 2003م، [1612] 2005م، على نفس الهدف.
[2] ميثاق الأمم المتحدة م/25

من الملاحظ ومن خلال متابعة قرارات مجلس الأمن والتقارير المقدمة بخصوصها فيما يتعلق بالأطفال، يتضح أن هنالك علامات بارزة وخطوات إيجابية بدأ اتخاذها بصورة ملموسة لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، سواء في غمار النزاع المسلح أو بعد انتهائه.

ولعل المهم في ذلك هو القيام بإدماج حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، وفي مفاوضات السلام.

يري الباحث إن حماية الأطفال في زمن السلم والحرب مبدأ تكرسه القوانين والمواثيق الدولية والبرتوكولات الملحقة بها حيث يحظى الأطفال بصفتهم مدنيين بالحماية في حالتين مختلفتين فيجب في الحالة الأولى حمايتهم من جميع أشكال سوء المعاملة عند سقوطهم في أيدي القوات المعادية، ومن الواجب في الحالة الثانية ألا يتعرض المدنيون الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية للهجوم تحت أي ظرف من الظروف، ونظراً إلى الضعف البالغ الذي يتسم به الأطفال، تنص اتفاقيات جنيف لعام 1949م، وبروتوكولاتها الإضافيان لعام 1977م، على سلسلة من القواعد التي تولي للأطفال حماية خاصة. وتتضمن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاها الإضافيان ما لا يقل عن [25] مادة تشير إلى الأطفال تحديداً.

وتتضمن قوانين حقوق الإنسان كذلك أحكاماً خاصة بشأن حماية الأطفال ضد الآثار الناجمة عن النزاعات المسلحة، وينطبق هذا على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويتعين على أطراف النزاع أن تحترم القانون الدولي الإنساني وحقوق الطفل. ويتعين تجنب القتال وسط المدنيين ويمكن للحرب أن تدور دون انتهاك الحقوق الأساسية للسكان المدنيين ومن الضروري مساءلة الأشخاص الذين لا يحترمون القانون الدولي الإنساني حتى يدركوا العواقب المترتبة على انتهاك القانون .

دور الأمم المتحدة والقضاء الدولي الجنائي في حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني:

كان الرأي السائد في الأمم المتحدة منذ إنشائها هو أن مجرد مناقشة قانون الحرب بين جدرانها سوف يهز ثقة العالم في مدى قدرتها على حفظ السلم، ولذلك قررت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة في دورتها الأولى المنعقدة في عام 1949م، ألا تدرج قانون الحرب بين الموضوعات التي سوف تتناولها.

ولم تمضي سنوات حتى تفشت المعاناة الناجمة عن الحروب في عالمنا المعاصر وتغير الموقف تغيراً جذرياً منذ انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران 1968م، فقد أصدر المؤتمر قراراً بعنوان [احترام حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة]، وأدى هذا القرار إلى بداية نشاط الأمم المتحدة بشأن القانون الدولي الإنساني، الأمر الذي تشهد عليه التقارير السنوية للأمين العام، وكذلك القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، وتتابعت جهود الأمم المتحدة من أجل حماية المدنيين، خاصة الأطفال والنساء من الجرائم التي ترتكب في حقهم في أوقات الحرب والنزاعات المسلحة ولإظهار دور الأمم المتحدة وأهمية وجود نظام جنائي دولي لأجل حماية الأطفال من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة ومن التجاوزات التي تحدث في حقهم.

لمجلس الأمن صلاحيات واسعة معطاة ميثاق الأمم المتحدة في مجال المحافظة على السلم والأمن الدوليين. لكن انتشار النزاعات المسلحة حول العالم وما صاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان قد أصاب السلام والأمن الدوليين في مقتل، و عندما يعجز مجلس الأمن عن منع الحرب، وليس ببعيد ما حدث عند شن الحرب الأنجلو أمريكية على العراق والحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة، فليس أمام المنظمة الدولية سوى التمسك بحماية المدنيين من ويلات الحروب. عن طريق ما تصدره الجمعية العامة من قرارات وتوصيات، أو استخدام مجلس الأمن لصلاحياته الأخرى المتمثلة في إرسال قوات للمراقبة وحفظ السلام والإشراف على مفاوضات السلام[1].

تعد الجمعية العامة للأمم المتحدة هي الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة التي تشترك في عضويته كل الدول الأعضاء في المنظمة، ولهذا فإنها

[1] محمد صافي يوسف، النظرية العامة للمنظمات الدولية، دار النهضة العربية الطبعة الثانية، 2006م، ص 43 وما بعدها.

تتمتع بأهمية كبيرة، ترجع الأهمية كذلك إلى ما تتمتع به الجمعية العامة من اختصاص عام شامل يحيط بكل ما يدخل في دائرة الأمم من أمور وقضايا في إطار حقوق الإنسان وحقوق الأطفال[1].

قامت الأمم المتحدة بإجراء دراسة شاملة لحالة حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، بناء على توصيات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران عام 1968م، وارتباطا بهذه الدراسة طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1970م، من الجمعية العامة النظر في إمكانية صياغة إعلان حول حماية المرأة والطفل في حالة الطوارئ أو في زمن الحرب، وقد قامت الجمعية العامة بناء على مسودة أعدتها اللجنة الخاصة بوضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بإقرار الإعلان العالمي لحماية المرأة الطفل في حالة الطوارئ وأثناء النزاع المسلح وذلك في 14 ديسمبر سنة 1974م.

وقد طلب الإعلان من الدول الأعضاء أن تراعي صراحة المعايير والمبادئ الآتية[2]:

حظر الهجمات وعمليات القصف بالقنابل ضد السكان المدنيين، التي يعاني منها الأطفال والنساء أكثر من غيرهم.

إن استخدام الأسلحة الكيماوية والبكترولوجية أثناء النزاع المسلح يمثل انتهاكاً صارخاً لبروتوكول جنيف لسنة 1925م، واتفاقيات جنيف لعام 1949م، ولمبادئ القانون الدولي الإنساني، ويصيب المدنيين وعلى الأخص النساء والأطفال العزل بخسائر وأضرار فادحة ويجب استنكار ذلك بشدة[3].

[1] محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1997م، ص145

[2] منى محمود مصطفى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، 1989م، ص189

[3] عبد الغني محمود، القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص128، 129.

اتفاقية حقوق الطفل:

لقد تم تحديد الحقوق الأساسية للأطفال في اتفاقية واحدة وهي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC) وذلك في عام 1989م، وهذه تؤكد أعلى مستوى من الحماية والمعونة للأطفال بموجب أي اتفاقية دولية، و هذه الاتفاقية، شاملة كلية، بمعنى أن الحقوق لا تتجزأ وإنما على علاقة متبادلة فيما بينها، وأن كل البنود والمواد فيها على حد المساواة في الأهمية، وأن اتفاقية حقوق الطفل، (CRC)، هي الاتفاقية الأكثر قبولاً وتبنيا على المستوى العالمي بما يتعلق بحقوق الإنسان، ولقد صدقت عليها كل دول العالم ماعدا اثنين (الولايات المتحدة الأمريكية والصومال)، ونجد أن هذه الاتفاقية تشكل الإطار الأكثر شمولاً لمسؤوليات الدول المشاركة نحو كل الأطفال داخل حدود بلادهم، وبتصديقهم على الاتفاقية ألتزمت الحكومات الوطنية بحماية وصيانة حقوق كل الأطفال دون تمييز بما في ذلك حقوق الأطفال المراهقين واللاجئين والمشردين، وتعرف اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، الطفل بأنه كل من هو دون الـــ18سنة من العمر ما لم تعتبر القوانين المطبقة على الطفل أن سن الرشد هو قبل ذلك[1].

يقترح مخطط اتفاقية حقوق الطفل بأن هذا الاستثناء يجب اعتباره عاملاً مساعداً، أي أن من هم دون الـــــ18من العمر يمكنهم المطالبة بحقوقهم كراشدين إذا ما كانت الشرائع الوطنية تمنحهم ذلك وفي نفس الوقت يمكنهم الاستفادة من الحماية التي تؤمنها لهم اتفاقية حقوق الطفل.

ومن الجدير بالاهتمام فيما يتعلق بالجنود الأطفال فإن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 مايو عام 2000م، الذي يزيد من حماية الأطفال من الاشتراك في النزاعات المسلحة فهذا البروتوكول الاختياري يرفع سن الالتحاق بالجيش، من سن 15 إلى سن الـــ18، وهذا يشكل خطراً على التجنيد الإلزامي للأطفال دون سن الثامنة عشرة، وأما فيما يتعلق بالسن التي يسمح فيها

[1] اتفاقية حقوق الطفل (CRC)، عام 1989م.

بالتجنيد الطوعي فإن البرتوكول يساند الدول المشاركة لإعلانه وتصديقه وتحديد للإجراء الوقائية المتبناة لضمان ألا يكون التجنيد فرضاً بالقوة أو بالقسوة.

إن الظروف التي تعود إلى تجنيد الأطفال بالأساس وخبراتهم كمقاتلين، وأيضاً التخطيط لتسريحهم وعودتهم إلى عائلاتهم يمكن اعتبارها جوانب من سلسلة متصلة من الأمور التي تؤثر على سلامة الأطفال ورفاهيتهم وتطورهم، وإن مفهوم الحاجات والحقوق الأساسي في اتفاقية حقوق الطفل يؤمن الإطار الذي يمكن فيه تحديد تأثير خبرات أو ظروف معينة على قدرات النمو عند الأطفال وأيضاً وجهة النظر المرجعية الأساسية التي تستند عليها الاستجابة أو دور الأطفال.

نجد أن العوامل التي تؤدي إلى إشراك الأطفال في النزاعات معقدة، وليس من نموذج معين يمكن أن يجسد كل العوامل، أو يشير إلى تدبير معين ما يضمن منع تجنيد الأطفال ويمكن إجراءات التسريح وإعادة التأهيل الاجتماعي للأطفال الذين كانوا مشاركين في الصراع، ويعتمد هذا على فهم البيئة المحلية، والمصادر المتوفرة لحماية الأطفال وضمان سلامتهم ورفاهم.

المبحث الثاني

تجنيد الأطفال في الحركات والقوات المسلحة المبحث الثاني

- مقدمة.
- عملية التجنيد والمشاركة في النزاع.
- كيف يتم تجنيد الأطفال.
- الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد .

مقدمة:

عملية التجنيد والمشاركة في النزاع:

أي إستراتيجية تسعى للبحث في قضية الأطفال الجنود يجب أن تنطلق من فهم الأسباب التي أدت إلى إشراك الأطفال فعلياً[1].

- ثمة فرق شائع بين التجنيد الإلزامي والقسري والطوعي.
- فهم العوامل الظرفية المؤثرة على التجنيد الطوعي يسلط الضوء على الفعاليات التي يمكن القيام بها لمنع أو تقليص التجنيد لمن هم تحت سن الرشد.

لماذا يجند الأطفال؟

رغم أن الأطفال قد يجندون على الأغلب بسبب نقص عدد الجنود الراشدين، إلا أن بحثاً حديثاً يفترض أنه ينظر إليهم من قبل القادة على أن لديهم مواصفات خاصة تميزهم عن الراشدين بأي حال، كلما طال الصراع كلما ازداد احتمال تجنيد الأطفال بأعداد متفاقمة.

بعض الأسباب الرئيسية وراء تجنيد الأطفال، إضافة إلى استكمال العدد كما ذكرنا سابقاً يمكن تحديدها كما يلي:

- سهولة استخدامهم في المعارك.
- سهولة التأثير عليهم وإدارتهم.
- حبهم للمغامرة .
- سرعتهم في تعلم مهارات القتال.
- انعدام التنافس لديهم لأدوار القيادة.
- كونهم أقل تكلفة.

فلأنهم يشكلون تحدياً أخلاقياً أمام الأعداء، وعلى حد قول أحد قادة التمرد في جمهورية الكنغو الديمقراطية أن الأطفال مقاتلون بارعون لأنهم فتيان ويرغبون في الاستعراض والتباهي، وهم يعتقدون أن الأمر مجرد لعبة ولذلك فإنهم لا

[1] إئتلاف وفق استخدام الأطفال الجنود، الطبعة الأولى، 1999م، استخدام الأطفال كجنود في أفريقيا.

يخافون، علاوة على ذلك،ونتيجة للنظر إليهم على أنهم سلع يمكن الاستغناء عنها فإنهم بالكاد يتلقون بعض التدريب، أو لا يتدربون أبداً قبل إقحامهم في خط الجبهة، وبالتالي غالباً ما يقتلون بوحشية في ساحات القتال من جرا ذلك.

كيف يتم تجنيد الأطفال ومن قبل من ؟

تتراوح طريقة تجنيد الأطفال بين التجنيد الإجباري أو الطوعي، رغم أنه يصعب عملياً التحقق من تداخل هاتين الطريقتين معاً.

إن الفئة الأكثر وضوحاً هم الأطفال الذين يتم تجنيدهم إلزامياً بالإجبار أو القسر: وفي هذه الحالة يكون للدولة الحق ألحصري للقيام بذلك. وثمة أطفال كثيرون يجندون إلزامياً وهم دون سن الرشد، وهذا يحدث حتى عندما يكون السن القانوني المتعرف عليه للرشد أقل من 18 سنة وذلك للأسباب التالية:

- ضعف معرفة الناس بحقوقهم.
- نقص التوثيق فيما يتعلق بالأولاد مثل شهادات الميلاد أو السجلات الذاتية.
- تطوع الأطفال في الجيش بإرادتهم وهم تحت السن القانوني (ويكون هذا في بعض الأحيان منفذاً ملائماً للتغطية تجنيد الأطفال).
- يتم تجنيدهم بحسب الحصة النسبية للتجنيد التي تفرضها وكالات حكومية أو زعماء القرى، أو الميليشيات المحلية، الذين طلب منهم تعبئة أو تجنيد أعداد معينة بغض النظر عن أعمار المجندين.
- العادات والتقاليد عند بعض القبائل ونجد ذالك عند بعض القبائل في غرب السودان علي سبيل المثال.
- نقص الإجراءات الوقائية المناسبة وغياب الآليات التي تناشد الناس بألا يسمحوا لأحد بانتهاك حقوقهم.
- قد يتم اختراق نظام التجنيد أو تجاهله كلياً من قبل المؤسسة العسكرية، وخاصة عندما تكون هنالك حاجة ماسة لقوة أكبر، أو عندما تستهدف القوة العسكرية مجموعات معينة يصبح التجنيد تجنيداً إجبارياً.

وتتم ممارسة التجنيد القسري أيضاً من قبل جماعات المعارضة المسلحة وتتذرع أحياناً بحجة الحاجة إلى انضمام كل الأعضاء من زمرة اثنيه معينة، مثلاً إلى

النزاع المسلح، وهؤلاء أيضاً عرضة لنقص عدد المتطوعين وقد يفرضون حصصاً نسبية للتجنيد على سكان المناطق المختلفة الواقعة تحت سيطرتهم، وهنالك طريقة مشتركة للتجنيد بين الحكومة وقوات المعارضة إلا وهي " تجنيد إجباري بالإكراه"، حيث تقوم مجموعات من الرجال بمحاصرة المجتمعات وإكراههم على الدخول في الخدمة العسكرية الإجبارية. يري الباحث إن أكثر الأطفال عرضة للتجنيد والاستقطاب في الحركات المسلحة الأطفال المشردين تشرد جزي أو كلي حيث يمكن إقناع هذه الشريحة وإغراءها بيسر دون كبير عناء و ذالك لغياب العائل والمربي وهذه الشريحة في الأساس تعاني وتبحث عن الأمان وبالتالي يمكن إقناعهم بان هنالك يمكن ان يجدون أوضاع أفضل

الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد :

وأيضا من الشرائح الأكثر عرضة للتجنيد شريحة الأطفال في أوضاع أسرية بها كثير من المشاكل الأسرية فيها ينعدم الأمن والأمان هذه الشريحة أيضا تكون عرض للإيقاع بها .فبعض الأطفال تم تجنيدهم قسرا او خطفوا من منازلهم ومدارسهم وحمل البعض الأخر علي الانضمام الي القوات والحركات المسلحة بسبب الفقر او سوء المعاملة او التفرقة لأسباب ايدولوجية وبسبب الحاجة للحماية ، فحرم هؤلاء الأطفال من حقهم في التعلم والنمو السليم ، كما تعرضوا للإصابات الجسدية والضغوط النفسية والموت .

وتلازم الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة والأطفال الجنود المشكلات النفسية والاجتماعية ومرد ذلك إلي مشاهدة العنف والقتل كما ا ن إدمان الأطفال

الكحول والمخدرات تعد من الممارسات العادية .

غالبا ما يتم التجنيد الطوعي للأطفال في الأماكن التي يكثر فيها الفقر وغياب الأسرة أو ولي الأمر وغياب الحماية كذلك ، مما يدفع الطفل إلي ان يتجه للانضمام إلي هذه أو تلك المجموعة لأسباب اقتصادية أو رغبة في توفير الطعام له و للعائلة ، كما لوجود الوعود القاطعة بصرف رواتب وعلاوات تسلم مباشرة للأسرة علي افتراض ان لبعضهم اسر فقيرة ومعدمة، بينما يلعب تهديد الأسرة والأطفال تحت السلاح دور في التجنيد ألقسري والإجباري لدوافع عرقية ودينية او ا ثنية . لتحيق أحلام نائمة يطلب الأطفال التجنيد أو بالأصح يصبح الطفل عرضة للتجنيد مثله مثل الأطفال النازحين او اللاجئين او اللذين يعشون في مناطق النزاع ، وكذلك الأطفال القادمين من خلفيات أسرية ممزقة وغير مستقرة(التفكك الأسري) فبعض هؤلاء الأطفال شهدوا تعذيب والديهم واغتيالهم علي يد الجماعات المسلحة كما شهدوا نهبا وسرقة علنية لممتلكاتهم وهدما لمنازلهم، مما كان له الأثر الفعال في الاتجاه نحو هذه الجماعات المسلحة طلبا للحماية المستقبلية[1].

[1] صحيفة الصحافة العدد 6446 / 27 يونيو 2011

الفصل الثالث
التنشئة الاجتماعية والنزاع المسلح

المبحث الأول

التنشئة الاجتماعية والنزاع المسلح

- المقدمة
- تعريف التنشئة الاجتماعية
- الاتجاه الاجتماعي
- خصائص التنشئة الاجتماعية
- التنشئة الاجتماعية أثناء النزاع
- مفهوم النزاع- ماهيته وأبعاده
- طبيعة الصراع
- الموقف الدولي من تزايد إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة بعد توقيع بروتوكول 1977م

التنشئة الاجتماعية والنزاع المسلح

المقدمة:

سلامة المجتمع وقوة بنيانه ومدى تقدمه وازدهاره وتماسكه مرتبطة بسلامة الصحة النفسية والاجتماعية لأفراده، فالفرد داخل المجتمع هو صانع المستقبل وهو المحور والمركز وهدفه والغاية المنشودة،

وحتى يكون هذا الفرد عضواً بارزاً في تحقيق التقدم الاجتماعي لابد من الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية التي اهتمت بها الدراسات النفسية والاجتماعية اهتماماً بالغاً شكل ومضموناً، وهذا لأهميته في تشكيل شخصية الفرد الصالح الفعال فعالية أحادية في المجتمع لا فرداً خاملاً عاجزاً، فالتنشئة إذاً من أهم العمليات وأخطرها شأناً في حياة الفرد وهي الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية.

والتنشئة كعملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة وإنما تمتد من الطفولة، فالمراهقة فالرشد وصولاً إلى الشيخوخة ولهذا فهي عملية حساسة لا يمكن تجاوزها في أي مرحلة لأن لكل مرحلة تنشئة خاصة تختلف في مضمونها وجوهرها عن سابقتها.

نجد أن التنشئة في ظل الصراع بكافة أشكاله تحدث أثر في شخصية الطفل أو المراهق، وذلك لأن كثير من القيم الاجتماعية والأخلاقية يحدث لها انهيار في ظل الصراع، وبالتالي تنشأ ملامحهم وأعراف ذات علاقة كبيرة بالصراع في كافة أشكاله إن كان صراعاً أسرياً أو صراع مجتمعي أو سياسي ففي ظل الصراع يفقد الأطفال أو المراهقين الغدوة الصالحة والنموذج. كما يعيش الأطفال أو المراهقين ظروف مأساوية حيث يتعرض الكثير منهم إلى ظروف وتجارب مريرة تترك أثر في المستقبل.

تعريف التنشئة الاجتماعية:

التعريف اللغوي: جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة التنشئة من الطفل نشأ: ينشأ، نشوءاً، بمعنى ربا وشب [1].

الاتجاهات الأساسية في دراسة التنشئة الاجتماعية:

لقد تنوعت واختلفت دراسة التنشئة الاجتماعية حسب دارسيها من علماء النفس والاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا ...الخ، الأمر الذي أدى إلى ظهور اتجاهات عدة لكل منها رؤية ومنظور خاص لمفهوم التنشئة الاجتماعية.

1/ الاتجاه النفسي:

يؤكد أنصار هذا الاتجاه من علماء النفس على أن شخصية الفرد تتكون وتتشكل في السنوات الأولى فقط من حياته، أما ما يتعرض له الفرد فيما بعد من تأثيرات فإنها تبقى ثانوية بالنسبة لما قد يكون تعرض له في مرحلة الطفولة، فعناصر شخصية الفرد تعود إلى مرحلة الطفولة، وما يتعرض له الفرد من خبرات إيجابية أو سلبية، فالطفل يولد ولديه مجموعة من الغرائز والنزوات، والتي يحاول إشباعها والتي قد تهدد استقرار المجتمع، ولقد عرف علماء النفس مفهوم التنشئة الاجتماعية بأنها: " العملية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد المنشئين اجتماعياً عن كبح نزواتهم وتنظيمها وفق متطلبات المجتمع ونظامه الاجتماعي السائد ويكون سلوكهم هذا مناقضا لسلوك الأفراد غير المنشئين اجتماعياً والذين تؤدي أنانيتهم في إشباع نزواتهم بالأضرار بالآخرين وسلامة المجتمع [2].

2/ الاتجاه الاجتماعي:

يذهب علماء الاجتماع في تعريفهم لمفهوم التنشئة الاجتماعية إلي الاهتمام بالنظم الاجتماعية والتي من شأنها أن تحول الإنسان تلك المادة للعضوية إلي فرد اجتماعي قادر على التفاعل والاندماج بيسر مع أفراد المجتمع، فالتنشئة الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي ما هي إلا تدريب الأفراد على أدوارهم المستقبلية

[1] أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، بيروت، دار الطباعة والنشر، 1997م.

[2] سلوى عبد المجيد، نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر، القاهرة مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م، ص75

ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع، وتلقيهم للقيم الاجتماعية، والعادات والتقاليد والعرف السائد في المجتمع لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين المعايير والقوانين الاجتماعية، مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن والتماسك في المجتمع[1].

لقد عرفها فيليب ماير بأنها" عملية يقصد بها طبع المهارات والاتجاهات الضرورية التي تساعد على أداء الأدوار الاجتماعية في المواقف.

ويقول أبو النيل " أن التنشئة الاجتماعية تشمل كافة الأساليب التي يتلقاها الفرد من الأسرة خاصة الوالدين والمحيطين به من أجل بناء شخصية ناجحة ومتوافقة اجتماعياً، وذلك في مواقف كثيرة منها اللعب والغذاء والتعاون والتنافس والصراع مع الآخرين في كافة مواقف الحياة.

ويرى زين العابدين أن التنشئة الاجتماعية تعني عملية إكساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثلة في القيم والاتجاهات والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الاجتماعي المرغوب في هذا المجتمع وهي عملية مستمرة عبر زمن متصل تبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد إلى وفاته[2].

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي [بارسونر] أن التنشئة الاجتماعية عملية تعلم تعتمد على التقليد والمحاكاة والتوحد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد، وهي عملية مستمدة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعات الرفاق[3].

ويعرف [أميل دوركائم] التنشئة الاجتماعية بأنها " عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد اجتماعية وثقافية لتصبح هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع"[4].

أما معجم علم النفس والطب النفسي، فإنه يعرف التنشئة الاجتماعية بأنها " العملية التي يكسب الفرد خلالها المعرفة والمهارات للاجتماعية التي تمكنه من أن

[1] محمد محمد بقمة، التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية للطباعة والنشر، 2002م،ص 78
[2] جابر عبد الحميد، علاء الدين كافي، معجم علم النفس والطب النفسي، دار النهضة العربية، 1995م، ص369
[3] زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي، أسسه وتطبيقاته ، دار الفكر العربي، 1999م، ص68
[4] عبد الفتاح تركي موسى، التنشئة الاجتماعية (منظور إسلامي)، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، ص2

يتكامل مع المجتمع ويسلك سلوكاً متوافقا معه ، وهي أيضاً عملية إكساب الفرد للأدوار والسلوك وللاتجاهات التي يتوقع منه في المجتمع[1].

خصائص التنشئة الاجتماعية:

ومن خلال ما سبق عرضه من مفاهيم التنشئة الاجتماعية يمكن استخدام السمات التالية كخصائص تتسم بها التنشئة الاجتماعية:

1. التنشئة الاجتماعية عملية تعلم اجتماعي يتعلم فيها الفرد عن طريق التفاعل الاجتماعي أدواره الاجتماعية والمعايير الاجتماعية ويكسب الاتجاهات والأنماط السلوكية التي قد تقيمها الجماعة ويوافق عليها المجتمع.
2. يتحول الفرد عبرها من طفل يعتمد على غيره متمركز حول ذاته إلى فرد ناجح يقدر معنى المسئولية الاجتماعية.
3. هي عملية مستمرة تبدأ بالحياة ولا تنتهي إلا بانتهائها.
4. تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة ولكنها لا تختلف بالنوع.
5. هي عملية لا يقتصر القيام بها على الأسرة فقط ولكن وإنما تعتمد على وكلا كثيرين مثل الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام المختلفة.
6. التنشئة الاجتماعية ليست ذات قالب أو نمط واحد وجامد وإنما يختلف نمطها من بيئة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر.
7. التنشئة الاجتماعية لا تعني صب أفراد المجتمع في بوتقة واحدة بل تعني اكتساب كل فرد شخصية اجتماعية متميزة قادرة على التحرك والنمو الاجتماعي في إطار ثقافي معين.

وعليه يمكن القول بأن التنشئة الاجتماعية تعتبر بشكل عام من أهم المقدرات التي تعبر عن هوية المجتمعات ومستقبلها وحركتها وفاعليتها بل هي الموجه الأكثر تعبيراً عن آفاقها، فعملية التنشئة الاجتماعية ليست فراغ بل تعد أهم العمليات المسئولة عن الاستفادة من إمكانيات المجتمع وتلبية احتياجاته[2].

---

[1] علي ليلي، الطفل والمجتمع والتنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاختياري، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006م، ص193.

[2] السيد عبد القادر شرف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 2004م، ص13

التنشئة الاجتماعية أثناء النزاع:

إن عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل منذ بداية نشأته حتى استكمال درجة النضج، تعتبر عاملاً مهماً في جعل الطفل مندمج في مجتمع يتفاعل معه بشكل إيجابي وأما على النقيض، إذ يكون بمثابة عضو متمرد على مجتمعه وهذه النتيجة كرد فعل اتجاه مجتمعه وبعبارة أخرى أن كل ما يتلقاه الطفل خلال مسار نموه هو الكفيل بخلق شخصية قادرة على التفاعل والتكيف مع متطلبات المجتمع.

أو بخلق شخصية عدوانية ترى في المجتمع وأفراده ومؤسساته أعداء يجب مقاومتهم والتصدي لهم بكل ما أوتي من قوة ومهما تكن النتائج.

إن ما يجب التأكيد عليه أن شخصية الفرد تتحدد انطلاقاً من وجود تكامل وتناسق بين المؤسسات أو الجماعات الشيء الذي ينعدم في حال وجود الأطفال في أو مع جماعات تهدف إلى غير ذلك بحيث تكون أهدافها ومقاصدها لا تلتفت إلى مثل هذه المقومات ، وتنعدم فيها أدوات وآليات مساعدة الطفل لبناء شخصيته بصورة متزنة، مما جعل السلوك المكتسب بالنسبة للطفل يصب في الجانب السلبي، ومع وجود الكثير من المظاهر والمؤثرات المختلفة التي قد تشد انتباه الفرد وتستهوية، وقد يستمدها من داخل منظومته ليصبح مطبوعاً بطباعها والذي يؤدي إلى خلق شخصية مضطربة ومتناقضة خصوصاً إذا وقع تعارض بين ما يتلقاه حالياً وحياته السابقة إن كان في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع المدني ويضاف إلى ما سبق ظاهرة الأقران في حياة كل فرد.

والحضور القوى في حياة الفرد. فرفقاء السوء الذين قد يقلبون كل الموازين حتى يصير التناقض هو السمة البارزة، لأن هذه الفئة ظلت منحرفة عن القواعد أو المبادئ المعترف بها والمعمول بها إذ أي احتكاك بهذه الفئة يعرض الشخص إلى السقوط، فإن السلوك الذي يصبح مسيطراً على الفرد هو العنف بتعدد مظاهره وأشكاله، عليه يمكن القول أن نشأت الطفل في ظروف أو بيئة الصراع والقتال تجعله فاقد إلى كل مقومات التنمية السليمة، وتجعله عرضة إلى كل أشكال سوء المعاملة كما تفقد الطفل البيئة الصالحة للنمو حيث يفقد الطفل القدوة والنموذج كما

يفقد الطفل الرعاية الأسرية ويفقد التغذية السليمة ويتعرض للأمراض الفتاكة، وأمراض الطفولة عليه يمكن القول أن نشأة الطفل في ظل الصراع بكافة أشكاله يفقده كل مقومات الشخصية السوية القادرة على التكيف مع قيم وعادات وتقاليد المجتمع.

طبيعة الصراع:

تعكس أدبيات الصراع ثراء واضح فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، كما تتعدد أيضاً بؤر الاهتمام، ونقاط التركيز التي يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم بالدراسة والتحليل، وفي إطار استعراض بعض التعريفات اللغوية التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه" عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته"[1].

أما دائرة المعارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة، فمن المنظور النفسي يشير مفهوم الصراع إلى موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتورط أو الدخول في نشاطين أو أكثر، لهما طبيعة متضادة تماماً، وهنا يؤكد [موراي] على أهمية مفهوم الصراع في فهم الموضوعات المتعلقة بقدرة الفرد على التكيف الإنساني وعمليات الاختلال العقلي أيضاً"[2]. أما في بعده السياسي فإن الصراع يشير إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه، أو أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما مضطراً فيما إلى تبني أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطراف الأخرى، بينما يهتم [لوسيس كروز] بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي فان (لورا نادر) نتيجة إلى إيضاح البعد الأنثربولوجي في العملية الصراعية، ومن ثم فإن الصراع في بعده الاجتماعي إنما يمثل نضالاً حول

[1] منير محمود بدوي، مجلة دراسات المستقبل ، العدد الثالث، (يوليو 1997م) مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ج.م.ع.
[2] المرجع السابق.

قيم أو مطالب أو أوضاع معينة أو قوة أو حول موارد محدودة، ويكون الهدف هنا متماثلاً ليس فقط في كسب القيم المرغوبة.
بل أيضاً في تحييد أو إلحاق الضرر، أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم[1].
الصراع في مثل هذه المواقف، وكما يحدد كروز، يمكن أن يحدث بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات أو بين الجماعات وبعضها البعض، داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها، تفسير ذلك يرجعه كروز إلى حقيقة أن الصراع في حد ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بالبعد الأنثربولوجي للصراع، فإن الصراع ينشأ أو يحدث نتيجة للتنافسي بين طرفي على الأقل، وهنا قد يكون هذا الطرف ممثلاً في فرد، أو أسرة أو ذرية، أو نسل بشري معين، أو مجتمع كامل.
إضافة إلى ذلك قد يكون طرف الصراع طبقة اجتماعية أو أفكار، أو منظمة سياسية أو قبيلة أو دينياً[2].
وهنا فإن الصراع يرتبط بالرغبات أو الأهداف غير المتوافقة، والتي تتميز بقدر من الاستمرارية والديمومة يجعلها تتميز عن المنازعات الناتجة عن الشطط أو الغضب أو التي تنشأ نتيجة لحسابات وقتية أو لحظية، في هذا الاتجاه، يذهب قاموس لوجمان إلى تعريف مفهوم الصراع أنه حالة من الاختلاف أو عدم الإتفاق بين جماعات أو مبادئ أفكار متعارضة، أو متناقضة أما قاموس الكتاب العلمي فإنه يعرف الصراع بأنه معركة أو قتال أو بأنه نضال أو كفاح خاصة إذا كان طويلا أو ممتداً.
وبوجه عام فإن مفهوم الصراعات في الأدبيات السياسية المخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية.

[1] منير محمد بدوي، مجلة الدراسات المستقبلية ،مرجع سابق.
[2] المرجع السابق. منير محمد بدوي مجلة الدراسات المستقبلية

أنواع الصراع: المنظور الاجتماعي

يقسم المنظور الاجتماعي الصراعات إلى أربعة بناء على عدد الأشخاص الداخلين فيه (وضد من يوجه الصراع).

الصراعات الشخصية:

تنشأ داخل شخص ما (عندما تكون لديه معضلة ولا يعرف كيف يتخذ القرار اللازم).

الصراعات بين أشخاص:

تنشأ بين شخصين أو أكثر (عندما يوجد نزاع على بعض الآراء المتعارضة، واحتياجات الأفراد أو قيمهم).

الصراعات داخل المجموعة الواحدة:

تنشأ بين أفراد المجموعة الواحدة (عندما توجد مشكلة داخل مجموعة أو تجمع أشخاص عددين).

الصراعات بين مجموعات مختلفة:

تنشأ بين مجموعتين أو أكثر (عندما يكون الصراع على آراء متضاربة أو احتياجات أو قيم بين المجموعات بدلاً من الأفراد).

أنواع الصراع من المنظور النفسي:

نجد هنا ان الصراعات تقسم وفقاً للمصادر التي تسببت فيها، ولقد ذكر كرستوفر ديليو مور 1989م، خمس مصادر وقال أنها الأكثر أهمية للصراعات ، أي أنها مقيدة يمكن استخدامها لتحديد أي من المقاطع الخمسة هو المسؤول عن الفرق ولتحديد المقطع الذي تصل فيه الصراعات إلى أعظم درجة لها، هذا يسمح لنا بانتقاء إستراتيجية ملائمة كما يزيد من احتمال الوصول إلى حل ناجح للصراع وهنا نذكر حسب زعمه أنواع الصراعات بناء على السبب الرئيسي لها:

صراع المعلومات:

وينشأ عندما تتعامل مع غياب المعلومات ،والمعلومات المغلوطة، آراء مختلفة حول ملائمة البيانات تفسير مختلف للبيانات.

صراعات المصالح:

هي تلك الصراعات التي ينظر إليها على أنها منافسة على المصالح الإجرائية والمصالح النفسية.

الصراعات الهيكلية:

تنبع من السلطة غير المتساوية، والسيطرة غير المتساوية على الموارد، ومحددات الوقت.

صراعات القيم:

تنبع بسبب اختلاف طرق الحياة والأيديولوجية والديانة والثقافة والعادات والتقاليد ذات المعايير المختلفة.

صراعات العلاقات:

تستند إلى سوء الاتصال والتواصل، العواطف القوية والتنميط و السلوك السلبي المتكرر.

الموقف الدولي من تزايد إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة بعد توقيع بروتوكول 1977م:

تظل ظاهرة إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في تزايد بالرغم من صدور البرتوكولات والاتفاقيات الدولية بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة ونجد بعد توقيع بروتوكولي جنيف 1977م، بدأت هذه الظاهرة واضحة في أماكن متفرقة في العالم وهذا ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

فقد أوردت في نشرتها لسنة 1984م، ملاحظاتها بشأن إشراك أطفال لاتزيد أعمارهم عن إحدى عشرة أو اثنى عشرة سنة في القتال في أماكن كثيرة من العالم بما في ذلك حرب الخليج الأولى في أمريكيا الوسطى وآسيا وأفريقيا.

وقد أيدها في ذلك تقرير اليونيسيف الصادر في عام 1986م، فقد جاء في هذا التقرير أن الدراسة التي أجرتها اليونيسيف أسفرت عن اكتشاف أكثر من عشرين دولة تسمح بإشراك الأطفال فيما بين سن العاشرة والثامنة عشرة، وربما في سن أقل من ذلك في التدريب العسكري، والأنشطة غير الرسمية، المتصلة بالحروب

الأهلية وفي جيوش التحرير، بل وفي الحروب الدولية وإن هذه الظاهرة تتفاقم في مناطق النزاع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[1].

وبناء على هذه التقارير وفي أثناء إعداد مشروع اتفاقية حقوق الطفل بذلت جهود دولية حثيثة لأجل تحديد السن التي لا يجوز دونها الأطفال أن يشاركوا في الأعمال العدائية من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر، إلا أن المادة [38] من اتفاقية حقوق الطفل عام 1989م، لم تسجل تقدما فقد جاءت إعادة لنص الفقرة [2] من المادة [77] من البروتوكول الأول، وذلك لأن بعض الدول في المناقشات حول المادة [38] [2].

قد أثارة نفس الحجج التي أثيرت أثناء المؤتمر الدبلوماسي حول تطوير القانون الدولي الإنساني السابق على توقيع بروتوكول جنيف، فيما يختص بمسألة السن والتدابر المحكمة وليست الضرورية، والواجب اتخاذها في حالة المشاركة في الأعمال العدائية[3].

من الملاحظ أن التناقض صريح في هذه الاتفاقية بحيث أن مادتها الأولى عرفت الطفل بأنه كل إنسان حتى الثامنة عشر ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه تم طلبت من الأطفال عدم تجنيد الأطفال ما بين سن الخامسة عشر والثامنة عشر مسموح تجنيده في القوات المسلحة للدول الأطراف وهو مازال طفل طبقاً لتعريف المادة الأولى لسن الطفولة.

---

[1] فضيل طلافحة، المؤتمر الدولي لحقوق الطفل من منظور تربوي، جامعة الإسراء، الإردن، 2010م، ص23.

[2] سعيد سالم جويلي، مفهوم حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام ، دار النهضة ا لعربية ، 2001م، ص29.

[3] فرانشيش كريل، مجلة النشر، عدد 12/ 12/ 8/ ، 1989م، ص11-12.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 2000م:

مع ابتكار أسلحة جديد وخفيفة الوزن وسهولة الاستعمال بات تسليح الأطفال أسهل وأقل حاجة للتدريب من أي وقت مضى خاصة الأطفال دون سن الثامنة عشر في القوات المسلحة الحكومية، والقوات شبه العسكرية والمليشيات المدنية والمجموعات والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، حيث تستخدم الجماعات المسلحة الأطفال لأن التحكم بهم في معظم الأحيان أسهل من التحكم بالراشدين فالأطفال يقومون بالقتل دون خوف ويطيعون الأوامر دون تفكير وللأسف فإن أول ما يخسره هؤلاء الأطفال هو طفولتهم، ويحدث ذلك سوى جندو بالإكراه أو إنضموا طوعاً، إن ما يشاهده الطفل من مناظر أثناء المعارك وما يتعرض له أو ما يتعرض إليه أحد أصدقائه أو الرفاق يترك أثر مدمر طويل الأمد يغير في شخصية الطفل ويفقده طفولتهم وقد يتطلب جهداً كبيراً جداً حتى يستطيع الطفل أن يعود إلى الحياة بصورة طبيعية، ويتعرض مثل هؤلاء الأطفال لأكثر أنواع الخطر وأفظع أشكال المعانأة، سواء النفسية أو البدنية، ويزيد على ذلك سهولة التأثير عليهم وتشجيعهم على ارتكاب أفعال تبعث في النفس أشد الألم، فهم يعجزون في كثير من الأحيان عن فهمها، ويتوقع من كثير من الفتيات المجندات أن يكن متاعاً لإشباع الرغبات الجنسية للقادة إلى جانب المشاركة في القتال[1].

وبالنظر إلى الوضع المأساوي للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وعلى الأخص الحالات البالغة الشيوع التي يتم فيها إجبارهم على الاشتراك في الأعمال العدائية أو السماح لهم بالاشتراك فيها، فأن تطوير بروتوكول إضافي إلى اتفاقية حقوق الطفل يعد مبادرة تستحق الترحيب.

فالحماية العامة مكفولة للأطفال من خلال الصكوك العامة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من الاشتراك في النزاعات المسلحة[2]، والحماية التي توفرها اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، التي صدقت عليها كل دول العالم تقريباً[3].

---

[1] تقرير اليونسيف لعام 2005م، (الطفولة المهددة)، وضع الأطفال في العالم، 2005م، ص44

[2] وائل أحمد غانم، الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، دار النهضة العربية ، 2005م، ص132

[3] الأشقاء: الصومال والولايات المتحدة الأمريكية، ص61.

وتستهل المادة [38] من الاتفاقية المباشرة بحماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح فمنذ البداية تعرضت المادة [38] لانتقادات مهمة، وذلك لسببين، أولاً لأنها تعد النص الوحيد في الاتفاقية الذي يشترط على أن سن الثامنة عشر كحد أدنى للسن، وذلك رغم أنه يتناول أحد الأوضاع الأشهر خطورة التي يتعرض لها الأطفال، ألا وهي النزاعات المسلحة، وثانياً فيما يتصل بخطر التجنيد والاشتراك كادت هذه المادة تقتصر على تكرار نص المادة [77] من البرتوكول الأول الإضافي 1977م، وبذلك فإن المادة [38] إلى جانب عدم إتيانها بجديد، من شأنها أن تصرف الانتباه عن القاعدة الأقوى الواردة في البروتوكول الثاني الإضافي إلى اتفاقية جنيف الذي يوفر حظراً أوفى وأشمل فيما يتصل بالنزاعات المسلحة غير الدولية[1].

نجد في ظل هذه الخلفية وعلى ضوء الوعي والاهتمام المتزايد داخل المجتمع الدولي بالمحنة القاسية للأطفال المتضررين بالنزاعات المسلحة، اتخذت مبادرة في إطار نظام الأمم المتحدة بعد سنوات قليلة فقط من دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ من أجل دفع الحد الأدنى لسن التجنيد والاشتراك في الأعمال العدائية إلى سن الـــــ18 سنة[2].

ولقد جاءت هذه المبادرة إلى حد كبير متسقة مع الموقف الذي اعتمدته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي بدأت في العام 1993م، لتطوير خطة عمل ترمي إلى تطوير أنشطة الحركة لصالح الأطفال، وتتضمن خطة العمل للعام 1995م، التزامين أولهما: تعزيز مبدأ عدم التجنيد وعدم الاشتراك في النزاعات المسلحة للأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، أما الالتزام الثاني فهو ضرورة اتخاذ التدابير الملموسة من أجل حماية ومساعدة الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة ومن العام نفسه أوصى المؤتمر الدولي السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أحد قراراته بأن تتخذ أطراف النزاع كل

[1] فضيل طلافحة، المؤتمر الدولي لحقوق الطفل، جامعة الإثراء الأولى، 2010/5/24م، ص25

[2] قرار الجمعية العاملة للأمم المتحدة رقم 263 الدورة الرابعة والخمسون 2005/5/25م.

التدابير الممكنة لكي تضمن عدم اشتراك الأطفال دون الثامنة عشر من العمر في الأعمال العدائية[1].

وإلى جانب منظمات ودول أخرى عديدة أعربت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن دعمها لتطوير بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل وقد طرحت اللجنة الدولية رأيها عبر المنتديات الدولية (من خلال كلمات أدلت بها أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والجمعية العامة)، كما شاركت بنشاط في عملية الصياغة وذلك من خلال إعداد وثيقة شاملة طرحت موقف اللجنة الدولية حول بعض القضايا الأساسية محل النظر[2].

وجاء في البروتوكول أنه يجب على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد في قواتها المسلحة لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية. من الملاحظ أن هذا الحكم يعد من أهم أحكام البروتوكول، إذ رفع الحد الأدنى من سن الاشتراك في الأعمال العدائية من خمس عشرة إلى ثمانية عشر سنة، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر مايو عام 2000م، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة[3]، ويعد هذا البروتوكول أهم انتصار من أجل الأطفال[4]، وتتويجاً لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر وللمنظمات غير الحكومية، والتي بذلت طوال فترة التسعينيات جهودا من أجل رفع الحد الأدنى لسن المشاركة في أعمال القتال من الخامسة عشر إلى الثامنة عشر[5].

وقد عبرت الدول في مقدمة البروتوكول عن اعترافها بأن حماية الطفل من الاشتراك في النزاعات المسلحة من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التعزيز لتطبيق الحقوق التي تم إقرارها في اتفاقية حقوق الطفل.

وعن قناعتها بأن بروتوكولاً اختيارياً للاتفاقية برفع سن التجنيد المحتمل للأشخاص في القوات المسلحة، ومشاركتهم في الأعمال الحربية، سيسهم بصورة

---

[1] القرار رقم 2ح (s) منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 310 – فبراير 1996م، ص63

[2] UN Doc.E/CN. 4/1998/W G./3/2(105-53)

[3] اعتمدته الجمعية العامة بقرارها رقم [263/54] في 25 مايو 2000م، ودخل حيز التنفيذ في 23 فبراير 2002م، (وائل نور بنزق، المرأة والطفل وحقوق الإنسان)، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص151.

[4] فاطمة شحاته أحمد زيدان، مركز الطفل في القانون العام، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، 2004م، ص217

[5] التقرير الدوري للصليب الأحمر عام 1997م، ص293.

فاعلة في تطبيق المبدأ القائل إن مصلحة الطفل الفضلى يجب أن تشكل الاعتبار الأول لجميع الإجراءات والأعمال المتعلقة بالأطفال، وقد تضمن البروتوكول بعض الأحكام المهمة بصفة خاصة تحديد سن التجنيد الإجباري ، والتجنيد الطوعي أو الاختياري، وكذلك تناول مسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة المتمردة عن القوات المسلحة للدولة، وذلك على النحو التالي[1]:

حيث ينص البروتوكول على أنه يجب على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراد في قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية[2].

التجنيد الإلزامي:

تكفل الدول الأطراف عدم خضوع الأشخاص الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر التجنيد الإجباري في قواتها المسلحة[3].

التجنيد الطوعي:

ترفع الدول الأطراف الحد الأدنى لسن التطوع للأشخاص في قواتها المسلحة الوطنية عن السن المحددة في الفقرة [3] من المادة [38] من اتفاقية حقوق الطفل، ويشترط البروتوكول قيام الدولة بعدم التصديق عليه، بإيداع إعلان يتضمن الحد الأدنى للسن الذي تسمح عنده بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية، وأن تقدم ضمانات لمنع التطوع او التجنيد الإجباري القسري[4]، ويلزم البروتوكول الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة دون سن الثامنة عشر أن تتخذ الضمانات التي من شأنها أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً، وبأن يم بموافقة الآباء والأوصياء القانونيين وأن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تنطوي عليها الخدمة العسكرية، وأن تقوم برفع سن التجنيد التطوعي، إلا أن ذلك لا ينطبق على المدارس العسكرية التي تديرها الدولة أو تقع تحت سيطرتها والتي تقبل الطلبة الذين لا يقل عمرهم عن 15 سنة كحد أدنى.

---

[1] فاطمة شحاته أحمد زيدان، الحماية الدولية للأطفال في النزاعات المسلحة ، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، يناير 2005م، ص18

[2] البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، 2000م.

[3] نفس المصدر السابق.

[4] البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ، المصدر السابق نفسه.

المجموعات المسلحة المتمردة عن القوات الوطنية للدولة:

يحظر البروتوكول على الجماعات المسلحة المتمردة عن القوات المسلحة الوطنية للدولة بأن تقوم تحت أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام من هم دون سن الثامنة عشر من العمر في الأعمال الحربية وينطبق هذا الحظر على المجموعات العسكرية المسلحة كافة وعلى الدول التي يوجد فيها مثل هذه الجماعات أن تتجنب تجنيد الأطفال سواء كان إجبارياً أم تطوعاً وأن لا تجعلهم يشتركون في الأعمال العدائية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشرة دون سن الثامنة عشر في الأعمال الحربية.

ومن وجهة نظر الباحث أن هذا النص إيجابي من حيث إشارته إلى ضبط سلوك المجموعات المسلحة من غير الدول، وأيضاً من الملاحظ أن استخدام تعبير لا يجوز مقارنة بتغير يحظر، يبدو وكأنه يفرض واجباً أخلاقياً وليس إلتزاماً قانونياً بموجب القانون الدولي الإنساني، ويرى الباحث أن تعبير يحظر كان أجدى من أن يقال لا يجوز لأن الحظر ملزم وأقوى، كما يرى أنه من الواضح أن البروتوكول ليس بالقوة التي كان الكثيرون يطمحون إليه أي أنه في الواقع أضعف من ذلك كثيراً ويأمل أن لجنة حقوق الطفل المنشئة بموجب اتفاقية حقوق الطفل 1989م، سوف تعوض عن بعض نواحي الضعف في النص عن طريق تفسيره على نحو صارم، ومن المشجع في هذا المقام أن اللجنة تتبنى فيما يبدو الرأي القائل بأن اتفاقية حقوق الطفل تسري ككل على الأطفال كافة بحيث تنطبق على الأطفال المعرضين لخطر التجنيد والاشتراك في الأعمال العدائية، أو أؤلئك الذين واجهوا ذلك المصير بالفعل.

التدابير القانونية اللازمة لحظر وتحريم هذه الممارسات[1]:

من الملاحظ أن البروتوكول الاختياري للاتفاقية يمثل تقدماً واضحاً بالنسبة لما يوفره القانون الدولي الإنساني من حماية، كما أنه يعزز إبقاء الأطفال جميعاً

[1] المصدر السابق، البروتوكول الاختياري.

بمنأى عن أهوال النزاع المسلح وعن الاشتراك في الأعمال العدائية على وجه الخصوص[1].

ويلاحظ الباحث من خلال استقراء وتحليل نص المادة الأولى من البروتوكول أن نقطة ضعف في هذه المادة تتعلق بطبيعة الالتزام المفروض على الدول، وهو إلتزام يتعلق بالسلوك للدولة لا بالنتائج ومدى تحملها فنص المادة يقول " تتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان عدم اشتراك أفراداها في قواتها المسلحة الذين لم يبلغوا الثامنة عشر من العمر اشتراكاً مباشراً في الأعمال الحربية[2]، وهي صياغة تتفق إلى حد كبير مع مثيلتها الواردة في البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقية جنيف باختلاف سنة التجنيد[3].

إن كان من الأفضل استبدال عبارة تتخذ جميع التدابير الممكنة بعبارة تتخذ جميع التدابير الضرورية ليتمتع الأطفال بحماية أكبر، وتتحقق هذه الحماية لو استخدم واضعو هذه المادة كلمة تكفل فكانت الدول قد ألتزمت من أجل أن عليها التزام بكفالة عدم حدوث مثل هذا الاشتراك ويأمل من لجنة حقوق الطفل اعتماد تفسير صارم عند استعراضها إذا كانت الدولة قد التزمت من أجل أن عليها التزام كفالة عدم حدوث مثل هذا الاشتراك.

ويأمل من لجنة حقوق الطفل اعتماد تفسير صارم، إذا كانت الدولة قد اتخذت جميع التدابير الممكنة عملياً نحو تحقق الهدف المذكور، ويلاحظ أن هنالك نقطة ثانية تتضح في مقدار الحماية المكفولة للأطفال إزاء الاشتراك في الأعمال العدائية، ووفقاً للنص فإنهم يحظون بالحماية إزاء الاشتراك المباشر في الأعمال الحربية والذي يلاحظ أن هذا النص أضعف من الفقرة الموازية في البروتوكول الإضافي الثاني 1977م، التي لا تجيز الاشتراك في الأعمال العدائية بالنسبة للأطفال.

---

[1] فضل طلامحة ، مرجع سابق، ص27

[2] البروتوكول الأختياري، مصدر سابق.

[3] الفقرة الثانية من المادة [77] من البروتوكول الإضافي الأول [1- م/24] الفقرة 3/ج: لا يجوز تجنيد الأطال دون الخامسة عشر في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم ن الأعمال العدائية.

وبذلك فإنه يمكن القول أن المشاركة يمكن أن تكون بصورة غير مباشرة في الأعمال العدائية، مثل جمع المعلومات أو نقل الأوامر أو نقل الزخائر والمؤن الغذائية أو القيام بأعمال التخزين، وهذه الأفعال من شأنها أن تدل على أن الأطفال قد يظلون عرضة لمخاطر كبيرة في ميدان القتال، ولا حاجة للقول بأن اشتراك الأطفال في مثل هذه الأفعال على خط الجبهة يعرضهم على نحو بالغ لخطر الإصابة البدنية والصدمة النفسية، وهو خطر قد لا يقتل ولكنه يترك أثر قد يظل يلاحق الأطفال لعدة سنوات إذا لم يخضعون إلى عملية إعادة تأهيل ودعم نفسي يستطيعون من خلاله تجاوز هذه الأزمة.

ونجد على الوجه الآخر هنالك تقدم واضحاً يتمثل في رفع الحد الأدنى لسن التجنيد الإجباري من خمسة عشر سنة إلى ثمانية عشرة سنة، فالحماية إلتي تكفلها الفقرة الثانية من المادة [38] من اتفاقية حقوق الطفل والفقرة الثانية من المادة [77] من البروتوكول الثاني الإضافي إزاء تجنيد الأطفال بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة من العمر ضعيفة إذا أن الدول الأطراف عليها فقط أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.

المبحث الثاني

النزاع المسلح في جنوب السودان

مقدمة

- موقف التنمية في الجنوب
- مؤتمر جوبا
- الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان
- مشكلة الجنوب في عهد الرئيس إبراهيم عبود
- مؤتمر المائدة المستديرة
- إعلان 9 يونيو
- اتفاقية أديس أبابا
- الحرب الأهلية الثانية
- الديمقراطية الثالثة

النزاع المسلح في جنوب السودان

مقدمة

تعاملت حكومة الاحتلال مع الجنوب بشكل منفصل عن الشمال، وذلك تمهيداً لتنفيذ واحد من ثلاث خيارات، بحثتها السلطات الانجليزية[1].

1. فصل الجنوب عن الشمال وضمه إلي أوغندا.
2. إنشاء إدارة فيدرالية للجنوب وضمه للشمال.
3. ضم الجنوب إلى الشمال كإقليم عادي كغيره من الأقاليم الأخرى.

تمهيداً لهذه الخيارات ولإبقاء الباب مفتوحاً لخيار فصل الجنوب تبنت الحكومة الاستعمارية الممارسات الآتية[2]:

1. استثناء الجنوب من المجلس التشريعي [البرلمان] ومنعه من مناقشة أي أمر يتعلق بالجنوب.
2. استعمال اللغة الإنجليزية واللغات المحلية في التعليم دون عن العربية.
3. إبتعاث الطلاب الجنوبيين لي أوغندا بدلاً من كلية غوردون.
4. تغيب الدعوة الإسلامية والاهتمام بالتبشير المسيحي.
5. قانون المناطق المقفولة.

قانون المناطق المقفولة:

عمدت إدارة الحكم الثنائي إلى إصدار ما عرف بقانون المناطق المقفولة والذي حددت بمقتضاه مناطق من السودان يحرم على السودانيين والأجانب دخولها دون تصريح رسمي.

وشمل القانون سبع مناطق متفرقة من السودان: (دارفور)، بحر الغزال، ومنقلة والسوباط، ومركز بيبور وهي مناطق تقع في جنوب السودان وجبال النوبة.

ومن مظاهر ذلك القانون منع السوداني الشمالي من إنشاء المدارس في الجنوب إذا سمح له بالإقامة فيها، وإذا تزوج جنوبية لا يستطيع أخذ أطفاله إلى شمال السودان.

---

[1] سيد جيمس / تعريب مصطفى عابدين، السوداني من الحكم البريطاني المباشر، فجر الاستقلال، بيروت: 1996م، ص122

[2] سيد جيمس / تعريب مصطفى عابدين، السوداني من الحكم البريطاني المباشر، فجر الاستقلال، بيروت: 1996م ص 130المرجع السابق.

وفي عام 1822م، حصر قانون المناطق المقفولة على جنوب السودان وصدرت في 1930م، توجيهات وأحكام هدفها منع تجار شماليين من الاستيطان بالجنوب، ووقف المد الثقافي العربي والدين الإسلامي من الانتشار في جنوب السودان، بل أن ارتداء الأزياء العربية التقليدية، الجلباب والعمامة كان محظوراً على الجنوبيين.

هذه السياسة التي وصفها [إنتوني سيلفستر] بالابارتيد الجنوبي، تم التخلي عنها بعد الحرب العالمية الثانية أي بعد نهاية عام 1946م.

موقف التنمية في الجنوب:

نظراً لقلة الإيرادات في الجنوب فقد عجزت الحكومة الاستعمارية من إحداث تنمية ملموسة في الجنوب فقد أوكلت مهام الصحة والتعليم للإرساليات التبشيرية دون دعم من الحكومة حتى العشرينيات حين ذالك بدأت الحكومة في دعم الإرساليات وإنشاء خدماتها الموازية.

وقد اعترف السير جيمس روبرتسون آخر السكرتيرين الإداريين في السودان بأن تلك الجهود المبذولة ما كان لها أن تعطي أي أثر ملموس في الإقليم الشاسع في وقت كان يتطور فيه السودان بوتيرة متسارعة جداً.

وقد أسهم قانون المناطق المقفولة في عزل أي تأثير إيجابي من الشمال في الأربعينيات اعتمدت السلطات الاستعمارية خطة لتعمير الجنوب، باستخدام جزء من منحة بريطانية قدمت للسودان.

وقد تضمنت الخطة إنشاء مشاريع مثل مشروع الزاندي مصحوبة ببعض الصناعات البسيطة كالسكر والصابون، وقد توقفت هذه الجهود باندلاع الحرب الأهلية التي دمرت حتى القائم من هذه المشاريع[1].

مؤتمر جوبا 1947م:

دعي السكرتير الإداري جيمس روبتسون لعقد مؤتمر في جوبا بهدف بحث تمثيل الجنوب في المجلس التشريعي أو إنشاء مجلس تشريعي بالجنوب منفصل.

[1] إبراهيم أحمد العدوي، يقظة السودان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1979م، ص64

دعى المؤتمر رؤساء القبائل الجنوبية والموظفين الجنوبيين المتعلمين، وعقد المؤتمر في جوبا في يونيو 1947م، أوصى المؤتمر بتمثيل الجنوب في المجلس التشريعي ممهداً لوحدة السودان فيما بعد.

بحلول عام 1950م سمح للإداريين الشماليين ولأول مرة بدخول الجنوب وتم إدخال تعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب ورفع الحظر من الدعوة الإسلامية.

الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان:

عام 1955م ظهرت بدايات الحرب الأهلية الأولى في السودان بعصيان كتيبة جنوبية تابعة لقوة دفاع السودان في توريت وذلك لأمر قادتها بالانتقال إلى شمال السودان، فسادة الفوضى في الجنوب وانفلت الأمن وتعرض كثير من الشماليين بالجنوب إلى القتل والأذى على أسس عرقية، واستمر الصراع تسعة عشر عاماً ليعيق تطور السودان عموماً والجنوب خصوصاً حي توقفت مشاريع التنمية المحدودة القائمة أصلاً.

مشكلة الجنوب في عهد إبراهيم عبود:

وفيا يتعلق بمشكلة الجنوب فقد اعتمدت حكومة عبود الحل العسكري على نفس نهج الحكومة التي سبقتها، وعينت بعض السياسيين الجنوبيين في مناصب قيادية كتعيين سانتينو دينق وزيراً للثروة الحيوانية، الذي حافظ على منصبه في كافة الحكومات المتعاقبة في تلك الفترة لمدة عشر سنوات وذلك بسبب الخط المتشدد الذي كان يتخذه ضد الحركات الانفصالية في الجنوب[1].

ويرى البعض أن مشكلة الجنوب لم تكن ضمن أولويات حكومة عبود، ولهذا فإنه لم يتقدم بأي طرح لحلها، ويستدلون على ذلك بأن الفريق إبراهيم عبود لم يشر أبداً إلى المشكلة في بيانه الأول يوم الاستيلاء على السلطة، إلا أن حكومة 17 نوفمبر (كما كان يطلق عليها آنذاك)، تبنت سياسة قطع الدعم الأجنبي الذي كان يتلقاه المتمردين من خلال شن حملة منظمة لوقف أنشطة الإرساليات التبشيرية المسيحية التي تم اتهامها بتأجيج النزاع وتوسيع هوة الخلاف وتغذية الاختلاف من خلال عمليات التبشير والتنصير في الجنوب.

[1] Man sour Khalid : the government thes Deserre page :188

ففي عام 1963م شهد جنوب السودان نشاطاً سياسياً مكثفاً من قبل المعارضة الجنوبية في المنفى ضد حكومة عبود، وبرز حزب سانو [SANU]، (الاتحاد السوداني الأفريقي الوطني)، بزعامة جوزيف أدوهو كداعية إلى استغلال الجنوب، كأخر خيار في حالة رفض الشمال الاتحاد الفيدرالي كحل للمشكلة، لم تتم الاستجابة لمبادرة أدوهو واستمر التصعيد من الجانبين مما أدى إلى اشتعال نار الحرب الأهلية في الجنوب.

ظهرت في سبتمبر/ أيلول 1963م حركة [الأنيانيا]، (الكلمة تعني: الأفعى السوداء السامة)، بلغة قبيلة، المادي التي ينتمي إليها زعيم ومؤسس الحركة [جوزيف لاغو]، لتشن حرب عصابات في المديريات الجنوبية الثلاثة (أعالي النيل- بحر الغزال – الاستوائية)، مما أدى إلى تدهور في الوضع الأمني فيها.

مؤتمر المائدة المستديرة:

أبدت حكومة سر الختم الخليفة الانتقالية تسامحاً في التعامل مع المعارضين الجنوبيين وضمت في عضويتها اثنين من أبناء الجنوب وأعلنت العفو العام على المتمردين ودعت إلى مؤتمر حول المشكلة عرف بمؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في مارس 1965م، بمدينة جوبا بهدف إيجاد حل لمشكلة الجنوب، وكان موقف الجنوبيين من القضية أثناء المؤتمر تنازعه رؤيتان [الاتحاد الفيدرالي والانفصال] [(1)].

كانت الرؤية الاتحادية تقوم على فكرة قيام دولتين، دولة شمالية وأخرى جنوبية، لكل منها برلمانها وسلطتها التنفيذية، إلى جانب كفالة حريتها في معالجة الأمور الاقتصادية والزراعية ومسائل الأمن والتعليم، وأن يكون للجنوب جيش تحت قيادة موحدة للدولتين، وبذلك يصبح ما تدعو إليه هذه الرؤية أقرب إلى الكونفدرالية منها إلى الفيدرالية[(2)].

أما الجنوبيون الأكثر راديكالية في المؤتمر فقد كانوا يحبذون الحصول على

---

[1] http:// www.gurtong.net/cov Brnance/political porties Sudan African National Union/tabid/410/Default.aspx

[2] Wells, victorc.and Samuel PDilla,December a Arabization, slowerg and worlond 1993, Colonization south Sudan

حق تقرير المصير كتمهيد للاستقلال التام.

وقاد هذا الاتجاه الزعيم الجنوبي [أقري جادين] رئيس حزب سانو في المنفى، أما الاتجاه الفيدرالي فكان بقيادة [وليام دينق]، لم يكن هنالك أي حزب شمالي مستعد لمناقشة هذه الأفكار وكذلك لم تتخذ أي محاولات جادة في المؤتمر للتعامل معها بأي شكل كان. وكل ما كانت الأحزاب الشمالية تريد التفاوض حوله في ذلك الوقت هو الاعتراف بحق الجنوب في تشكيل إدارة إقليمية في إطار السودان الموحد، وهكذا وصل المؤتمر إلى طريق مسدود زاد من عدم الثقة بين الجنوب والشمال.

استمرت الحرب الأهلية في الجنوب، وبدأ الجنوبيون المعارضون للحكومة في تنظيم أنفسهم واستدرار تعاطف المجتمع الدولي واستنفار الرأي العام في الجنوب، وتم تأسيس حكومة السودان الجنوبية المؤقتة في المنفى كجناح مدني لحركة [الأنيانيا] ثم أعلن المتمردون عن تأسيس جمهورية النيل في المنفى.

إعلان 9 يونيو:

تمثلت أولى خطوات حكومة النميري لتسوية مشكلة جنوب السودان في إعلان التاسع من يونيو 1969م، الذي أنطلق من الاعتراف بالتباين والفوارق بين شمال السودان وجنوبه، وحق الجنوبيين في أن يطوروا ثقافتهم وتقاليدهم في نطاق سودان اشتراكي موحد مما يشكل نقطة تحول كبير في سياسات الشمال تجاه جنوب السودان حيث أن ذلك يعني التخلي عن أهم توجه الأحزاب الشمالية في تسوية إشكالية الجنوب لكن ذلك لم يشفع النظام انتمائه الواضح لليسار في نظر المتمردين الجنوبيين الذين استغلوا هذا التوجه السياسي الجديد للشمال فأعلنوا أنهم يحاربون الشيوعية والتدخل السوفيتي في الجنوب[1].

بدأت حكومة نميري أولاً بالاهتمام بالمسيحية، وجعلت العطلة الأسبوعية في الجنوب يوم الأحد بدلاً عن الجمعة وسعت إلى تحسين علاقتها مع الكنيسة،

[1] عبد اللطيف ألبوني، تجربة نميري الإسلامية، مايو 1969م-1985م، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، 1995م، ص13

وبالتالي تحسين علاقات السودان بالغرب ومع البلدان الأفريقية وفي مقدمتها إثيوبيا التي كانت تحتضن قادة التمرد الجنوبيين.

اتفاقية أديس أبابا:

وفي ظل هذه التحولات السياسية تم التوقيع على اتفاقية أديس أباب في مارس 1972م، بين حكومة السودان والمتمردين الجنوبيين تحت وساطة إثيوبية ومجلس الكنائس العالمي ومجلس عموم أفريقيا الكنسي[1].

وتمخضت عن وقف لإطلاق النار وإقرار لحكم ذاتي إقليمي تضمن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذي عادل، ومؤسسات حكم إقليمي في جنوب السودان واستيعاب [16] ألف فرد من قوات حركة [الأنيانيا] في القوات المسلحة السودانية[2]،كما اعترفت الاتفاقية باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد واللغة الإنجليزية كلغة عمل رئيسية في جنوب السودان وكفلت حرية العقيدة وحرية إقامة المؤسسات الدينية في حدود المصلحة المشتركة وفي إطار القوانين المحلية، وجدت الاتفاقية معارضة من قبل بعض القوى السياسية أبرزها الاتحاد العام لجبال النوبة الذي وصفها وعلى لسان زعيمه الأب فيليب عباس غبوش بأنها تمثل خيانة لقضية السودانيين الأفارقة، كما انتقدها دعاة الانفصال من الجنوبيين بأنها لا تلبي مطامحهم وانتقدها أيضاً القوميون العرب من السودانيين، وأشار نقادها إلى وجود ثغرات بها مثل حق الفيتو الذي يتمتع به رئيس الجمهورية ضد أي مشروع قرار صادر عن حكومة جنوب السودان يرى أنه يتعارض مع نصوص الدستور الوطني. وواقع الحال الغرض من وضع هذا النص هو لكي يكون صمام أمان لوحدة البلاد ، ما أن تم وضع الاتفاقية موضوع التنفيذ حتى دب الخلاف والصراع في جنوب السودان وأخذت الجمعية التشريعية الإقليمية صورة البرلمان الوطني نفسها من مشاهد لمنافسات حادة ذات أبعاد شخصية وخلافات عميقة ذات نعرة قبلية إلى جانب العجز في الكوادر الإدارية والنقص في الموارد البشرية والمادية، وسوء الموارد وانعدام الرقابة مما أدى إلى فشل كافة المشاريع التنموية في جنوب

[1] http://www.splamititry.net/documents /the Agreement ABABA20%

[2] عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الإسلامية مايو 1969م، أبريل 1985م، ص31

السودان، وبحلول السبعينيات في القرن الماضي ساءت العلاقة بين أبيل ألير رئيس المجلس التنفيذي الذي عينه الرئيس نميري دون توصية من المجلس التشريعي الإقليمي وزعيم المتمردين السابق [جزويف لاقو].

أدت اتفاقية أديس أبابا إلى فتح الباب على مصرعيه أمام البعثات التبشيرية المسيحية الغربية ومنظمات الدعوة الإسلامية من الدول العربية والإسلامية في تنافس حاد إلى جانب تفشي الانقسامات القبلية بين السياسيين الجنوبيين، وبإعلان تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية أزداد التذمر وسط الجنوبيين بما في ذلك الكنيسة التي جاهرت بمعارضتها، ولم تفلح محاولات الحكومة لتهديتهم من خلال تنظيم جولات للحوار معهم سعياً إلى إقناعهم بأن الشريعة الإسلامية لا تلمس حقوقهم[1].

الحرب الأهلية الثانية:

وبحلول عام 1983م، بلغ الاحتقان ذروته حيث تفجر الوضع في الجنوب عندما رفضت فرقة عسكرية في مدينة [واو] عاصمة إقليم بحر الغزال بالجنوب الأوامر الصادرة إليها بالانتقال إلى الشمال واغتالت الضباط الشماليين وفرت بعتادها إلى الغابة مطلقة على نفسها اسم حركة [أنيانيا]، وهكذا بدأ التمرد الثاني وأرسلت الحكومة ضابط جنوبياً برتبة [عقيد]، هو [جون قرن دي مابيور] لتثنية الفرقة المتمردة على تمردها وحثها على إلقاء السلاح إلا أن العقيدة جون قرنق انضم إلى المتمردين في الغابة بدلاً من تهدئتهم وإقناعهم بالعدول عن التمرد، منشئاً الجيش الشعبي لتحرير السودان، وبدأ العد التنازلي لحكم نميري، والسودان بدون دستور دائم أو نظام متفق عليه مع حرب مستعرة في جنوبه وحالة من الارتباك السياسي والضبابية لم يعهدها من قبل.

الديمقراطية الثالثة:

اتسمت فترة الديمقراطية الثالثة بعدم الاستقرار، إذ تم تشكيل خمس حكومات ائتلافية، في ظرف أربع سنوات، قام الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي خرج من الحكومة الائتلافية بتوقيع اتفاقية سلام مع الحركة الشعبية، لتحرير السودان التي حققت انتصارات عسكرية نتيجة للمساعدات العسكرية والدعم

[1] منصور خالد، لا خير إن لم نقلها ، ص61-75

السياسي الذي تلقته من إثيوبيا وبعض الدول الأفريقية المجاورة للسودان، والمنظمات الكنسية. ونص الاتفاق على وقف لإطلاق النار إلى جانب رفع حالة الطوارئ بغية تمهيد الطريق أمام مؤتمر دستوري عام، على أن يسبقه تجميد العمل بالعقوبات الحدية (الشريعة الإسلامية أو قوانين سبتمبر كما كان يطلق عليها)، واستبدالها بقوانين جديدة مماثلة.

كانت الجرائم المتلاحقة التي منيت بها القوات الحكومية في جنوب السودان سبباً في تزمر القيادة العامة للجيش التي عقدت اجتماعاً وقدمت مذكرة لرئيس الحكومة الصادق المهدي، مطالبة أياه بالعمل على تزويد الجيش بالعتاد العسكري الضروري، أو وضع حد للحرب الدائرة في الجنوب، وأحدثت المذكرة بلبلة سياسية في البلاد لأنها تتضمن تهديداً معلناً للحكومة، أو على الأقل توبيخاً رسمياً لتقصيرها في أحدى مهامها الأساسية وهي الدفاع عن البلاد، بإهمالها التزاماتها تجاه الجيش، كما كانت تلك المذكرة مؤشراً بل كان من الغريب أن يقحم جيش نفسه في السياسة في ظل نظام ديمقراطي مبتعداً عن المهنية، ويحذر رئيس الحكومة علناً وبشكل مباشر وليس عن طريق وزير الدفاع، بما يجب أن يعلمه لحل المشاكل الوطنية. تدهورت العلاقة بين الجيش وحكومة الصادق المهدي بعد توجيه الفريق فتحي أحمد علي القائد إنذار إلى الحكومة وطالبها بالاعتدال في مواقفها السياسية ورفع المعاناة عن كاهل المواطنين، رفضت حكومة الصادق المهدي هذا التهديد.

وأصدر حزب الأمة بياناً أدان فيه مسلك القائد العام وتدخل الجيش في السياسة[1]، لكن نتيجة تلك المذكرة كانت رضوخ حكومة المهدي في نهاية المطاف للضغوط وإعلانها قبول اتفاقية السلام التي أبرمها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبطبيعة الحال كانت تلك الخطوة بداية النهاية لحكومة الصادق المهدي والديمقراطية[2]، ونجد أن هذا الاتفاق لم يأخذ طريقة إلى التنفيذ بعد انقلاب يونيو 1989م بقيادة عمر البشير والذي تبنت حكومته شعار الجهاد

[1] http://www.alsahafa sd/details.php? type=a catid=209 aversion.
[2] www.aljazeela.net/portal/Templatey postings/pocket apcDetailed page.spx? print page = Ture GUID%BE29003 D6-9Eo1-48Cg8E53-A36981BEG/AF%7D

الإسلامي ضد القوى الجنوبية مستصحبة بما يعرف بقوات الدفاع الشعبي، وحققت الحكومة عدة انتصارات عسكرية، وفي أغسطس 1991م، وبعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا وانشقاق الحركة الشعبية، حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول بوثيقة عرفت باسم وثيقة فرانكفورت والتي وقعت في يناير عام 1992م، وتحت رعاية الرئيس النيجري إبراهيم بابنجيدا أجريت الجولة الأولى لمفاوضات في أبوجا، ثم الجولة الثانية في مايو عام 1993م، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء، وتضاعفت الجهود الدولية من خلال منظمة الإيقاد إلى أن تم توقيع إتفاق إطاري يسمى بروتوكول [ماشاكوس]، وذلك في يوليو من عام 2005م، والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها 6 سنوات، وحق تقرير المصير وفرصة الجنوبيون للتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات ، وفي 9 يناير 2005م، وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، والذي نصت بنودها على:

1. حق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء.
2. إجراء انتخابات عامة على كافة المستويات في مدة لا تتجاوز عام 2009م.
3. تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب.
4. تقاسم الثروة.
5. إدارة المناطق المهمشة بين الشمال والجنوب.
6. الترتيبات الأمنية.

ونجد بعد توقيع اتفاقية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان وفي ملف الترتيبات الأمنية المذكورة أعلاه قضية تسريح ودمج وإعادة تأهيل الأطفال الجنود المشاركين في النزاع المسلح مع قوات الحركة الشعبية كأحد التحديات التي تتطلب تدخل لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في الحياة المدنية ، وقد تم استلام الأطفال بواسطة مجلس رعاية الطفولة القومي وجمعية الهلال الأحمر السوداني وهذه المجموعة تمثل عينة البحث.

الفصل الرابع
تجارب عملية لبرامج التأهيل

المبحث الأول

تجربة سيراليون

- مقدمة
- أسباب اقتصادية واجتماعية
- التدهور الاجتماعي والثقافي
- أسباب سياسية
- برامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.
- أسباب ثقافية

تجربة سيراليون

مقدمة:

ترجع أسباب وجود ظاهرة تجنيد الأطفال إلى بداية الصراع في سيراليون بين الجبهة الثورية المتحدة والجيش الحكومي منذ 1991م، لرغبة كل منهما السيطرة على السلطة ومناجم الماسي إلا أنه هنالك عدة أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية مهدت لوجود هذه الظاهرة.

1/ أسباب اقتصادية واجتماعية:

ترجع بدايات الاستعمار البريطاني في سيراليون إلى أوائل القرن الـــ19 حيث كانت سيراليون والمناطق المحيطة بها مجالاً لنشاط الشركات التجارية البريطانية، ورغم هذا النشاط التجاري، إلا أن دوافع بريطانيا في المنطقة لم تكن دوافع اقتصادية وإنما كان الهدف الرئيسي من تواجدها هو مراقبة تجارة الرقيق.

ومنذ عام 1808م، أصبحت سيراليون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني تزايد عدد سكانها بفضل تزايد العبيد المحررين، وحرصت بريطانيا على ربطها مباشرة مع إنجلترا، فتم ربط فريتاون بلندن ليكون الاتصال مباشر بينهما.

وهكذا فإن تمسك بريطانيا بمستعمراتها في سيراليون لم يكن إلا لخدمة الدولة الأم بريطانيا، ولمجرد توسيع نفوذها في حقبة كان نفوذ الدولة وقوتها يقدر بمدى إتساع حجم مستعمراتها وإمتدادها لذلك عندما نالت سيراليون استغلالها عام 1961م، وتم إعلانها جمهورية في عام 1971م، لم تكن مستثناه من سمة الضعف التي صاحبت الدول الأفريقية المستقلة سواء اقتصادياً أو سياسياً واجتماعياً[1].

التدهور الاقتصادي والفقر:

سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة الموروثات الاستعمارية وتزبزب أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها اقتصاد سيراليون بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية في الدول الأفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكليف الهيكلي والإصلاح الاقتصادية هو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور الحقيقية

[1] - أ.د شوقى عطا الله الجمل "الصراعات والحروب الاهلية فى سيراليون" في معهد البحوث والدراسات الإفريقية،الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعه القاهرة 29-23 مايو 1999)

وتعتبر سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية:

1- الأوضاع الاقتصادية في سيراليون من تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها أفقر دولة في العالم وذلك بوجود 65% من المواطنين تحت خط الفقر أيضاً تولي حكومات فاسدة غير مستقرة نتيجة الانقلابات العسكرية، إن إهدار موارد الدولة والإنفاق المتزايد على التسليح من قبل الجماعات المتقاتلة بالإضافة إلى تمركز العديد من العبيد الفارين من الريف بالمدن وخصوصاً مدينة فري تاون واستقرارهم بأعداد كبيرة مع رفضهم العمل في استخراج الماس خوفاً من الحرب أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر مما دفع العديد من الأطفال إلى الالتحاق بصفوف القوات المتقاتلة أملاً في ضمان قوة تدعمهم وتدبر معيشتهم.

2-التدهور الاجتماعي والثقافي:

نجد أن إغلاق المدارس وترك الأطفال دون أي بدائل نتيجة للحرب جعل التحاقهم بأي من الجماعات المسلحة اقتناعاً منهم أن يكونوا جنوداً أفضل من أن يكونوا متشردون، إن الرغبة في التعليم والإقبال على المدارس رسختها عادات وتقاليد مجتمعية، فالمعرفة تمثل فرقاً حيث يتم تقيم الأفراد بقدر المعلومات والخبرات التي لديهم لذا فالتعليم شيئاً مهم في المجتمع السيراليوني حتى وأن كان يتعين الانضمام إلى صفوف القوات المقاتلة للحصول على التدريبات القتالية فالبعض منهم يرى أنها أفضل من الحصول على لاشي، فالتدريبات العسكرية تمثل لديهم أيضاً نوع من التعليم يزيد من قيمتهم كأفراد خاصةً في ظل ظروف تمثل القدرة على حمل السلاح واستخدامه من مقومات الرجولة في مثل هذا المجتمع[1].

[1] عبير الفقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ورقة الحرب الأهلية في سيراليون ص47

3- أسباب سياسية:

شهدت سيراليون منذ استقلالها عام 1961م وإعلانها جمهورية عام 1971م، عدة انقلابات عسكرية ثم بدأت الحرب الأهلية ما بين عام 1991-2001م، بين الجبهة الثورية المتحدة بقيادة فودي سنكوه وحكومة سيراليون وجيشها النظامي والتي كان محورها الرغبة في السيطرة على السلطة ومناجم الماس في سيراليون خلال هذه الفترة من الصراع تعرض الكثير من الأطفال للتجنيد من قبل القوات المتصارعة في صفوفها إما طوعاً أو قسراً، حيث كان يتجه بعض الأطفال إلى التجنيد تحت تأثير المغريات أو الأساليب غير المشروعة فهم مضطرون إلى الانضمام إلى صفوف القوات والجماعات المسلحة تحت وطأة الفقر والتمييز.

وكثيراً ما كان يختطف هؤلاء الأطفال من المدارس أو الشوارع أو البيوت. وما أن يجند الأطفال أو يجبرون على الخدمة في صفوف القوت حتى يتم استغلالهم لأغراض شتى. فهناك كثير من الأطفال شاركوا في القتال وهناك آخرون استغلوا لأغراض جنسية أو في نقاط التفتيش التي يمر بها المدنيين أو حتى كحرس خاص للقادة.

هؤلاء الأطفال كان يتم تجنيدهم من قبل الجبهة الثورية المتحدة أو القوات المتمردة والجيش على حد سواء وذلك لعدة أسباب تتلخص في إمكانية السيطرة على الأطفال وإرهابهم لإطاعة الأوامر التي يتلقونها وينفذونها بدرجة عالية من الإجادة أكثر من الجنود الكبار في بعض الأحيان، كما أن الأطفال ليس لديهم مسؤولية عائلية يتحملونها ولا يخشون القتال خوفاً على أنفسهم بل أحياناً كان الأطفال يقومون بالمهام القتالية التي يكلفون بها ويفاخرون بها بين أقرانهم وبقدرتهم على حمل السلاح واستخدامه.

بالإضافة إلى أن طول أمد الصراع أدى إلى نقص في أعداد المقاتلين في الجبهتين والذي كان لابد من تعويضه بأعداد أخرى وهو ما كان يتم من خلال تجنيدهم للأطفال لاستخدامهم كأدوات قتالية[1].

[1] عبير الفقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية المرجع السابق، ص49

مما لاشك فيه أن انتشار الأسلحة وسهولة الحصول عليها بالأخص الأسلحة الصغيرة الحجم والتي يستطيع الأطفال استخدامها أدى إلى إقبال أطراف الصراع في سيراليون إلى تجنيد الأطفال وتدريبهم على استخدام هذه الأسلحة والتي يستخدمونها بمهارة.

نجد أنه بالنسبة للظروف السياسية والصراعات التي مرت بها سيراليون وما خلفته من تدهور اقتصادي واجتماعي تسبب في انتشار وزيادة هذه الظاهرة فإن تجنيد الأطفال هو يخدم أهداف سياسية بطبيعتها فلولا وجود الصراعات الداخلية والنزاعات المسلحة لم يكن لها وجودا أو بمعنى آخر سيكون تواجدها في شكل ظاهرة أخرى.

إلا أن هذه الظاهرة لم تنشأ فقط بسبب الحرب التي ساهمت بدرجة كبيرة في أن تطفو على السطح كظاهرة بشكلها الأخير، ولكن هنالك جذور لهذه الظاهرة ساعدت على وجودها الأساسي واستمرارها وتبلورها في هذا الشكل الذي وصلت إليه هذه الجذور متمثلة في التدهور الاقتصادي الذي أدى إلى انتشار الفقر في المجتمع وكذلك بعض العادات الاجتماعية، والثقافية التي كانت البذرة التي أنبتت معها الظاهرة فالعديد من الأطفال مجندون في القوات المتقاتلة في سيراليون والذين سرحوا اتجهوا إلي الانتماء للدول الأخرى التي كان القتال فيها مستمراً مثل(ليبريا)، حيث وجدوا أن الصراع في هذه الدول هو فرصة اقتصادية بالأساس حيث كانت المكاسب المالية عامل تحفيزي لهم خصوصاً في ظل نسب بطالة عالية للشباب نتيجة الحرب ولعدم استفادة هذه الفئة من برامج نزع التسليح وإعادة الإدماج.

لذا يمكن القول بأن تجنيد الأطفال هي ظاهرة ذات طبيعة سياسية ساعدت في انتشارها عوامل اقتصادية واجتماعية.

يري الباحث أن تطورات ظاهرة تجنيد الأطفال في سيراليون والظروف المرتبطة بها وبنظرة على ما سبق نجد أن الصراع في سيراليون استمر لفترة أكثر من عشرة سنوات في ظل حاجة كل من أطراف الصراع إلى الجنود المقاتلين فإنه كان يتم سد هذا الاحتياج عن طريق الأطفال الذين كان يتم اختطافهم

وتجنيدهم قسراً تحت التهديد والأطفال الذين كانوا يتطوعون في القوات المتقاتلة للحصول على الامتيازات والحماية، ورغم أنه لم يكن هناك أي تقارير عن استخدام الأطفال الأقل من الـــ18 سنة في القوات المسلحة، إلا أن هناك بعض الأقوال بأن الأطفال في سيراليون كان يتم تجنيدهم بواسطة جبهة الليبريين المتحدين للمصالحة والديمقراطية ليتم استخدامهم في الحرب في ليبريا وذلك كعلاقة بين الرئيس الليبري شارلز يتلور وقائد الجبهة الثورية المتحدة فودي سانكوه الذي كان يجد دعماً من الرئيس الليبري، وكذلك الرئيس الليبي معمر القذافي لمواجهة نظام مومو في عام 2005م، وجهت اتهامات للرئيس الليبري السابق تشارلز تايلور عن جرائمه ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات القوانين الدولية بالإضافة إلى تجنيده أطفال سيراليون أقل من 5 أعوام لاستخدامهم في عمليات العنف المسلح وذلك أمام المحكمة الخاصة بسيراليون.

هو وثلاثة من قادة المجلس الثوري للقوات المسلحة، رغم نفيه لذلك. إن الصراع في ليبريا [1990–1997م ثم 2000–2003م] وكذلك الصراع في ساحل العاج 2002م، وغينيا المرتبطة بحدودها مع هذه الدول ارتبطت بسيراليون عن طريق عمليات عبر الحدود المشتركة والتي كان من السهل تهريب الأسلحة والأطفال منها وإليها وبتحليل ما سبق يمكن القول في بداية الأمر فإن الأدوار التي كان يقوم بها الأطفال كانت تقتصر على تأديتهم لبعض الأعمال المنزلية من غسل الملابس أو تنظيف أو إعداد الطعام وبالتالي لم يكن هناك احتياج لأعداد كبيرة منهم إلا أن تطور مراحل الصراع بين الأطراف المتقاتلة في سيراليون وحاجة كل منهم لمزيد من الجنود للاستمرار في القتال أدى إلى ازدياد الحاجة للأطفال لتجنيدهم وبالتالي تغيرت المهام التي أسندت إليهم لاسيما مع تواجد أنواع من الأسلحة ليس من الصعوبة على الأطفال استخدامها.

رغم أنه لا يوجد عدد محدد يمكن الاستناد إليه بالنسبة للأطفال الذين تم تجنيدهم خلال فترة الصراع لعدم وجود بيانات محددة إلا أنه مع استمرارية الصراع لفترة طويلة وحاجة القوات المتقاتلة للجنود ، خاصة في ظل وجود أكثر من جماعة مسلحة متصارعة ، وتغير الهدف من استخدام الأطفال في هذه الصراعات يقودنا

بالضرورة إلى استنتاج تزايد أعدادهم وما يؤيد هذا الاستنتاج ما ورد في التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة بسيراليون 2004م، والذي ركز فصل كامل به على الأثر المستمر للصراع على الأطفال والذي ورد به إن كل الجهات المتصارعة في سيراليون قامت بتجنيد الأطفال أقل من الـــ18 عاماً بالإكراه في عام 1998م، وأن نسبة تجنيد هؤلاء الأطفال في القوات المتقاتلة وصلت 25% وأن الأطفال المستهدفون من التجنيد كانوا في عمر [10-14] عاماً[1].

لا يمكن الإدعاء بأن الجماعات المسلحة هي وحدها التي قامت بتجنيد الأطفال فالجيش أيضاً قام باستخدام الأطفال كجنود وشجع الرئيس مومو العمد ورؤساء القبائل على تنظيم المدنيين في جماعات حراسة محلية، لتكملة صفوف الجيش السيراليوني، قوات الدفاع المدني [CDA]، ولكن تجنيد الأطفال بشكل أساسي حدث خلال فترة المجلس الرئاسي الوطني الانتقالي إلا أن السبق في استخدام الأطفال كمجندين تختص به الجبهة الثورية المتحدة والتي كانت مسئولة عن أكبر عدد مسجل من الأطفال المجندين.

ظهرت محاولات التوعية بحقوق الأطفال في الفترة الأخيرة من الحرب في سيراليون حيث توجه العاملون بالمنظمات الغير حكومية في سيراليون للمجتمع وقادة القوات المتصارعة برسالة مضمونها احترام القواعد المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأطفال محاولين إقناع القوات المتصارعة بتسريح الجنود الأطفال

ومما لاشك فيه أنه كان للضغوط الدولية سواء من المنظمات الدولية الغير حكومية أو اليونيسيف وغيرها دوراً في إيقاف القوى المتصارعة في سيراليون من تجنيد الأطفال حيث جاء بالتقرير الأخير لتحالف وقف استخدام الجنود الأطفال أنه لم يعد هنالك أطفال في الجيش الحكومي بسيراليون، كما أن الجبهة الثورية المتحدة قامت بتسريح أعداد كبيرة من الأطفال وذلك في الفترة التي شاركت فيها في تشكيل الحكومة الائتلافية، كما أن قوات الدفاع المدني سرحت أعداد كبيرة من الأطفال ، على الأقل كما أعلنت ذلك عندما بدأت محاولاتها للتحول إلى قوة سياسية وطنية معترف بها بدلاً من كونها مليشيات محلية.

[1] عبير الفقي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية المرجع السابق، ص50

لقد قدرت أعداد الفتيات اللائي شاركن في الصراع كجنود بنحو 30% إلا أن 8% فقط من عدد [513] طفل من الجنود المسرحين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج كانوا من الإناث، لذلك نجد أن بعض المنظمات غير الحكومية ، في سيراليون و بمشاركة اليونيسيف قاموا بإنشاء مشروع الفتيات المنسيات، وتم تحديد أكثر [1000] فتاة ممن شاركوا في القتال ولم يشاركن في عملية نزع السلاح والدمج وتم تقديم الخدمات لعدد [714] منهم إلا أن المشروع أغلق في عام 2005م، ولكن بعض المنظمات غير الحكومية ظلت مستمرة في العمل مع الفتيان بدون تركيز على الفتيات اللائي شاركن في الصراع بين الجماعات المقاتلة فقط ولكن انضم إليهم شريحة أخرى من الفتيات اللائي تأثرن بالصراع مثل العاملات في الدعارة.

نجد بعد توقيع اتفاقية السلام [لومي للسلام]، أنشأت حكومة السرياليون مع الأمم المتحدة محكمة في يناير 2002م، اختصت بمحاكمة أولئك الذين يتحملون المسئولية الأكبر عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال الصراع في سيراليون، لم يتم استدعاء للأطفال من قبل هذه المحكمة حيث رأى النائب العام بالمحكمة أن هؤلاء الأطفال كانوا ضحايا. نجد أن هنالك أكثر من [6774] طفل في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج منهم [3710] كانوا جنوداً في قوات الجبهة الثورية المتحدة [2026] بالقوات المدنية المساندة للقوات المسلحة و[144] مع قوات أخرى أو غير منتمين لقوة محددة.

وأيضاً في هذا الإطار [إعادة الدمج]، تنوعت نشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بسيراليون حيث كانت محاولات لجمع شمل الأطفال المتأثرين بالنزاع بأسرهم وتم ذلك لأكثر من [1200] عائلة، كما وزعت المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية الأساسية وتقديم الدعم الطبي والمالي وكذلك زيارة المحتجزين في سجن فري تاون والمحتجزين الخاضعين لسلطة المحكمة الخاصة بسيراليون[1].

[1] شريف محمد علي البربري، الحرب الأهلية في سيراليون معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة: ديسمبر 2012م، ص55

برامج نزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم:

تتسم مسألة التأهيل وإعادة الإدماج بأهمية بالغة لضمان عدم استمرار دوامة العنف والصراع، وإعادة إدماج الأطفال في حالات النزاع المسلح هي عملية معقدة وطويلة الأجل تبدأ بالتفاوض للإفراج عن الأطفال وتخليصهم الفعلي من الجماعات المسلحة، وغالباً ما تكون المرحلة التي تلي ذلك هي اقتفاء أثر الأسرة ولم شملها (FTR) وهي عملية معقدة، وتستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج إلى موارد كثيرة، وفي الوقت نفسه، يجب أن تراعي برامج إعادة الإدماج التحديات المتعلقة بمدى كون المجتمعات المحلية نفسها على استعداد لقبول عودة أطفالها في ظروف قد يكون هؤلاء الأطفال قد ارتكبوا فيها فظائع في مجتمعاتهم المحلية، بالنسبة للحال في سيراليون فإنه وإثر التوقيع على اتفاقية السلام شرعت سيراليون على الفور في تنفيذ برامج لإعادة التكامل والتأهيل، حيث ركز البرنامج على الآتي:

أولاً: نزع سلاح المتحاربين السابقين وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ثانياً: تم تقديم العون للمتضررين بفعل الحرب لمساعدتهم بالتعاون مع المؤسسة الدولية للتنمية والتي قدمت [23.6] مليون دولار أمريكي والبنك الأفريقي للتنمية [12.24] مليون دولار أمريكي، وقدمت المجتمعات المحلية [4.1] مليون دلاور أمريكي كتمويلات مقابلة للمشروعات إعادة الإدماج وتنفيذ عملية الإصلاح والتأهيل في مرحلة ما بعد الحرب بسيراليون حيث بلغت التكلفة الإجمالية [41.24] مليون دولار أمريكي[1]

كذلك قام البنك الدولي أيضاً بدور مهم في إدارة الصندوق الاتماني المتعدد المانحين الذي بلغت أمواله [31.5] دولار أمريكي وتم إنشاؤه عام 1997م، لمساندة برامج نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وهو ما أدى إلى خدمة أعداد كبيرة من المتوقع من المتحاربين السابقين الساعين للحصول على خدمات إعادة الإدماج مجدداً في المجتمع وأيضاً نجد أن الأطفال قد تعرضوا

[1] البنك الدولي سيراليون، استعادة الحياة الطبعية، المؤسسة الدولية للتنمية على أرض الواقع مرحلة مابعد انتهاء الصراع (البنك الدولي، مارس2007م).

لجرعات كبيرة من العنف خلال فتر انضمامهم للقوات المقاتلة قد أثر كثيراً وساهمت في خلق جيل متبلد حسياً فاقد للشعور مفتقد للأمان النفسي والاجتماعي حيث نجد بعض الأطفال تعرض لحفر علامات على أجسادهم باسم الجماعة التي ينتمون إليها حتى يمكن التعرف عليهم في حالة هروبهم مما أدى إلى التشويه الجسدي والمعنوي لهؤلاء الأطفال كما نجد أن رفض المجتمع للأطفال الجنود وخصوصاً بعض الفتيات اللائي اختطفن من الجماعات المقاتلة وتعرضن للانتهاكات الجسدية والنفسية، وأيضاً نجد اختطاف الأطفال وتجنيدهم أدى إلى تفرقهم عن أسرهم وتفكك أواصر العلاقات الأسرية في المجتمع وبعض هؤلاء الأطفال المجندين تحولوا إلى قتلة مرتزقين يعملون لصالح من يجزل لهم العطاء وذلك بعد انتهاء الصراع في سيراليون وتسريحهم من القوات التي كان يقاتلون فهيا، ولكن رغم أنه يتم تسريحهم ومحاولة إعادة إدماجهم في المجتمع إلا أن الشبان يحاولون الهروب عبر الحدود إلى جنوب أفريقيا علي سبيل المثال، ولرفع عدد العناصر تلجأ الهيئات العسكرية أحياناً إلى فرض التجنيد الإجباري على الناس في الأماكن العامة [المدارس، الأسواق، محطات المواصلات ، مراكز التجنيد للعمال المهاجرين]، هذه الحملات كانت تسمى شعبياً باسم عملية [خلع القمصان]، وذلك لدى المجندين كانوا يخلعون القمصان عن الفتيان لكي يمنعوهم من الهرب وبما أن صغار السن ما كانوا يحملون وثائق تدل على هويتهم فإن مظهرهم الخارجي كان يحدد سن التجنيد. إن التجنيد للأطفال الذي كانت تمارسه قوات الحكومة لم يكن أبداً بشكل مقصود ولم يكن يطلق على الأطفال الصغار. وعلى كل حال فإن العدد الإجمالي للجنود المسرحين بعد اتفاقية السلام الذي كان قد تم ممن هم دون سن الـــ18 أظهر أن أعداداً لا يستهان بها من الأطفال كانت القوات الحكومية المسلحة قد جندتهم، وغالبية المجندين كانت مجبرين على البقاء في الجيش أكثر بكثير من السنتين اللتين حددهما القانون.

المبحث الثاني

النزاع في موزمبيق

- المقدمة
- قوات رينامو
- النباراماس (قوات دفاع الشعب عن نفسه).
- المليشيات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة
- تجنيد الأطفال

النزاع في موزمبيق

مقدمة:

يبدو أن الطريقة الأساسية في موزمبيق للتجنيد هي القسرية، وغالباً ما تكون بالإكراه والتعسف، خلافاً لدولة مثل السلفادور ونيكاراغوا حيث يلجأ الأطفال طوعياً إلى الجندية لأسباب عديدة مختلفة، أما في موزمبيق فالحالات التي يتطوع فيها الأطفال في الجيش تكون نادرة، إن وجدت قد تكون هذه قد حدثت بسبب حاجة الطفل للحصول على بعض الحس بالهوية الذاتية والانتماء، وذلك في حالة حرب تمزق المعايير الاجتماعية في بيئات ريفية، إن قانون الخدمة العسكرية الإجبارية رقم [74/4] الذي صدر عام 1978م، يفرض خدمة عسكرية قسريه لمدة عامين على كل المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشر، ذكوراً وإناثاً، وبهدف التجنيد يجري إحصاء سنوي يشمل الشباب الذين أكملوا السابعة عشر من العمر، وإن السلطات المحلية مسؤولية عن إعداد قوائم باسم المواطنين الواجب أن يؤدوا الخدمة العسكرية ويبنون تقديراتهم على مزاعم الأشخاص أنفسهم، وعلى أهلهم أو أي ممثلين قانونيين آخرين من مراكز الإحصاء وعلى سجلات الولادات المعدة من قبل أمانة السجل المدني، والمواطنون الذين يصلون إلى هذه السن التي تفرض عليهم الإلتزام بالخدمة العسكرية، ولم يثبتوا خلاف ذلك، توضع أسماؤهم في قائمة الإحصاء وكل المواطنين الذين أدرجت أسماؤهم عرضة للمعاينة من قبل لجنة التجنيد التي تأخذ دورها في كل مركز إحصاء والمؤلفة من قائد عسكري محلي، ممثلين عن السلطات المدنية، الشرطة الحزب (في زمن الحرب كانت الدولة كلها عبارة عن حزب واحد)، وطبيب أو ممثل آخر عن وزارة الصحة الوطنية وعلى المواطنين ممن هم في الـــ18 من العمر وما فوق أن يحملوا معهم بطاقات الإحصاء العسكري. [1].

وعلى كل حال عندما تطول الحرب دون أي احتمال بانتصار عسكري وفي ظروف الإمداد العسكري للجيش (طعام، بدلات ، التموين)، يغدو التجنيد أكثر صعوبة.

[1] http:// Arabic.irnnen.org/Report13536/sthosh.Eshimmik.d.puf.

ولذلك يحاول الشباب تحاشيه، أي بالهروب عبر الحدود، مثلاً إلى جنوب أفريقيا، ونجد أن الهيئات العسكرية تلجئ أحياناً إلى فرض التجنيد الإجباري على الناس في الأماكن العامة، المدارس الأسواق، محطات المواصلات، مراكز العمال المهاجرين. هذه الحملات كانت تسمى شعبياً باسم عملية خلع القمصان، وذلك لأن المجندين كان يخلعون القمصان عن الفتيان لكي يمنعوهم من الهرب، وبما أن صغار السن ما كانوا يحملون وثائق تدل على هويتهم فإن مظهرهم الخارجي كان يحدد سن التجنيد.

إن تجنيد الأطفال الذي كانت تمارسه قوات الحكومة، لم يكن يطبق على الأطفال الصغار، وعلى كل حال فإن العدد الإجمالي للجنود المسرحين بعد اتفاقية السلام أظهر أن هنالك عدد لا يستهان به من الأطفال دون الثامنة عشر من العمر كانوا مجبرين على البقاء في الجيش أكثر بكثير من السنتين اللتين حددهما القانون.

قوات رينامو:

لقد سجلت الوثائق بشكل مكثف أن غالبية أعضاء قوات رينامو المسلحة كانوا قد اختطفوا وتدربوا بالقوة والحقوا بالقوات المسلحة بما فيهم أطفال صغار جداً أعمارهم [8–14] سنة في بعض الحالات؛ كان الأطفال ينفصلون عند حدوث هجوم، ويتم اختطافهم لوحدهم او مع أخ لهم أو صديق وفي حالات أخرى كانوا يختطفون مع عائلاتهم، وأحياناً مع شريحة كبيرة من أبناء مجتمعاتهم، وفي القاعدة كان الصبيان والبنات يفصلون عن عائلاتهم. ويتقلى الصبيان التدريب ويلحقون بالقوات المسلحة، والفتيات تقمن بخدمة الضباط والقادة والجنود كزوجات أو خادمات.

التجنيد واستخدام الأطفال كجنود كان على أشدة في الجنوب، ومرد ذلك إلى غياب الراشدين في المناطق الريفية بسبب عادة هجرة العمالة، في السنوات الأخيرة من النزاع قامت قوات رينامو بتجنيد الطلاب أو الفتيان صغار السن عند خروجهم من منازلهم واعدين إياهم بمنح دراسية ووظائف جيدة في الحكومة.

المليشيات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة:

كان استخدام المليشيات المسلحة في الدفاع عن المجتمعات والبنية التحتية من الهجوم المسلح على يد قوات رينامو شائعاً بكثير في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فقد كانوا افتراضياً متطوعين في المجتمع وما كانوا يتقاضون أجراً، ولكن كان هنالك غالباً درجة ما من القسر والإكراه.

فإن ترفض ذلك، فهذا يعني أنك إلى جانب قوات رينامو، لقد شملوا بتجنيدهم المراهقين الذين لم تكن لديهم إمكانيات لمتابعة تعلمهم، وكانت المليشيات التي تحمي الاقتصاد والبنيات التحتية تتلقى أجراً مقابل ذلك، وكان الجنود المسرحون يعاد تجنيدهم لهذه الغاية.

النابارماس: قوات دفاع الشعب عن نفسه

في بعض المقاطعات الشمالية، وخاصة في زامبيزيا ونامبولا، بزغ قادة تقليديون أدعوا أن لديهم القدرة على تلقيح الناس وتحصينهم ضد طلقات رينامو، ومن بين المجموعات الأكثر شهرة كانت جماعة النابارماس في زامبيزيا، لم يستخدموا أسلحة نارية، وأنضم أناس كثيرون إلى قوات دفاع الشعب عن نفس هذه، بمن فيهم النساء وأطفال المدارس وهذه المجموعات كانت مؤثرة للغاية في وقت من الأوقات، لقد استطاعوا تحرير مناطق واسعة وأناس كثيرين من سيطرة قوات رينامو وقاموا بتسليمهم إلى الحكومة، وانضمت النساء إليهم بغاية تحرير أطفالهن من القواعد العسكرية، وفي بعض الأماكن كانت أعداد من الأطفال تفر من المدارس للانضمام إلى النابارماس[1].

تطوف مجموعات من المليشيات المسلحة أو الشرطة أو هيئات حزبية في الشوارع والأسواق فتقبض على أي أفراد أو تطوق أي مجموعة تصادفها، أو يحاصرون منطقة ما ويجبرون كل رجل وطفل أن يجلس أرضاً أو يقف إزاء الحائط مهددين إياهم بإطلاق النار، وهؤلاء جميعاً ينقلون عنوة في شاحنات ويساقون بعيداً ويتم القبض على الشبان بينما هم يلعبون كرة القدم في الشوارع

[1] http://arbic.ninnores.org.Repoot

الجانبية والأزقة أو في طريقهم إلى المدرسة أو في الأسواق أو يشاركون في احتفالات دينية.

والصبيان المراهقين الذين يعملون في قطاعات عامة يبيعون السجائر، أو علب الثقاب أو الحلوى أو العلكة أو أي عمل آخر لكسب العيش، وفي المناطق الريفية قد يتخذ التجنيد الإجباري أشكالاً أكثر إفراطاً ومبالغة بما في ذلك استخدام وسائل مثل غنائم الحرب أو التهديد بالقتل أو اختطاف الأولاد من منازلهم أو مدارسهم وأخذهم بالقوة أو بالتهديد والتخويف فهذه المجموعات لا يألوها جداً في تبرير قضياهم أما السكان المحلين فيستخدم كل الأساليب ابتداء من الإقناع إلى القوة والقهر.

الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد:

نجد أن الأطفال الأكثر عرضة للتجنيد هم أطفال في أوضاع اجتماعية وثقافية واقتصادية بها نوع من الخلل مما يدفعهم إلى الالتحاق بالجماعات المسلحة وعلى سبيل المثال نجد أن الأطفال المنفصلين عن أسرهم أي لا يعيشون مع زويهم هم السباقون للتطوع في الجماعات المسلحة بحثاً عن الحماية وهؤلاء قد يتحولون إلى عناصر مشاركين في النزاع في غاية الفعالية وأيضاً نجد الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع.

يدمر النزاع الحياة الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك إمكانيات التعليم التي تكون محدودة أو معدمة على الأرجح، يمكن أن يقوض أساس الحماية التقليدية التي يحظى بها الطفل في أسرته أو مجتمعه، وللأطفال في مناطق النزاع يكونون الأكثر فقراً والأكثر تضرراً، وقد يطلب منهم في بعض الحالات أن يكونوا المعيل الرئيس للعائلة بسبب موت أو عجز أعضاء الأسرة، وفي حالة الفقر المدقع يلجئون إلى المهنة والوحيدة المتنامية والمتاحة لهم ألا وهي القوت المسلحة أو جماعات المعارضة حيث أن المكان الذي يعيشون فيه يدل على خبراتهم الشخصية المباشرة، وفي بعض البلدان كما هو الحال في دولة أوغندا في مناطق النزاع حيث يكون الأطفال هم المعرضون بشكل رئيس للتجنيد، ويتم اختطافهم بأعداد كبيرة وأعمار صغيرة ما أمكن ذلك لزيادة عدد الجنود في المجموعات المسلحة،

وفي حالات دول أخرى تقوم القوانين الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة بالتقاط الأطفال المنفردين الذين ليسوا في رفقة ذويهم وذلك لكي تحميهم، ولكن قد ينتهي بهم الأمر إلى الاشتراك في القتال وخاصة إذا طالت فترة احتكاكهم بالمجموعات المسلحة فينضمون إلى المجموعات أو المجموعة المسلحة لأنهم يعتبرونها عائلتهم الجديدة التي تحميهم.

الأطفال المنفصلين عن ذويهم:

الأطفال المنفصلين عن أسرهم وذويهم أياً كانت الأسباب، معرضون للتجنيد بشكل خاص، وربما تكون هنالك نسبة عالية منهم في منطقة النزاع نفسها، وأيضاً أطفال من خلفيات اجتماعية مزعزعة أو ممزقة، حيث يكون الأهل قد قتلوا أو احتجزوا، أو أطفال يعيشون في الشوارع بسبب ما، فهؤلاء على الأرجح سيتحولون إلى أطفال جنود يعيشون في وضع مستقر ولو في فقر، هؤلاء الأطفال، مبدئياً هم في معزل عن الحماية التي تؤمنها لهم الأسرة لتقيهم خطر التطوع في الجيش، فليس هنالك من يؤمن لهم الأمان والحماية، وهم جسدياً أضعف من الراشدين حتى يستطيعوا المقاومة، وبدون وجود العائلة التي توجههم وترشدهم قد يصبحون فريسة للثقافات العسكرية المشربة بالروح القتالية، ولا يستطيعون أن يتصوروا حياة خارج إطار النزاع الذي صاغ شخصياتهم ورسخ خبراتهم.

الأطفال المتضررون والمهمشون:

الأطفال الذين ينحدرون من أكثر شرائح المجتمع فقراً يمكن أن يكونوا عرضة للتجنيد الإجباري كثيراً، وهذا يتم عادة عن طريق غارات تجنيد تهدف إلى تجميع الفقراء والمهمشين، كجزء من حملة قمع وتخويف وإكراه بالتهديد قد رتبت لتحطم مقاومة مجموعات اثنية أو عرقية أو أهلية أو دينية معينة.

يأتي الأطفال بشكل أساسي من عائلات المزارعين الفقيرة في مناطق ريفية قروية معزولة أو من مناطق النزاع، ودرجة الفقر في منازلهم، تكاد تقارب العوز كما يبدو من ثيابهم وشكل منازلهم، والظروف البيئية ومستوى التعليم في عائلاتهم، يأتي الجنود الأطفال من المناطق القروية من عائلات تكون المرأة هي رأس

العائلة، ويكونون أولاداً لطباخين، وبائعي فواكه وتجار صغار، هذه العائلات يكون لديها الكثير من الأولاد ويكون

أسباب ثقافية:

الاشتراك في الجيش أو النشاطات الحربية العسكرية هو موضوع تمجيد وتعظيم كبير، ويتم تلقين الأطفال ويبجلوا القادة العسكريين، وأن معايير القيم التي تؤكد على أن حمل السلاح هو علامة الرجولة قد يثير الأطفال ويدفعهم للانضمام للجماعات المسلحة المتنازعة، وخاصةً عندما يتم ربط ذلك بتقليد الثأر والدم، وبعض الأطفال قد يتجندون بنتيجة ضغط التأقلم وحسب[1].

وخاصة في المناطق المدنية أو البلدان التي هي محميات، وذلك سعياً وراء المقامرة أو هرباً من السأم.

الحماية:

نجد أن خبرات الأطفال يمكن أن تولد إحساساً بهشاشتهم وضعفهم الناشئ عن تطوعهم، أما في الحكومة أو في جماعات المعارضة المسلحة كوسيلة ليحموا أنفسهم وعائلاتهم من المضايقات، إن التجنيد الطوعي في الجماعات المتنازعة المسلحة متأثر بخبرات الأطفال في تعرضهم إلى المضايقات التي تمارسها عليهم القوات الحكومية المسلحة بما ذلك التعذيب، وفقدانهم لمنازلهم أو لأعضاء العائلة أو الترحيل الإجباري أو النفي.

أسباب أيديولوجية:

يتطوع بعض الأطفال في جماعات المعارضة المسلحة إيماناً منهم بما يقاتلون لأجله، حرب مقدسة ، حرية دينية، تحرر عرقي أو سياسي، رغبة عامة في العدالة الاجتماعية، إن التزام الأطفال بقضية النزاع قد يدخل إليهم تدريجيا طوال فترة نموهم وتعزز ذلك مناظر وأخطار العنف، وربما شهد الكثير منهم معاملة تعرض إليها أفراد عائلاتهم تركت أثراً سلبياً.

[1] (ضغط التا قلم) هو الضغط الذي يمارس على المرء ليبني نمطاً معيناً من السلوك أو اللباس أو موقفاً يجعله مقبولاً كعضو في جماعة ما.

أسباب اقتصادية واجتماعية:

ربما يكون الحافز إلى التطوع هو إيجاد وسيلة للبقاء وللإعالة وخاصة عندما تكون البطالة هي بديل التطوع، وهنا قد تؤثر الأسرة في عملية تجنيد الأطفال ذلك لأنهم بحاجة إلى الدخل المادي، كما يحدث في بعض الحالات حيث يتم دفع أجور الطفل إلى الأسرة أو تكون هنالك حوافز أخرى مثل تأمين الطعام وتوفير الدواء، إن الدافع الاقتصادي قد يكون أكثر من مجرد البقاء، ذلك أن الجيش قد يمثل الطريقة الوحيد الذي يؤثر أو يكون فعالاً في تبديل الحالة الاجتماعية للأفراد، وقد تنضم الفتيات إلى جماعات النزاع المسلح هرباً من زواج مبكر أو زواج معلن فوق رؤوسهن، وبالعكس أيضاً قد يلتحقن بالجيش بتشجيع من أهلهن هرباً من احتمال الزواج من قريب فقير.

يري الباحث إن هنالك تشابهاً في الأسباب التي تودي إلي انضمام وتجنيد الأطفال في الحركات والقوات المسلحة في جميع البلدان.

الفصل الخامس
العمل الميداني

المبحث الأول

القضارف المجتمع والجغرافيا

- المقدمة
- التاريخ
- التركيبة السكانية
- المناخ
- النشاط الاقتصادي
- الإدارة
- التعليم
- السياحة
- المظهر العمراني

القضارف المجتمع والجغرافيا

مقدمة:

تقع مدينة القضارف في شرق السودان و تبعد عن العاصمة الخرطوم [410] كيلومتراً شرقاً وتعتبر واحدة من أهم المدن السودانية من ناحية موقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية والعسكرية ودورها السياسي والتاريخي ونسيجها الاجتماعي فهي بوتقة تعيش فيها مختلف القبائل السودانية والجماعات غير السودانية، وتتوسط أغنى مناطق السودان الزراعية والرعوية، وبها سوقاً دولية للمحاصيل خاصة للذرة والسمسم.لا يعرف علي وجه التحديد تاريخ نشأة أول المراكز الحضرية في هذه المناطق الشاسعة ولكن يبدأ التاريخ المدون لمنطقة القضارف مع بداية الحكم التركي المصري للسودان في عام 1822حيث فرت مجموعة من والجعليين من مذابح الدفتردار الانتقامية إلى منطقة القضارف واستقر قسم منها في الصوفي البشير علي نهر عطبرة قرب الحدود مع أثيوبيا وأستقر الثاني في الصوفي البشير علي مشارف مدينة القضارف .

وفي أقصي الشرق علي الحدود مع أثيوبيا استغل الإثيوبيون الفوضى التي أعقبت سقوط ممكنة سنار فاحتلوا مدينة القلابات الحدودية التجارية المهمة التي كانت تابعة لمملكة سنار مما أدي إلى تفجر صراع بين أثيوبيا والحكومة التركية المصرية للسودان انتهي باستسلام المدينة للحكومة التركية وللحملة التي أعدها خورشيد باشا، أما مدينة القضارف فقد ازدهرت أثناء الحكم التركي المصري للسودان رغم نشأة مدينة جديدة واختيارها كمركز لشرق السودان وهي كسلا فقد كانت القضارف ذات أهمية إدارية وعسكرية وتتحكم في مساحات شاسعة وتحكمها مركزيا ، إضافة إلى أهميتها التجارية التي ازدادت مع بوادر الحركة الصناعية الوليدة وعندما بدأت الثورة المهدية في السودان وجدت صدي في منطقة القضارف تحول الي تحرك عملي عام 1884م حيث قادت القبائل المحلية الثورة حتي اكتملت السيطرة علي كافة المناطق التابعة للقضارف 1885و أصبحت المنطقة بأكملها أهم منطقة عسكرية في عهد حكم الخليفة ألتعايشي وذلك بسبب المواجهات العسكرية الدائمة مع أثيوبيا وقد اكتسبت مدينة القلابات الحدودية أهمية كبري في

هذه الفترة إذ أنها كانت العاصمة العسكرية والإدارية و حافظت القضارف علـــي أهميتها التجارية . وفي العام 1893م تحولت حامية المهدية من القلابـــات إلـــى القضارف فأصبحت عاصمة المنطقة تجاريا وعسكريا وإداريا [1].

حافظت القضارف علي أهميتها الإدارية كمركز يشرف علي كافة مناطق جنـــوب كسلا والبطانة خلال الحكم الثنائي للسودان وأنشأ مجلس ريفي القضارف 1948 كثاني مجلس ريفي في السودان أنشأت في القضارف فرقة العرب الشرقية التـــي ضمت عناصر شاركت في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الإيطاليين وكانـــت فرقة العرب الشرقية أهم وحدة عسكرية في شرق السودان اقتصـــاديا اســـتحدثت طرق الزراعة بإدخال الزراعة الآلية في منطقـــة القـــد مبليـــة 1944لتـــوفير احتياجات الجيوش البريطانية من الأغذية مما أنعـــش الحركـــة التجاريـــة فـــي القضارف التي ارتبطت بالسوق العالمية.

سكان القضارف:

يبلغ تعداد سكان القضارف للعام 2005م حوالي مليون وسبعمائة ألـــف نســـمة 1724620 يسكن حوالي النصف مليون منهم محلية القلابات الكبرى (الشـــرقية والغربية) 534051 في 184 قرية وهي تمثل 29.2من جملة الأحياء والقرى في ولاية القضارف ومحلية القلابات هي الأكبر من حيث السكان نسبة لضم أكبر المناطق الزراعية في الولايةويسكن 484375 نسمة محلية القضارف في مائـــة واحد وستين حيا وقرية تمثل 25.4 %من نسبة الأحياء والفـــري فـــي الولايـــة والسبب في تركز السكان فيها توفر الخدمات الأساسية فيها. ويبلـــغ عـــدد أحيـــاء وقري محلية الرهد 165 حيا وقرية وهي 26.4 من جملة أحياء وقري الولايـــة يسكنها 312112 نسمة وتعتبر محلية الفاو هي الأصـــغر مـــن حيـــث الســـكان

[1] محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث ،(1820–1955) مركز عبد الكريم ميرغني الخرطوم 1994م ص 55 وما بعدها

والتجمعات السكانية التي تبلغ عددها 47 قرية وهي تمثل 7% من مجموع التجمعات السكانية يسكنها 216936 [1] . يسكن معظم سكان ولاية القضارف في الريف حيث يبلغ عدد سكان الريف 1294741 نسمة ، يمارس 83.12 منهم الزراعة والصيد والأنشطة المرتبطة بالغابات ويعمل الآخرون التعدين والصناعة والنقل والتجارة والخدمات.

يبلغ عدد سكان المدن 414623 نسمة يسكن 72.7 مدينة القضارف المدينة الأكبر من حيث السكان حيث يبلغ عدد سكانها 281737 نسمة وينتشر بقية سكان المدن في (الحواتة – دوكة – الشواك – الفاو – قلع النحل – المفازة.
يعمل غالبية سكان المدن في الزراعة والغابات والعبور بنسبة 67.91 بينما يعمل الآخرون في الخدمات والصناعة والتعدين والبنوك والتأمينات والتجارة والسياحة والاتصالات

بعد استقلال السودان في عام 1956م شهدت المدينة طفرة اقتصادية كبيرة نتيجة للتوسع في الزراعة الآلية ففتحت فيها المصارف الكبيرة مكاتب للتشجيع على الاستثمار في المجال الزراعي بالمنطقة من خلال تقديم القروض الميسرة للمزارعين وتمويل المشاريع الزراعية الضخمة، ومن تلك المؤسسات المالية بنك السودان المركزي والمصرف الزراعي، وبنك باركليز البريطاني وتبعاً لذلك نمت تجارة المحاصيل والخدمات المتصلة بالزراعة ولعبت الشركات البريطانية الكبيرة العاملة في استيراد الآلات الزراعية مثل شركة [حلاتلي، وهانكي، وشركة ميتشل كوتش، وشركة سودان ماركتنايل البريطانية] دوراً في توسيع الزراعة الآلية من خلال جلب الجرارات والحاصدات والمحاريث الآلية[2]. وتزامن ذلك مع نمو في المؤسسات الخدمية والتربية فتم إنشاء منطقة صناعية تضم العشرات من الورش والمخارط ومحلات إنتاج وبيع قط غيار الآلات الزراعية ولعل أهم إنجاز في هذا

---

[1] استراتيجية ولاية القضارف ،مجلس التخطيط الاستراتيجي ،القضارف –2000

[2] Sudan vision daily news paper

المجال هو تشيد صوامع الغلال بواسطة الاتحاد السوفيتي السابق في العام 1965م، بطاقة تخزينية للحبوب قدرها [100.000] طن كما تم تزويد المدينة بالطاقة الكهربائية، وبعد استيلاء العقيد جعفر نميري على السلطة في البلاد تم في عام 1972م تأميم الشركات والمصارف الأجنبية وأدى ذلك إلى تدهور في الخدمات حينذاك.

التركيبة السكانية لمدينة القضارف:

ليس هنالك منطقة في السودان تتنوع في التركيبة السكانية، كما في القضارف باستثناء منطقة العاصمة الخرطوم وبورتسودان، وبالرغم من أن قبيلة الشايقية أول من استوطنت مدينة القضارف والذي نزل في ضيافتهم بعض عرب الشكرية، إلا أنها استقبلت على مر السنوات هجرات سكانية متتالية سواء كانت على مستوى الأفراد أو الجماعات وكانت أكبر تلك الهجرات هي التي وفدت من غرب السودان إبان حكم المهدية وبعدها على إثر قيام الزراعة الآلية التي كانت ولا تزال السبب الرئيسي في توافد الناس إلى القضارف حتى غدت فسيفساء بشرية ومن سكانها: الشايقية والجعليين والبني عامر، والكنانة والشكرية والضباينة، البوادرة، البقارة، المساليت البرنو، الفلاتة، الهوسا، البطاحين ، الفور ، الحباب ، الزغاوة، القرعان التامة، والبلالة والميمة اللحويين، كما استقرت بها قبائل عديدة من دول الجوار.

وبطبيعة الحال تتنوع الديانات التي يعتنقها السكان وأهمها الإسلام والمسيحية .

المناخ:

يسود القضارف مناخ مداري ترتفع درجات الحرارة في الصيف وتهطل الأمطار التي تتراوح معدلاتها السنوية ما بين [700–900] مليمتر، وهو الموسم الذي يعرف في السودان بالخريف، وتكتسي فيه الأرض حلة خضراء.

النشاط الاقتصادي:

نجد أن الزراعة تمثل النشاط الرئيس في ولاية القضارف وهي تأتي في المرتبة الأولى تليها مهنة الرعي، تنتج القضارف محصول الذرة البيضاء والسمسم وتعتبر أكبر منتج لهاتين المحصولين في السودان، تعتبر القضارف مركزاً استراتيجياً مهماً لتأمين الغذاء في السودان وتعتمد على الزراعة الآلية المطرية، وبالإضافة لإنتاج الذرة والسمسم تنتج القضارف محصول زهرة الشمس والفول السوداني، والدخن إلى جانب المحاصيل البستانية التي تشمل الفواكه والخضروات كالليمون والجوافة والطماطم والبامية وغيرها. نجد في مدينة القضارف أكبر سوق

لمحاصيل السمسم والدخن والذرة، كما توجد بها أكبر صوامع غلال لتخزين الحبوب في السودان بسعة تخزينية [100.000] طن في العام. [1]

سوق محاصيل القضارف:

هو واحد من أكبر الأسواق على مستوى السودان من ناحية ممارسة النشاط التجاري وأكبر أسواق المحاصيل في أفريقيا بالنسبة للذرة والدخن والسمسم وله قاعة مزاد تعرض فيها مختلف المحاصيل وتمكن التجار من اختيار المحاصيل حسب الجودة.

المظهر العمراني للمدينة:

الإنجليز شيدوا القطا طي بالأسمنت كما هو الحال في مساكن عمال السكة الحديد في بعض مناطق السودان ومنها كسلا والقضارف، أهم ما يميز المظهر العام للعمران في أغلب المناطق السكنية بالقضارف هو القطا طي [المفرد قطيه] وهي بيوت دائرية الشكل تتكون من وحدة واحدة تشكل غرفة بحيث تكون الدار التي يحيط بها سوراً به بوابة رئيسية تفتح على الشارع من عدد من القطا طي بحجم العائلة أو مستواها المعيشي والمتوسط فيما يتكون من قطيه واحدة أو قطتيتان للنوم وأخرى كبيرة للاستقبال وإقامة الضيوف وثالثة صغيرة كمطبخ فضلاً عن غرف أخرى، ويتم بناء الغرف من الطوب الأحمر أو الطين أو الغش مع القنا.

شهدت المدينة في العقود الأخيرة نهضة عمرانية شملت المرافق العامة والبنية التحتية والمباني الحكومية مثل مباني الولاية وأمانة الحكومة والمستشفى التخصصي وتنظيم السوق الرئيسي الذي يتوسط المدينة، وتوجد في القضارف داريين للسينما، إحداهما السينما الوطنية والأخرى سينما التعليم الأهلي [كوكس سابقاً] ومن المعالم العمرانية بالقضارف مبنى صومعة الغلال الذي يعلو أفق المدينة وبقية مبانيها الأخرى في ناحيتها الغربية ويلاحظ من على البعد وكذلك مباني القيادة العسكرية القائمة على تل شرق المدينة. [2]

---

[1] اداء مشروعات التنمية ، حقائق وأرقام ولاية القضارف ، مطبعة التربية ، القضارف 2006م

[2] الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة ولاية القضارف

أحياء القضارف:

تنقسم القضارف من ناحية التخطيط العمراني إلي أحياء ويطلق على الحي لفظ الديم الجمع [ديوم] والمدينة تعتبر مدينة تجارية نجد الأحياء فيها مقسمة على درجة المستوى المعيشي لسكانه، ففي الأجزاء الشمالية منها توجد أحياء الطبقة الثرية من السكان، ويبدو ذلك واضحاً من النمط المعماري السائد للمنازل هنالك والمشيدة من الطوب والأسمنت المسلح على خلاف منازل أحياء أخرى في الجنوب وهي منازل مبنية من المواد المحلية. [1]

[1] الموقع الالكتروني الرسمي لحكومة ولاية القضارف

المبحث الثاني

أنشطة إعادة الدمج والتأهيل

- مقدمة
- الأهداف
- أنشطة المنظمة
- التغطية الجغرافية
- أنشطة إعادة الدمج والتأهيل
- محور الأنشطة العلاجية
- محور الأنشطة الوقائية
- فرص إعادة الدمج
- التعليم
- التدريب الحرفي والتلمذة الصناعية
- آليات المتابعة

منظمة تنمية الأطفال اليافعين

Child Development Foundation (CDF)

مقدمة:

أسست المنظمة وفق قانون مفوضية العون الإنساني في عام 1999م، وتم تسجيلها كمنظمة، وهي تعمل في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل عبر برامج مشروعاتها، وقد انتهجت أسلوب الشراكات في إستراتيجيتها لتنفيذ مشروعات في تأهلت، بفضل مشروعاتها المنفذة وشراكاتها مع الجهدين المدني والرسمي والعالمي إلى نيل عضوية الصفة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

الهدف الكلي للمنظمة:

إعادة إدماج الأطفال المستهدفين بصورة إيجابية كريمة.

الأهداف التفصيلية:

1- التأهيل النفسي والاجتماعي وإعادة بناء شخصية الطفل المستهدف.
2- التدريب المهني وتنمية المهارات.
3-التوعية الصحية من مخاطر الأيدز والإدمان والأمراض المنقولة جنسياً.
4- المساهمة في إخراج أثر المستهدفين من دائرة الفقر من خلال مشروعات إدرار الدخل.
5- تحريك وتفعيل المجتمع لمناصرة حماية وتعزيز حقوق الطفل وإحياء روح التعاون.
6-التقصي ولم الشمل الأسري.
7- إشراك الأطفال في التخطيط وتنفيذ البرامج.
8-المشروعات المدرة للدخل ودعم الاسر
9- تفعيل وتحريك المجتمعات وتوعيتها بقضايا حماية الأطفال
10- تكوين شبكات الحماية المجتمعية .
11- إلحاق الأطفال بفرص التعليم الرسمي وغير الرسمي .

الأنشطة:

1- برامج التأهيل النفسي والاجتماعي والأنشطة الترفيهية [رياضة، مسرح، تراث، رسم وتلوين، مجموعات نقاش، ألعاب محلية] وغيرها من الأنشطة التي تشارك في بناء شخصية الطفل.

2- متابعة اجتماعات الأطفال عبر نظام المتابعة بواسطة الباحثين الاجتماعيين.

ورش العمل والدورات التي نفذتها المنظمة:(1)

م	العنوان	المنطقة	التاريخ	العدد المستفيد
.1	سيكلوجيا الحد من التشرد	الخرطوم	أغسطس 2003م	30
.2	تشرد البنات المشكلة والحلول	الخرطوم	يونيو 2003م	67
.3	دورة مربي طفل الشارع وبناء قاعدة المتطوعين	الخرطوم	أغسطس2004م	40
.4	ورشة التعامل مع الأطفال تحت الظروف الصعبة	ملكال	فبراير2003م	-
.5	ورشة المشروعات الصغيرة والتمويل الميكروي	الخرطوم	نوفمبر2004م	20
.6	ورشة إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وتعزيز حقوق الطفل	معسكر كلمة ولاية جنوب دارفور	أكتوبر 2004م	50
.7	ورشة حماية الأطفال من منظور الإتفاقيات الدولية والموروث الثقافي بالتعاون مع شبكة حقوق الإنسان	ولاية شمال دارفور/ الفاشر	سبتمبر 2005م	-
.8	دورة التعامل مع الأطفال تحت الظروف الصعبة [بناء قاعدة المتطوعين الثانية]	الخرطوم	يوليو- أغسطس2005م	25
.9	3 دورات تدريبية للشباب واليافعين والأطفال على المشاركة في برامج التنمية	دارفور كلمة/ عطاش	2005م	150
.10	ورشة عمل خاصة بإعداد خطة عمل المشروع التجريبي	الخرطوم		10
.11	دورة عن تصميم الوسائل التعليمية	نيالا/ معسكر كلمة		16
.12	دورة إدارة المشروعات الصغيرة	نيالا/ معسكر كلمة		85
.13	6 دورات تدريبية تدريب مدربين	نيالا/ معسكر كلمة		366
.14	دورة عن اتفاقيات حقوق الإنسان	نيالا/ معسكر كلمة		50
.15	دورة تدريبية عن التخطيط الاستراتيجي	الخرطوم	فبراير 2008م	30
.16	ورشة حماية الأطفال في النزاعات	الخرطوم	مايو2008م	25

(1) وثائق منظمة تنمية الأطفال اليافعين ص 6

التغطية الجغرافية:

للمنظمة عدد من المكاتب:

1. مكتب الخرطوم [مكتب الرئاسة].
2. مكتب ولاية الخرطوم.
3. مكتب ولاية القضارف.
4. مكتب نيالا.
5. مكتب ولاية كسلا.
6. مكتب قريضة.
7. مكتب الجنينة.
8. مكتب ملكال [ولاية شمال أعالي النيل سابقاً].
9. مكتب ولاية النيل الأبيض
10. مكتب هبيلا

الشراكات:

للمنظمة شراكات مع عدد من الوكالات والهيئات والإدارة الحكومية مثل:

1. اليونيسيف.
2. ديوان الزكاة.
3. الأمانة العامة للتدريب المهني والتلمذة الصناعية.
4. وزارة التربية والتعليم.
5. اتحاد الحرفيين وغرف الصناعات الصغيرة.
6. هيئة الطالب المنتج.
7. وزارة الرعاية الاجتماعية.
8. الصندوق لتنمية الطفولة.
9. منظمة بلان سودان.
10. منسقيه الاتحاد الأوربي بالسودان [EU].
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [UNDP].

أنشطة إعادة الدمج والتأهيل

المقدمة:

أوكلت مهمة إعادة دمج وتأهيل الأطفال المسرحين المرتبطين بالحركات والقوات المسلحة [الأطفال الجنود]، بولاية القضارف والبالغ عددهم [25] طفل إلى منظمة تنمية الأطفال اليافعين والتي تقدمت ببرنامج يقوم على عدة محاور تسعى المنظمة من خلالها إلى إعادة دمج شريحة الأطفال المستهدفين والأطفال الضعفاء في المجتمعات المستهدفة وهي مجتمعات [ماركو التضامن الصداقة الرديف].

والأنشطة هي:

1- إنشاء نظام متابعة ومعلومات وذلك لمتابعة الأطفال المسرحين والشرائح الضعيفة من الأطفال في المجتمعات المستهدفة عن طريق الباحثين الاجتماعيين.

2- إنشاء مراكز للشباب والأطفال في المجتمعات المستهدفة، وذلك لتعزيز مشاركة الأطفال من الجنسين والشباب في الأنشطة التي تساعد في عملية إعادة الدمج والتأهيل [أنشطة المسرح- والموسيقي- الرسم والتلوين وغيرها].

3- تكوين وتدريب لجان حماية مجتمعية من الرجال والنساء والشباب والأطفال من الجنسين في كافة مناطق المشروع.

4-وضع خارطة لمعرفة فرص إعادة الدمج والتأهيل للشريحة المستهدفة من الأطفال في المجتمعات.

5-إيجاد ودعم فرص إعادة الدمج الرسمية وغير الرسمية المبنية على التدريب المهني والتلمذة الصناعية أي فرص التعليم الرسمية وغير الرسمية.

يسعى الباحث في هذا البحث ومن خلال التتبع لمعرفة نجاح وفعالية هذه الأنشطة في إعادة إدماج الأطفال الجنود حيث يستعرض ما تم من تدخلات الهدف منها إعادة الإدماج لهذه الشريحة من الأطفال.

من خلال العمل الميداني وتتبع ما تم من أنشطة لمنظمة تنمية الأطفال اليافعين في إطار إعادة إدماج الأطفال المسرحين بولاية القضارف

الأنشطة العلاجية :

قام الباحثون الاجتماعيون بالعمل مع أسر الأطفال المسرحين وذلك لتهيئتهم لتأمين عملية استقبال الأطفال في الأسر والمجتمع بصورة إيجابية وذلك بالتعاون مع شبكة حماية الأطفال المجتمعية .

كما نجد أن منظمة تنمية الأطفال اليافعين قامت بإنشاء مراكز للشباب والأطفال في المجتمعات المستهدفة وقد بلغ عدد المراكز 4 مراكز، وقد تم مد هذه المراكز بكل معينات الأنشطة التي تساعد في إعادة الدمج وجعل هذه المراكز جاذبة وصديقة للأطفال والشباب في نفس الوقت، حيث تم دعم هذه المراكز بالمعينات الرياضية [أدوات كرة القدم ، الكرة الطائرة، أدوات لعبت الحبل] وغيرها من أدوات الأنشطة الرياضية حيث تم تنفيذ عدد من المنافسات الرياضية للجنسين، كما تم دعم هذه المراكز بمعينات المسرح والرسم والتلوين والآلات الموسيقية، وقد تم تعين مشرفين من المجتمعات المستهدفة ، تتم عملية الإشراف علي تنفيذ الأنشطة من خلال الباحثين الاجتماعيين ولجنة الحماية المجتمعية والقيادات المحلية ومن واقع الدراسة الميدانية يتضح ان نسبة 100% من الأطفال الجنود المسرحين قد التحقوا بمراكز الشباب في المجتمعات المستهدفة وذالك لي ما تقدمة من برامج جاذبة ومحببة للأطفال وقد ساعد هذه البرامج والأنشطة في تفريق الشحن الزائدة للأطفال المسرحين وأيضا أسهمت في دمج الأطفال مجتمعيا وعين لها مشرفون من المجتمع وكانت هذه المراكز تستخدم كفصول لبرنامج التعليم المسرع وفي أوقات أخري نادي لممارسة الأنشطة الغير صفية مثل الرسم والتلوين والمسرح والغناء والموسيقي والأنشطة الرياضية مثل كرة القدم والكرة الطائرة وأيضا عقدت فيها المهرجانات الرياضية والثقافية ونجدها أصبحت تمثل متنفس إلي كافة شرائح المجتمع..

1-أنشأت منظمة تنمية الأطفال اليافعين شبكة حماية أطفال مجتمعية في المجتمعات المستهدفة وقد كان قوام كل مجموعة [15] عضو يمثلون الرجال والنساء والشباب والأطفال وتم تدريب هذه المجموعات وشكلت بيئة حامية للأطفال المستهدفين ومثلت خط التدخل الأول والحامي للأطفال عند الحوجة.

2- قامت منظمة تنمية الأطفال اليافعين بوضع خارطة شاملة، حول فرص إعادة الدمج والتأهيل المتاحة الرسمية وغير الرسمية حيث أعدة قوائم بالمدارس الأساسية والثانوية المتاحة للجنسين، كما تعرفت على فرص التعليم المتاحة مثل محو الأمية والمنهج التعليمي المضغوط مراكز التدريب المهني المتاحة ومدى قدرتها على استيعاب للأطفال وتقديم التدريب لهم تعرفت علي فرص التلمذة الصناعية المتاحة وفي هذا الاتجاه عقدت اتفاقيات مع اتحاد الحرفين والمهن الصغيرة بولاية القضارف وقد قام بدور مقدر في إعادة تأهيل الأطفال وإكسابهم مهارات حياتية وحرف ومهن ساعدت على سرعة تأقلمهم.

3-كما قامت بوضع خارطة مجتمعية للمجتمعات المستهدفة، وقد كانت خارطة شاملة، تعرفت على كل مقومات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والرئيسية والإدارية، مما أسهمت في التعرف على الفرص المتاحة وساعد أيضاً في وضع برامج الدمج التي تقوم على أساس مجتمعي.

4-وفيما يخص برامج الدعم النفسي الاجتماعي نجد أن منظمة تنمية الأطفال اليافعين قد أنشأت نظام متابعة أسبوعي يقوم على متابعة الأطفال بواسطة الباحثين الاجتماعيين والنفسيين والمشرفين المتابعين، وتقدم الدعم النفسي والاجتماعي وذلك مما ساعد الأطفال على تجاوز كثيراً من آثار الاشتراك في النزاعات والصراعات، كما نجد أن أنشطة المراكز [الرسم ، التلوين والدراما]، لعبت دوراً كبيراً في عملية

التفريق النفسي للأطفال وعكس مدى مخاوفهم وآلامهم وآمالهم مما سهل عملية التدخل الباحثين الاجتماعية.

المحور الثاني الأنشطة الوقائية:

قامت المنظمة بتكوين مجموعات الحماية المجتمعية، وهي مجموعات طوعية تتكون من عدد [15] عضو يمثلون شرائح المجتمع المختلفة حيث تتكون من القيادات المجتمعية والدينية ، ومن الآباء، والأمهات، والناشطين،الأطفال، وهي مناصفة بين الجنسين، ولقد تلقت هذه المجموعات والبالغ عددها [5] مجموعات بعضوية[75] عضو[1].

عدد من التدريبات في مجال حماية الأطفال وحقوق الطفل، وتقديم الدعم للأطفال وحل المشكلات وغيرها من أنشطة الحماية والأنشطة الإدارية حول كيفية إدارة الاجتماعات وملئ الاستمارات والمتابعة، قامت هذه المجموعات بدور كبير في عملية إعادة دمج الأطفال وذلك بتوفير البيئة الحامية للأطفال الجنود وكذلك حماية الأطفال من خطر إعادة التجنيد أو الاستقطاب من قبل الجماعات المسلحة، كما نجدها أيضاً عملت مع كافة أفراد المجتمع وذلك من خلال القيام بدور عملية التوعية المجتمعية بمخاطر تجنيد الأطفال وأيضاً كانت لها دور مقدر في متابعة الأطفال المسرحين مع موظفي المشروع ورصد التغير الذي يطرأ على حياة الأطفال الجنود، كما قامت هذه اللجان بأدوار أخرى مثل الاتصال ببعض الإدارات الحكومية لتوفير بعض المعينات وتقديم التسهيلات إلى كافة أنشطة المشروع، لهذه المجموعات اجتماعات دورية كل أسبوع حيث يتم فيها مناقشة ما تم من أنشطة والوقوف على التقدم المحرز كما يتم الوقوف على العقبات والمشكلات التي واجهت سير الأنشطة وأيضاً يتم الاتفاق على خطة الأسبوع القادم.

[1] ملحق كشف بأسماء أعضاء لجان الحماية المجتمعية

أنشطة إعادة الدمج والتأهيل:

نجد أن أنشطة إعادة الدمج والتأهيل للأطفال المسرحين من الجماعات والحركات المسلحة اتخذت اتجاهين رئيسين أي تدخلين أساسيين كل تدخل يحمل في طياته عدد من الأنشطة الرئيسة وأخرى فرعية ومكملة. وفي هذا السياق نتناول كل التدخلات بالتفصيل حتى نقف على الذي تم في عملية إعادة الدمج والتأهيل للأطفال الجنود.

أولاً: نجد محور التأهيل للأطفال الجنود

تقوم على برنامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال الجنود وأسرهم وأيضاً تمثلت الأنشطة في تدريب بعض أفراد المجتمع مثل المعلمين، لقد تمت عملية تهيئة الأسر أولاً لاستقبال الأطفال المسرحين بصورة أسرية فيها نوع من الحب والاحترام باعتبارهم أطفال تعرضوا لظروف صعبة، وأوضاع خاصة، فقد كان دور الباحثين الاجتماعيون والمرشدين النفسانيون يتمثل في تقديم الإرشاد الأسري للأسر المستقبلة للأطفال العائدون ولذلك فقد كان لاستقبال الأسر للأطفال العائدون اثر إيجابي لدى الأطفال والذين كانوا في بادي الأمر متوجسين من العودة إلى أسرهم، وأيضاً شمل برنامج الدعم النفسي والاجتماعي تقديم الدعم النفسي للأطفال المسرحين كل على حده وتم إعداد ملفات للأطفال وذلك لمعرفة ودراسة كل حالة على حداها وتقديم العون المطلوب للأطفال الجنود وهذه الملفات سرية ويعلم الأطفال أن هذه الملفات هي في غاية السرية، ومن ثم استطاع العاملون في أنشطة الدعم النفسي من تصميم أنشطة كان لها أثر في تسريع إدماج الأطفال في المجتمع حيث كانت الأنشطة كالآتي:

1. الرسم والتلوين.
2. أنشطة المسرح والتمثيل.
3. الموسيقى والغناء.
4. الأنشطة الرياضية [كرة قدم– كرة طائرة].
5. لعبة الحبل للبنات.
6. البلى.

7. اللعب بالطين لبعض الأطفال صغيري السن.
8. الأيام المفتوحة والأنشطة الثقافية التراث الشعبي.

مما سبق نجد أن كل هذه الأنشطة المذكورة كان لها دوراً كبيراً في إتاحة مساحة للأطفال للتعبير عن ما بداخلهم من آمال وآلم ومخاوف. نجد أن هذه الأنشطة في البداية أتيحت للأطفال العائدين والشرائح الأخرى من الأطفال في المجتمع وذلك من خلال مراكز الشباب والأطفال التي أنشأتها المنظمة في عدد أربع مجتمعات حيث تم بناء ثلاثة مراكز بالمواد الثابتة. لقد كانت جرعة الأنشطة كبيرة في بادئ الأمر وذلك للآتي:

1. تفريغ الشحنات الزائدة للأطفال الجنود.
2. خلق روح التنافس بين الأطفال.
3. تكوين جماعات اللعب.
4. خلق علاقات بين كافة شرائح الأطفال.

فقد أصبحت المراكز ذات حركة فاعلة ونشطة ونظمت المنافسات الرياضية والثقافية بحضور الأسر وكافة أفراد المجتمع.

فرص إعادة الدمج

التعليم:

لقد كان من الضروري بعد ما تم من برنامج الدعم النفسي للأطفال الجنود البحث عن فرص الدمج المجتمعي وذلك للتعرف على الفرص المتاحة، نجد أن التعليم حق واحتياج ولكن الأطفال الجنود قد أصبحوا فوق سن المدرسة(6-8أعوام) ولذلك فإن هنالك مشاكل في استيعابهم في المدارس النظامية في بادئ الأمر حيث كان له أثراً على الأطفال الآخرين، ومن هنا جاءت فكرة تصميم منهج تعويضي للأطفال المسرحين وهو ما يعرف بالمنهج التعويضي المسرع، وهو منهج يختصر مرحلة الأساس في [4] سنوات وذلك حتى يستطيع الأطفال إلحاق بقطار التعليم، حيث يمكن الأطفال من الامتحان لشهادة الأساس بعد إكمال المقرر في أربع سنوات، هذا المنهج صمم بتمويل من منظمة اليونيسيف، وقامت بالإعداد والتصميم وزارة التربية والتعليم بولاية القضارف

وبعد تصميم منهج الحلقة الأولى وطباعته تم تدريب المعلمين على هذا المنهج وأيضاً على كيفية التعامل مع شريحة الأطفال الجنود وذلك باعتبار أنهم شريحة ذات خصوصية ولذلك نجد أنه تم ترك المنهج التعويضي المسرع للوزارة وذلك بعد الاتفاق معها، فقد أوكل للوزارة الآتي:

1. تصمي وطباعة المنهج (منهج التعليم المسرع).
2. تدريب المعلمين على المنهج.
3. متابعة المعلمين تنفيذ البرنامج.
4. مراعاة الزمن الذي يختاره الأطفال للدراسة والذي يتناسب مع ظروفهم.

ولقد تم إعفاء الطلاب من الآتي:

1. الرسوم الدراسية.
2. إعفاء الطلاب من الذي المدرسي.

نجد أن كل هذه التسهيلات شجعت الأطفال المسرحين والأطفال خارج المدرسة غير الأطفال الجنود بالالتحاق بالمراكز حيث نجد أن المراكز معده لاستيعاب [250] طفل ولكن نجدها قد استوعبت عدد [350] طفل في أول عام[1].

ظهرت مشكلة في المنهج التعويضي المسرع حيث تم طباعة حلقة واحدة ولم يتم طباعة حلقة أخرى وذلك بسبب التمويل ومن هنا تم الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على أن يتم امتحان الأطفال بعد إكمال كتاب الحلقة الأولى وذلك ليتم إلحاقهم بالمدارس النظامية كل حسب مستواه، حيث تم إلحاق عدد [84] طفل في العام الأول بالمدارس الأساسية بما فيهم بعض الأطفال الجنود (ملحق خطاب الإلحاق)، الصادر من المراكز.

لقد أحرز الأطفال الملتحقون بالمدارس الحكومية درجات جيدة مما كان له الأثر في موافقة المدارس النظامية على استيعاب الأطفال المحولين من المراكز إلى المدارس بعد اجتياز الامتحانات ملحق(نتائج الأطفال المحولين من المراكز إلى المدارس).

التدريب الحرفي والتلمذة الصناعية:

لقد سعت منظمة تنمية الأطفال اليافعين على إيجاد فرص إعادة دمج أخرى تسرع أو تساعد في عملية إعادة الإدماج والتأهيل بما تقدمه من فرص تدريب وإيجاد فرص عمل للأطفال بعد إكمال فترة التدريب المهني أو التلمذة الصناعية، وفي هذا الإطار نجد أن منظمة تنمية الأطفال مكتب القضارف قامت بدراسة السوق لمعرفة حوجة السوق وأيضاً عملت على معرفة اتجاهات الأطفال ورغباتهم وبالتالي وضعت خطة لكيفية إلحاق الأطفال بمراكز التدريب حيث نجد أنه تم توقيع اتفاق مع اتحاد أصحاب المهن الصناعية والحرفية ولاية القضارف على استيعاب الأطفال العائدين والأطفال الضعفاء الآخرين، نجد أن منظمة تنمية الأطفال بعد توقيع الإتفاق مع الاتحاد قامت بعقد عدد من الدورات التدريبية المتخصصة لأصحاب الورش في مجالات الحماية وتم تبصير أصحاب الورش بأن هذه الشريحة ذات خصوصية

[1] وثائق وتقارير منطقة تنمية الأطفال الجنود، مكتب القضارف تقرير عام 2006م.

نجد أن الأطفال قد تعلموا سلوكاً جديداً وذلك من خلال جماعات العمل والأصدقاء وجماعات التدريب، لم يكن الاتحاد ملزم بأن يعطي أي مبلغ مالي، فقط كانوا يعاملون مثل بغية الأطفال التلاميذ وذلك بتوفير الوجبة والمواصلات، لقد كانت فترة التدريب حسب البرنامج الموضوع هي ست أشهر ولكن نجد أنه لرغبة بعض الأطفال المسرحين والأطفال الآخرين فقد امتدت فترة التدريب إلى عام كامل، نجد أن منظمة تنمية الأطفال اليافعين قد وقعت اتفاق قدمت من خلاله إلى اتحاد الحرفين معينات تدريب للورش التي استوعبت الأطفال العائدين وفق شروط محددة على أن لا يتم بيع هذه المواد والمعينات وهي ليس ملكاً لصاحب الورشة وليس ملكاً للطفل إنما هي لعملية التدريب، وضعت المنظمة برنامج متابعة يومي للأطفال المستوعبين في الورش التدريبية، ظهرت بعض الإشكاليات مثل تغير رغبات الأطفال من حرفة إلى أخرى ولكن تم الاتفاق مع أصحاب الورش على أن يعطي الأطفال فترة اختيار لمدة أسبوع ومن ثم يتم الاستيعاب في التدريب المختار من قبل الأطفال[1].

آليات المتابعة:

حرصت إدارة المشروع بالمنظمة على إشراك كافة شرائح المجتمع في عملية إعادة الدمج والتأهيل فقد تم تدريب لجان حماية، كما ذكرنا سابقاً ولقد لعبت هذه اللجان دور هام في تحريك وتفعيل كافة شرائح المجتمع لمناصرة قضايا الأطفال وخاصة الأطفال المسرحين، كما لعبت دور في عملية متابعة الأطفال المسرحين في المجتمعات ونجد أن المنظمة أعدة استمارة متابعة مجتمعية لذلك، حيث نجد استمارة متابعة للأطفال في الأسر والمجتمعات ملحق وهي أحدى أدوات المتابعة[2].

كما صممت المنظمة مع الشركاء (مفوضية نزع السلاح والتسريح- ووكالة الأمم المتحدة للأطفال اليونيسيف) استمارة متابعة أنشطة النوعية ملحق رقم (2) وذلك لمتابعة خطة العمل المتفق عليها، لقد كان لعملية المتابعة في كافة مراحلها بداء

[1] تقرير منظمة تنمية الأطفال اليافعين، مشروع إعادة دمج وتأهيل الأطفال المسرحين – تقرير الربع الأول من العام الأول.
[2] ملحق رقم (2)

من الأسرة والمجتمع ومكان العمل دور كبير في إنجاح البرنامج حيث نجد أنه وفق للتقارير الواردة تتم عملية إعداد الأنشطة وتوضع الخطط لتنفيذها، مما جعل التدخلات مفيدة وذات أثر إيجابي وعليه يمكن القول أن آلية المتابعة تتكون من الآتي:

1. لجان الحماية المجتمعية.
2. الميسرين المجتمعيين.
3. الباحثين الاجتماعيين.

كما نجد أن هنالك دوراً فنياً كبيراً تقوم به وكالة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) حيث أرفدت المشروع بعدد ثلاثة خبراء اثنين أجنبيين وثالث من السودان، وذلك لتدريب العاملين في المشروع ونقل التجارب الأخرى في عملية إعادة الدمج والتسريح مثل تجربة سيرالانكا وتجربة سيراليون حيث نجد كل من:

1-الخبيرة سوباجاي سكران- من دولة سيرالانكا.
2- والخبير ديفيد داك شان – من دولة سيراليون.
3-عبد الروؤف الصديق – من السودان.

من خلال المقابلات تحدث البعض حول عملية لم الشمل الأسري للأطفال العائدين وخاصة اللذين لم تكن أسرهم أي والديهم يقطنون بالقضارف، فقد عملت لجنة الحماية على إيجاد أسر بديلة وخاصة لبعض الأطفال المسرحين وقد ساعدت هذه الأسر في عملية إعادة الدمج المجتمعي.

وأيضاً ذكر بعض المتطوعين في المشروع من المجتمعات أن لأنشطة المراكز مثل منافسات كرة القدم والكرة الطائرة وأنشطة الرسم والتلوين وأنشطة الموسيقى والمسرح وغيرها خلقت روح التنافس الشريف وسط الأطفال، كما ساهمت في خلق جماعات اللعب وغيرها من الجماعات والتي تتكون من الأطفال المسرحين والأطفال الآخرين من كافة شرائح والأعمار وهذا يدروه ساعد على إدماج الأطفال العائدين مع رفقائهم من الأطفال في المجتمعات

المستهدفة وبالتالي نشأت صداقات بين الأطفال مما كان له عظيم أثر في إدماج الأطفال في المجتمع.

كما ذكرت احدي المعلمات العاملات بالمراكز إن المنهج التعليمي التعويضي المسرع قد أتاح فرص للأطفال المسرحين والأطفال اللذين فاتهم قطار التعليم أن يجدوا فرص لاستيعابهم في هذه المراكز والتي تستوعب الأطفال من عمر [9 سنوات] فما فوق، وقد لعبت دور كبير في إعادة تأهيل الأطفال وقد التحق عدد مقدر من الأطفال بعد عام بالمدارس النظامية كل حسب مستواه. في بادئ الأمر وبالتحديد في العام الأول كان هنالك توجس من بعض المدارس الحكمية النظامية ولكن بعد أول امتحان أحرز طلابنا درجات عليا جعلت المدارس الحكومية ترحب بطلاب القادمين من المراكز، وذكرت مجموعة أخرى أن هذه المراكز أصبحت مقرات للإدارات الأهلية واللجان المجتمعية حيث تعقد الاجتماعات وتناقش القضايا التي تهم المجتمع، [1]

أما الأستاذة /حواء بحر قالت(أن سلوك الأطفال العائدين في البداية كان به درجة عالية من العنف تجاه الأطفال الآخرين والأسر والمعلمين، ولكن بعد تدخل الباحثين الاجتماعيين والنفسانيون وعقد جلسات الدعم النفسي والاجتماعي فقد بداء سلوك الأطفال العائدين في التغير نحو الإيجابية والاستقرار. [2]

كما أشارت مجموعة إلى أن ما قامت به لجان الحماية المجتمعية من توعية ومناصرة لقضية الأطفال على وجه العموم وللأطفال المسرحين على وجهة الخصوص كان له دور إيجابي في تفاعل المجتمع وتعاطفه مع قضايا الأطفال وبالأخص الأطفال في الظروف الصعبة ومن بينهم أو في مقدمتهم الأطفال المسرحين، كما ذكر البعض أن لجان الحماية المجتمعية نتيجة لما وجدته من تدريب وتأهيل قامت ولا تزال تقوم بحماية الأطفال من خطر التجنيد وإعادة التجنيد.

[1] مقابلة أجريت مع المعلمة سميرة أبكر حامد، معلمة بمراكز الشباب/2014/10/15

[2] مقابلة أجريت مع المعلمة حواء بحر، معلمة بمراكز الشباب/2014/10/16

المبحث الثالث

العمل الميداني

- مقدمة
- تحليل بيانات الدراسة الميدانية:
- الإجابة عل تساؤلات البحث النتائج
- التوصيات
- المراجع والمصادر
- الملاحق

العمل الميداني

المقدمة:

يتناول هذا المبحث عرض اجراءات الدراسة الميدانية حيث يوضح الباحث أدوات جمع المعلومات والمنهج المستخدم في الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات ن وقد استخدم الباحث الأدوات التالية في عملية جمع وتحليل البيانات:

استمارة البيانات الأولية :

قام الباحث بجمع البيانات الضرورية للبحث وذلك بإعداد مجموعة من الأسئلة وضعت استمارة البحث والاستبيان وهي وسيلة من خلالها تمت عملية جمع البيانات وهي تعتمد علي الاتصال الشخصي بالممسوحين مجتمع الدراسة حيث اجري الباحث مسح إلي كل عينة الدراسة

الملاحظة:

استخدم الباحث الملاحظة كأداة لجمع البيانات وذلك بملاحظة بعض الجوانب في مجتمع الدراسة والتي ربما لم تغطيها استمارة الاستبيان

المقابلة:

استخدم الباحث طريقة المقابلة الشخصية في ملء استمارة البحث بنفسه حيث قام بمقابلة كل المبحوثين عينة الدراسة كما اجري مقابلات مع بعض اللذين عملوا مع الأطفال وبعض أفراد أسرهم

الأساليب الإحصائية:

بعد أن قام الباحث برصد البيانات المختلفة للمبحوثين اجري التحليل لهذه البيانات باستخدام طريقة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ومن ثم قام بعملية التحليل الوصفي.

تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

جدول رقم(1) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
20-25	9	%36
25-30	16	%64
المجموع	25	%100

المصدر: العمل الميداني، 2014

يتضح من الجدول رقم (1) إن الأطفال الأكثر عرضه للتجنيد في القوات والجماعات المسلحة وحسب المسح الميداني بين الفئة العمرية بين 25 إلي 30 تمثل نسبة 64% من جملة الأطفال المسرحين واضعين في الاعتبار إن الأطفال في هذه الفئة تم تجنيدهم في عمر يتراوح بين 10 أعوام و14 عام حيث إن عملية التجنيد كانت مابين عام 2004 و 2005 م وان نسبة 36% تم تجنيدهم في أعمار بين 9 و14 عام.

جدول رقم(2) يوضح خصائص المبحوثين وفق متغير الالتحاق بالحركات المسلحة

الفئة	التكرار	النسبة
قبل 10 سنة	24	%96.0
قبل 15 سنة	1	%4.0
المجموع	25	%100.0

المصدر العمل الميداني 2014

الجدول رقم (2) يوضح إن نسبة 96% من الأطفال قد انضموا للحركة الشعبية قبل عشر أعوام أي في العام 2005م ويوضح ذالك إن أعمارهم عند التجنيد كان بين العاشرة والثلاثة عشر من العمر

كما يشير إلي إن نسبة 4% من الأطفال قد انضموا للحركة الشعبية قبل 15 عام أي في العام 2000م وهذا أيضا يشير إلي إن 4% انضموا دون العاشرة من العمر حيث تم تسريح الأطفال في عام 2007 م

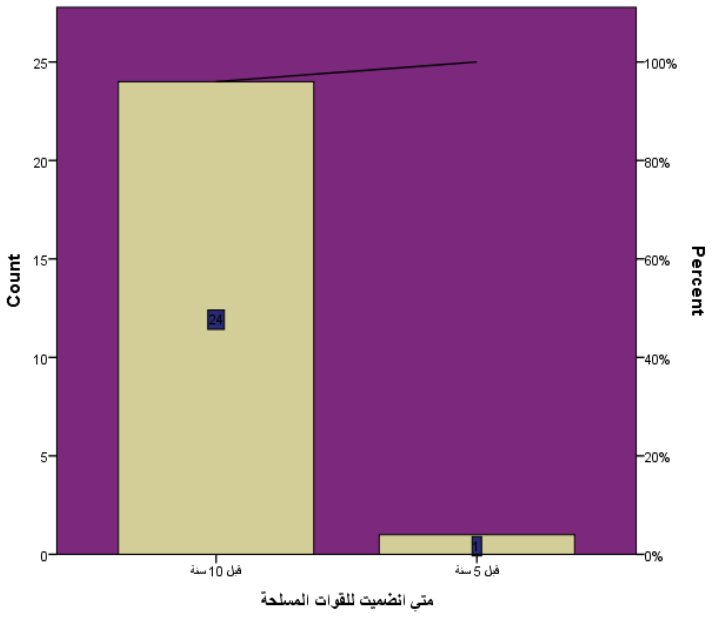

الرسم البياني للجدول رقم (2)

جدول رقم(3) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق لمتغير الفترة التي قضوها مع الحركات والجامعات المسلحة

الفترة	التكرار	النسبة
ست أشهر_____ عامان	23	%92
أكثر من عامان	2	%8
المجموع	25	%100

المصدر العمل الميداني 2014

الجدول رقم (3) يوضح الفترة التي قضاها الأطفال في ميادين القتال حيث نجد إن نسبة 92%اي عدد 23 من الأطفال قضوا مدة بين ستة أشهر وعامين في ميادين المعركة ونسبة 8% أي طفلين قضيا أكثر من عامين في ميادين القتال .

حيث إن طول الفترة التي قضاها الأطفال مع الحركات والجماعات المسلحة ذات علاقة مباشره علي مدي تأثر الأطفال وعلي التغيير الذي يطرأ علي سلوك الأطفال المجندين فكلما طالة فترة الأطفال مع الحركات المسلحة كلما كان تأثر الأطفال أكثر سلبية.

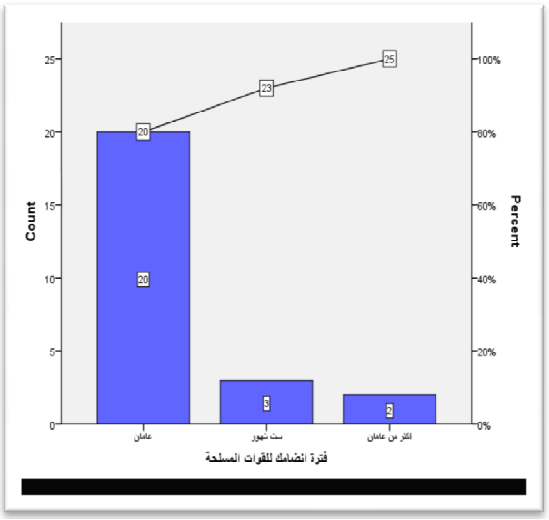

الرسم البياني للجدول رقم (3)

الجدول رقم(4) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير طريق التجنيد

المتغيرات	التكرار	النسبة
عن طريق الإغراء	24	96%
عن طريق الاقتناع	1	4%
المجموع	25	%100

المصدر العمل الميداني 2014

نجد إن الجدول رقم (4) يوضح إن نسبة 96% من الأطفال تم تجنيدهم عن طريق الإغراء من قبل الحركات والجماعات المسلحة كما ذكر الأطفال المسرحيين أنهم وعدوا بفرص التعليم ومن ثم التوظيف في وظائف مرموقة وبرواتب كبيرة وان نسبة 4% قد انضم للحركات المسلحة نتيجة قناعته .

(1) كما ذكر في المقابلة احد الأطفال المسرحين أتي إلينا احد قادة الحركة المسلحة وقال لنا أنحنا سوف ندخلكم مدارس ونعطيكم رواتب كبيرة بس انتم انضموا إلينا وعلي هذا الأساس إنا مشيت معه للميدان بس الواقع كان غير كده كانت المعاملة سيئة جدا واحد الرفقاء وتفي في التدريب. [1]

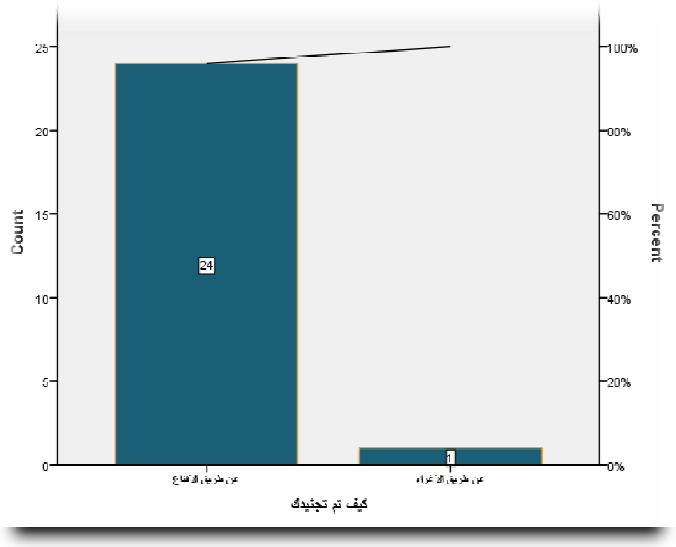

رسم بياني للجدول رقم (4) يوضح

[1] مقابلة أجريت مع الطفل الجندي المسرح التوم حسين إبراهيم بحي كادوقلي مدينة القضارف 20 /2014/10

جدول رقم(5) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير الأنشطة المقدمة

المتغيرات	التكرار	النسبة
التعليم المسرع Accelerated education	5	% 20
التلمذة الصناعية	15	% 60
التعليم والتلمذة الصناعية	5	% 20
المجموع	25	%100

المصدر العمل الميداني 2014

من خلال الجدول رقم (5) يتضح إن نسبة 60% من الأطفال المسرحين قد التحقوا بالورش وذالك لتلقي التدريب والتأهيل الحرفي وهذا يوضح الدور الذي قام به اتحاد الحرفيين والصناعات الصغيرة ولاية القضارف حيث تم توقيع اتفاقية بين المنظمة واتحاد الحرفين حيث وافق الاتحاد علي استيعاب الأطفال المسرحين في الورش والمصانع الصغيرة مما كان له الأثر في إعادة دمج وتأهيل الأطفال المسرحين ويعكس نجاح أنشطة المناصرة والتوعية المجتمعية التي قامت بها منظمة تنمية الأطفال اليافعين وسط منسوبي الاتحاد وأيضا يعكس الدور الذي قامت به لجان الحماية المجتمعية .

وأيضا يتضح من الجدول رقم(5) إن للمؤسسات التربوية متمثلة في وزارة التربية التعليم إدارة تعليم الكبار دور في إعادة تأهيل ودمج الأطفال المسرحين إذ يتضح إن نسبة 40 % من الأطفال المسرحين قد استفادوا من المنهج التعويضي وبرنامج التعليم المسرع وهذا يجب علي تساؤل الباحث عن دور المؤسسات التربوية في استيعاب الأطفال المسرحين.وهنا يمكن القول إن المؤسسات التربوية لعبت دور ايجابي في إعادة دمج الأطفال واستيعابهم في المدارس الحكومية وذالك بعد اجتياز الامتحان المؤهل لذالك كما نجد ذالك من خلال الخطابات الصادرة والواردة بين المراكز ووزارة التربية والتعليم(ملحق رقم 2) وأيضا نجد إن الأطفال بعد التحاقهم بالمدارس قد حققوا نتائج جيدة وذالك يتضح في النتائج الواردة من المدارس التي انتسب إليها الأطفال بعد اجتياز الاختبارات والامتحانات المعدة من قبل وزارة التربية بولاية القضارف (ملحق رقم 3)

وأيضا نجد إن الجدول (5) يوضح إن 20% من الأطفال المسرحين قد استفادوا من برنامج التعليم المسرع والتلمذة الصناعية في نفس الوقت وذالك من خلال انتسابهم إلي المراكز والتحاقهم با برنامج التلمذة الصناعية .

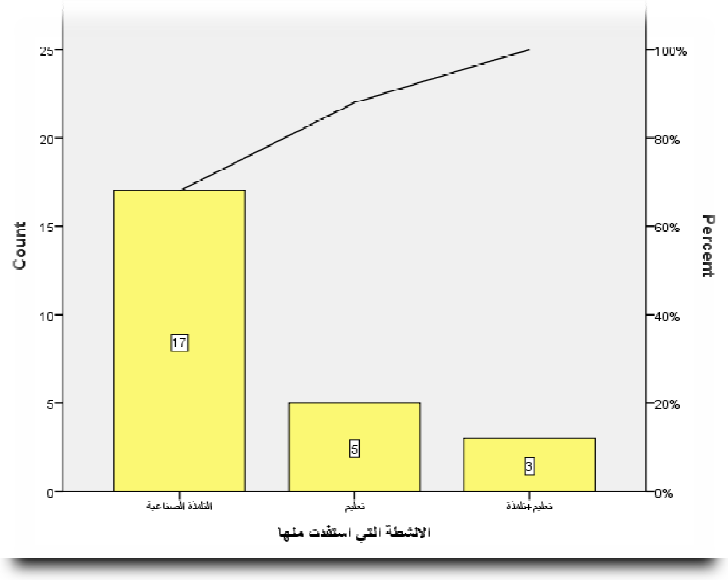

رسم بياني للجدول رقم(5)

جدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لخصائص للمبحوثين وفق متغير الإقامة والسكن

المتغيرات	التكرار	النسبة
مع الأسرة الصغيرة	2	%8
مع الأسرة الكبيرة	22	%88
اسكن وحدي	1	% 4
المجموع	25	% 100

المصدر العمل الميداني 2014

نجد في الجدول رقم (6) إن 88% من الأطفال المسرحين يعشون مع أسرهم الكبيرة(الوالدة والوالد والأشقاء) وهذا بدوره يقود إلي نجاح برامج إعادة الدمج المجتمعي الذي قام به العاملون في منظمة تنمية الأطفال اليافعين والشركاء وأيضا الدور الكبير الذي قامت به لجان الحماية المجتمعية ومما يؤكد ما ذاهب إليه الباحث في دمج الأطفال مجتمعيا، كما يتضح ان نسبة 8% من الأطفال الجنود المسرحين قد تزوجوا وهم يعشون مع أسرهم الصغيرة (أي مع الزوجة والأطفال)

ونجد أيضا إن نسبة 4% من هم يعشون لوحدهم وسط مجتمعاتهم.

يظهر ذالك أيضا من خلال المقابلة التي أجراها الباحث مع احد الأطفال المسرحين ومع زوجته حيث قال **(أنا بعد ما أكملت الدراسة بالمنهج المسرع في المركز قررته أن اعمل وقد قامت المنظمة بتوزيع مشاريع مدره للدخل وأنا طلبة عربة كارو وحمار فعلا ناس المنظمة أدوني كارو انا عملت في توزيع مياه الشرب والحمد لله أموري مشت تمام وبعد داك تزوجته والحمد لله ربنا رزقني ولد وألان إنا اسكن مع أسرتي الصغيرة وانأ بشكر العاملين في المنظمة صبروا علينا كثير).** [1]

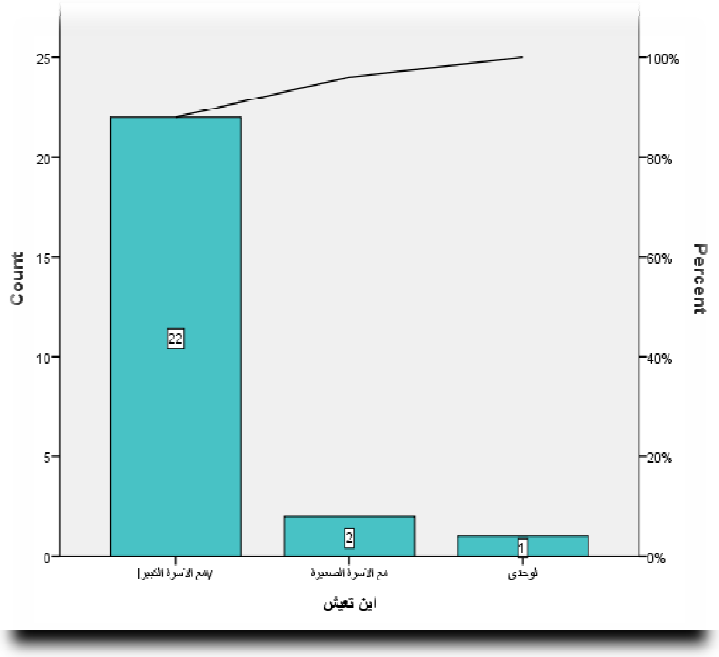

الرسم البياني للجدول رقم (6)

[1] مقابلة أجريت الجندي المسرح أيوب إسحاق فضل الله بحي الصداقة بمدينة القضارف، تاريخ المقابلة 2014/10/17م

جدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوث وفق متغير الدراسة

المتغيرات	هل تدرس		تركت الدراسة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
هل تدرس*هل تركت الدراسة	10	40%	15	60%	25	100%
المجموع	10	%40	15	60%	25	100%

المصدر العمل الميداني 2014

الجدل رقم(7) يوضح أن نسبة 40% من الأطفال قد استفادوا من فرص التعليم ويعكس الدور الايجابي للمؤسسات التربوية ممثلة في وزارة التربية والتعليم بولاية القضارف ادارة تعليم الكبار وان لها دور ايجابي في عملية دمج وتأهيل الأطفال المسرحين وأيضا يوضح ان نسبة 60% قد استفادوا من فرص الدمج والتأهيل التي قدمتها المؤسسات الاخري مثل اتحاد الحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة بولاية القضارف.

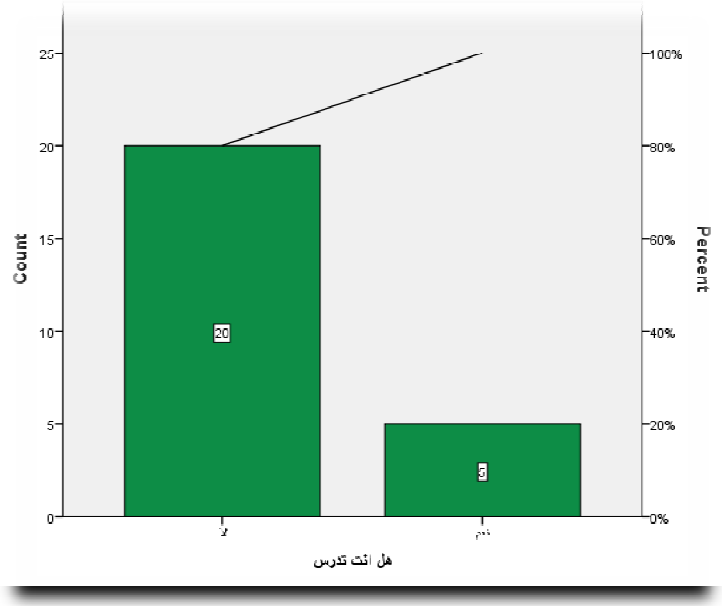

الرسم البياني للجدول رقم(7)

جدول رقم (8) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير العمل

المتغيرات	التكرار	النسبة
نعم	20	80%
لا	5	%20
المجموع	25	%100

المصدر العمل الميداني 2014

الجدول رقم (8) يوضح إن نسبة 80% من الأطفال المسرحين يعملون في مهن وحرف وذالك بعد تمت عملية إعادة الدمج والتأهيل لهم وان نسبة 20% من الأطفال طلاب بالمدارس بعد إكمال الحلقة الأولي من برنامج التعليم المسرع والتي تحتوي علي اربع فصول دراسية.

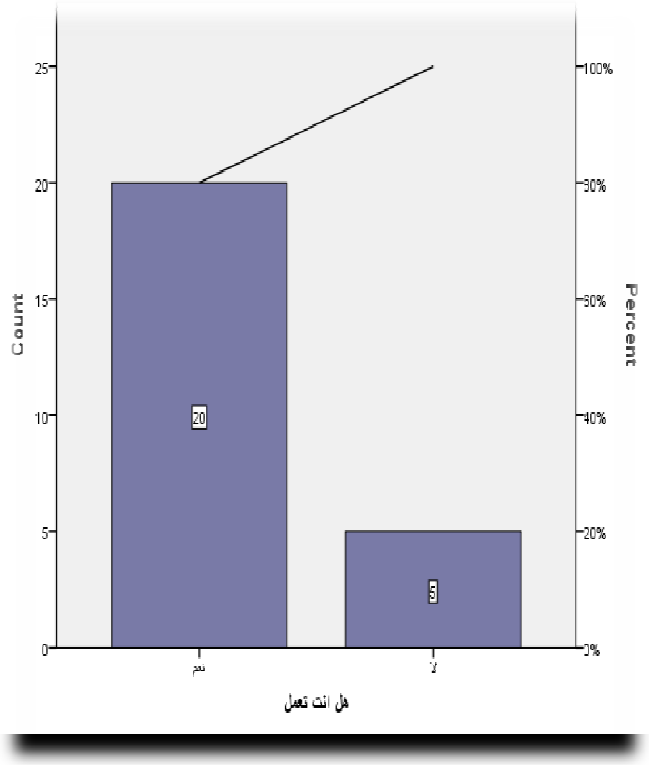

الرسم البياني للجدول رقم(8)

الجدول رقم (9) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير ترك العمل

المتغيرات	التكرار	النسبة
نعم	1	%4
لا	19	%96
المجموع	20	%100

المصدر العمل الميداني 2014

الجدول رقم (9) يوضح إن نسبة 96% من الأطفال المسرحين الذين انخرطوا في برنامج التلمذة الصناعية والبالغ عددهم 20 طفل بعد إكمالهم التدريب قد باشروا العمل وان نسبة 4% فقط هم الذين لم يلتحقوا بعمل وهذا بدوره يؤكد نجاح برنامج الدمج والتأهيل المقدم للأطفال ويعكس مدي انصهار الأطفال مع المجتمع وعلي الأخص جماعات العمل في المهن والحرف علي اختلافها كم يتضح أيضا من الدراسة الميدانية ان نسبة 4% فق تركوا العمل ولم يكن ترك العمل لأسباب تتعلق بمدي التكيف والاندماج او الانصهار في المجتمع ولكن ترجع إلي إن الأجر لم يكن مجزي بالنسبة لهم.

.

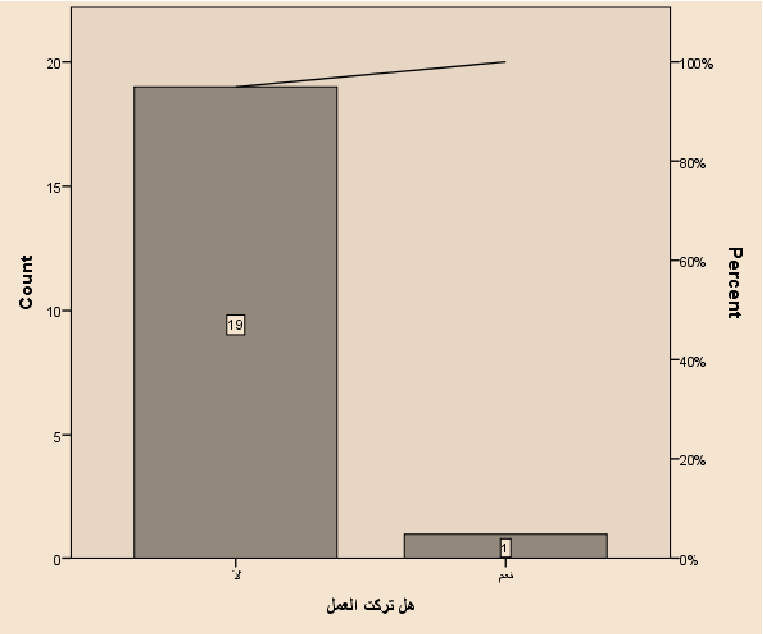

الرسم البياني للجدول رقم(9)

الجدول رقم (10) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير ممارسة الأنشطة بمراكز الشباب

المتغيرات	التكرار	النسبة
نعم	24	96%
لا	1	4%
المجموع	25	100%

المصدر العمل الميداني 2014

نجد ان الجدول رقم (10) يوضح ان نسبة مشاركة الاطفال المسرحين في الانشطه الرياضيه والثقافيه والرسم والتلوين وغيرها من انشطة المراكز هي نسبة 96% وهذا ايضا يوضح الي أي مدي كان انصهار الاطفال المسرحين. وقد سهلة المراكز للاطفال عملية تكوين جماعات اللعب وساعدة الاطفال علي تكوين صداقات كما تعتبر متنفس الي كل الاطفال في المجتمعات المستهدفة.

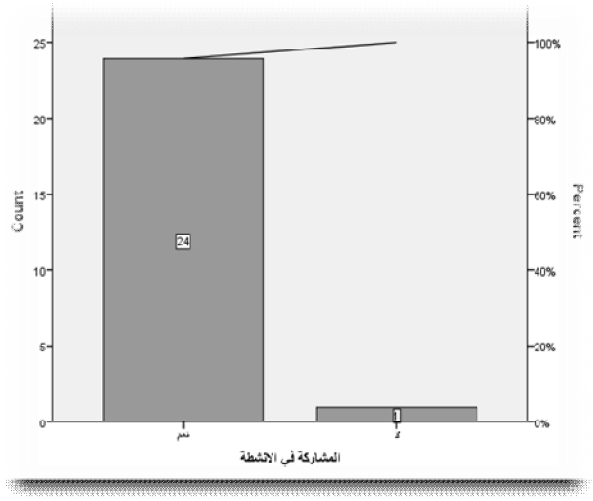

الرسم البياني للجدول رقم(10)

الجدول رقم(11) يوضح التوزيع التكراري لخصائص المبحوثين وفق متغير النزاع

المتغيرات	التكرار	النسبة
نعم	1	%4
لا	24	%96
المجموع	25	%100

المصدرالعمل الميداني 2014

الجدول رقم (11) يوضح ان 96% من الاطفال المسرحين لم يدخلوا في نزاع اوعراك مع أي احد وهذا يؤكد ان الاطفال قد وصلوا الي مرحلة عاليه من التكيف الاجتماعي مما يعكس حالة الاستقرار الانفعالي ا لي هذه الشريحة كما نجد نفس الجدول يوضح ان نسبة 4% فقط قد دخلو في صراعات وهذا مؤشر ودليل علي نجاح برامج وانشطة اعادة الدمج والتاهيل العلاجي والوقائي .

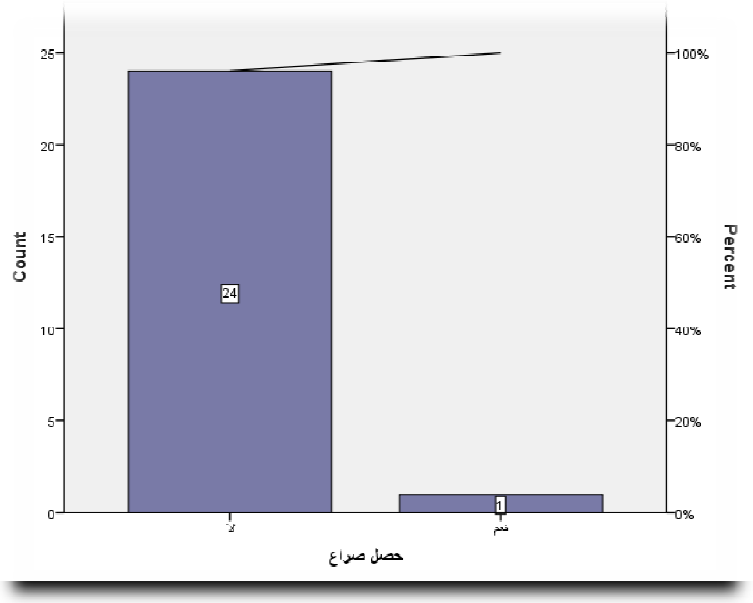

الرسم البياني للجدول رقم (11)

مناقشة تساؤلات البحث

التساؤل الأول

هل أدت برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي المقدمة للأطفال الجنود المسرحين إلي إعادة دمجهم في الأسر

تسأل الباحث حول مدي نجاح برامج التأهيل النفس والدعم الاجتماعي المقدمة للأطفال الجنود المسرحين وحول مدي نجاحها في استقرار الأطفال في الأسر

يتضح انه ومن خلال الدراسة الميدانية والمقابلات إن برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي المقدمة للأطفال المسرحين بشقيها الوقائي العلاجي والذي يتعامل مع الأطفال كل حالة لوحدها حيث نجد انه تم إعداد ملف إلي كل طفل مسرح يحوي بيانات تفصيلية عن كل طفل وأيضا يحوي دراسة حالة تفصيلية للطفل كما يتضمن خطة تفصيلية إلي شكل التدخل المطلوب إلي كل حالة وهذه الملفات سرية لا يطلع عليها إلا الباحث الاجتماعي و الأخصائي النفسي وأيضا نجد البرنامج الوقائي والذي كان الهدف منه منع إعادة تجنيد الأطفال المسرحين أو استقطاب أطفال آخرين وتجنيدهم كل هذه كان لها اثر في إعادة الثقة للأطفال المسرحين وقد لعبة دور في تفهم الأسر للظروف التي مر بها الأطفال ،ونتيجة لتفهم الأسر فقد تجاوبت مع الأطفال ويتضح ذالك من خلا الدراسة الميدانية والجدول رقم (6) كما نلاحظ إن نسبة 88% من الأطفال المسرحين يعيشون مع أسرهم الكبيرة ونسبة 8% يعشون مع أسرهم الصغيرة حيث استطاعوا الزواج وكوين اسر صغيره ونسبة 4% يعشون وحدهم وعلي ضوء ما سبق ذكره يمكن القول إن برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي قد أدت إلي استقرار الأطفال في أسرهم وهذا بدوره يجاوب علي تساؤل الباحث حول مدي نجاح برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي إلي إعادة دمج الأطفال في أسرهم والمجتمع.

مناقشة التساؤل الثاني

هل تمكن الأطفال الجنود الذين أكملوا برامج التأهيل النفسي والاجتماعي من الانخراط في السلك التعليمي دون مشاكل؟

نجد انه في بادي الأمر كانت هنالك بعض الصعوبات وذالك لعدم تفهم المعلمون لطبيعة وظروف الأطفال المسرحين ولسلوك الأطفال أنفسهم والذي كان يتسم بالعنف في بادي الأمر تجاه المجتمع لكن بعد إن تم تدريب المعلمين تفهم المعلمون أوضاع الأطفال المسرحين وبالتالي كان لهم دور أجابي في إدماج وإلحاق الأطفال في السلك التعليمي كما نجد إن وزارة التربية والتعليم ولاية القضارف إدارة تعليم الكبار قد لعبت دور كبير في إعداد المنهج التعليمي التعويضي المسرع للأطفال ودربت عليه مجموعة مختارة من المعلمين العاملين مع الشريحة المستهدفة كما تولت مهمة الإشراف علي سير العملية التعليمية ، لقد أسهم المنهج في تقليل الفجوة العمرية بين الأطفال المسرحين واقرأنهم في المدارس النظامية ويظهر ذالك من خلال الدراسة الميدانية حيث نجد ان نسبة 40% من الأطفال قد التحقوا بسلك التعليم كما هو واضح في الجدول رقم (5) من الدراسة الميدانية كما نجد إن الأطفال احزو نتائج جيدة أسهمت في التحاقهم بالمدارس النظامية الحكومية والخاصة كما نجد إن نسبة 20% منهم استفادوا من برنامج التعليم والتلمذة الصناعية في نفس الوقت.

وهذا يجيب علي تساؤل الباحث حول مدي نجاح برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي في مساعده الأطفال الجنود في الانخراط في العملية التعليمية بنجاح

مناقشة التساؤل الثالث

هل أدت برامج التأهيل النفسي والاجتماعي إلى تقليل السلوك العدواني لدي هؤلاء الأطفال؟

لقد كان من الطبيعي ونتيجة لما عاشه هؤلاء الأطفال المسرحين من أحداث أن يصدر منهم سلوك عدواني تجاه المجتمع ولكن بعد التدخلات من قبل القائمين علي البرنامج وشركائهم من وزارة الشؤون الاجتماعية بولاية القضارف و اليونيسيف والتي كانت الداعم والممول للمشروع وأيضا الداعم الفني والتي أرفدت الفريق العام بخبراء أجانب من دولة سيرلانكة ودولة سيراليون وهي دول قد طبقت هذا البرنامج من قبل وعليه بعد كل التدخلات والدعم الفني الذي تلقاه العاملون في البرنامج.

نجد انه من خلال الملاحظة ونتائج العمل الميداني إن هناك عملية دمج للأطفال المسرحين من الجامعات المسلحة وانه لم يبدر أي سلوك عدواني من الأطفال كما يظهر في الجدول رقم (11) من الدراسة الميدانية واتضح من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض أفراد اسر الأطفال وأيضا مع بعض العاملين في البرامج ان نسبة 96% لم يكن لديهم أي سلوك عدواني ولم يدخلوا في صراع مع احد كما نجدهم قد كونوا صداقات بنسبة 100% كما هو واضح في الجدول رقم(11) من الدراسة الميدانية .وهذا يوضح مدي نجاح برامج التأهيل النفسي والدعم الاجتماعي بحزمها المتنوعة في تقليل السلوك العدواني للأطفال المسرحين.

مناقشة التساؤل الرابع

هل كان للمؤسسات التربوية بالولاية دور ايجابي في استيعاب هؤلاء الأطفال؟

من خلال الجدول رقم (5) يتضح جليا إن نسبة 60% من الأطفال المسرحين قد التحقوا بالورش وذالك لتلقي التدريب والتأهيل الحرفي وهذا يوضح الدور الكبير الذي قام به اتحاد الحرفيين والصناعات الصغير في عملية الدمج وإعادة التأهيل للأطفال المسرحين ويعكس نجاح أنشطة المناصرة والتوعية المجتمعية التي قامت بها منظمة تنمية الأطفال اليافعين وأيضا الدور الكبير الذي قامت به لجان الحماية المجتمعية

وكما يتضح في الجدول رقم(5) إن للمؤسسات التربوية متمثلة في وزارة التربية التعليم إدارة تعليم الكبار دور كبير في إعادة تأهيل ودمج الأطفال المسرحين إذ يتضح إن نسبة 40 % من الأطفال المسرحين قد استفادوا من المنهج التعويضي المسرع (Accelerated education)

وهذا يجب علي ما ذهبنا إليه الباحث في تساؤله عن مدي ايجابية المؤسسات التربوية في استيعاب الأطفال المسرحين.

وهنا يمكن القول إن المؤسسات التربوية لعبت دور ايجابي في إعادة دمج الأطفال واستيعابهم في المدارس الحكومية وذالك بعد اجتياز الامتحان المؤهل لذالك كما نجد ذالك من خلال الخطابات الصادرة والواردة بين المراكز ووزارة التربية والتعليم وأيضا من خلال النتائج المحرزة من قبل الطلاب

وأيضا نجد إن الجدول (5) يوضح إن 20% من الأطفال المسرحين قد استفادوا من برنامج التعليم المسرع والتلمذة الصناعية في نفس الوقت.

مناقشة التساؤل الرئيس للبحث

إلي أي مدي نجحت برامج منظمة تنمية الأطفال اليافعين في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين بولاية القضارف اجتماعيا؟

يتضح من خلال الإجابة علي الأسئلة المشتقة من التساؤل الرئيس حول مدي نجاح حزمة الأنشطة المقدمة لإعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين والتي اهتمت بالشق العلاجي والوقائي في نفس الوقت مستخدمة نهج الشراكة المجتمعي والحكومي وأيضا مستصحبة التجارب السابقة كما نجد رصد فرص إعادة التأهيل كل هذه التدخلات أدت إلي إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين وأيضا نجدها ساعدت في خلق بيئية أمنة ومجتمع واع بمخاطر أشراك الأطفال في النزاعات المسلحة علية يمكن القول إن برامج منظمة تنمية الأطفال اليافعين في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين بولاية القضارف قد حققت نجاحا.

النتائج :

توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها في:

1- نهج الشراكة المجتمعي الذي انتهجته المنظمة قد أسهم في تقليل الوصمة علي الأطفال الجنود المسرحين وساهم في تقبل المجتمع للأطفال.

2- لقد لعبت أنشطة المناصرة والتوعية المجتمعية دوراً في تفهم المجتمع للظروف التي مر بها الأطفال الجنود المسرحين .

3- لأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي دورا مقدراً في إعادة دمج الأطفال الجنود المسرحين بولاية القضارف.

4- لعبة مراكز الشباب والأطفال من خلال البرامج المقدمة بها مثل كرة القدم والرسم والتلوين والموسيقي والغناء لعبة دور مقدر في تفريغ الشحن الزائدة للأطفال الجنود المسرحين حيث إنها تعتبر متنفساً للأطفال كما أسهمت في خلق جماعات اللعب والتي تكونت من الأطفال الجنود والأطفال من المجتمعات المستهدفة وهذا بدورة أسهم في تقبل المجتمع للأطفال المسرحين

5- لوزارة التربية والتعليم بولاية القضارف دور مقدر في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود وذالك من خلال إعداد المنهج التعويضي المسرع وتدريب المعلمين العاملين في المراكز المستهدفة علية ونجد إن هذا المنهج قد ساعد في ردم الهوة العمرية بين الأطفال الجنود واقرأنهم من المجتمعات المستهدفة

6- لعب اتحاد الحرفين بولاية القضارف دوراً ايجابياً في إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود المسرحين وذالك لتفهمه لظروف الأطفال وأيضا استيعابهم في الورش والصناعات الصغير وهذا بدوره ساعد في إعادة دمج الأطفال في الوسط الحرفي ولقد اكتسب الأطفال المعرفة المهنية والحرفية .

7- أن إشراك مكونات المجتمع والجهات الحكومية قد لعب دور مقدر في تبني وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم بولاية القضارف للمشروع بعد انتهاء العقد الموقع مع المنظمة حيث نجد استمرار المراكز في نشاطها دون توقف

8- نجد أن الدعم الفني المقدم من الخبراء الدوليين والوطنين كان له دور ايجابي في زيادة قدرات العاملين في برنامج إعادة دمج وتأهيل الأطفال الجنود

9- عدم طباعة النسخة الثانية من المنهج التعليمي التعويضي المسرع قل من نسبة التحاق الأطفال ببرنامج التعليم.

التوصيات:

توصل البحث إلى عدد من التوصيات أهمها في:

1- بضرورة المسألة القانونية إلي كل من عمل علي استقطاب وتجنيد وتدريب الأطفال والزج بهم في الصراعات.

2- ضرورة تفعيل القوانين الدولية والاتفاقيات والبرتوكولات مثل اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الإفريقي والبرتوكولات الملحقة باتفاقية حقوق الطفل و مبادي كيب تاوب ومبادي باريس كما يدعو إلي تفعيل قانون الطفل 2010 علي المستوي الوطني الخاصة بحماية الأطفال

3- العمل على زيادة الوعي المجتمعي بحقوق الأطفال وذالك بعقد المحاضرات و الندوات الجماهيرية.

4- أهمية زيادة الوعي للأطفال بحقوقهم وحثهم علي المطالبة بها.

5- ضرورة تشكيل لجنة دولية تعمل علي تسريح وإطلاق سراح الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة في كل دول العالم.

6- إدخال بعض بنود الاتفاقيات الخاصة بحماية الأطفال في المناهج التربوية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

1- القران الكريم

ثانيا: الكتب

1- السيد عبد القادر شرف – التنشئة الاجتماعية للطفل العربي- دار الفكر العربي – الطبعة الثانية القاهرة 2004 .

2- إبراهيم احمد ألعدوي – يقظة السودان – مكتبه الانجلو المصرية القاهرة 1979 .

3- زين العابدين درويش –علم النفس الاجتماعي اسسة وتطبيقاته –دار الفكر العربي 1999 .

4- سعيد سالم جويلي – مفهوم حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي – دار النهضة العربية 2001 .

5- سير جيمس –تعريب مصطفي عابدين –السودان من الحكم البريطاني المباشر إلي فجر الاستقلال –دار الجميل 1996م .

6- عبد الفتاح تركي موسي – التنشئة الاجتماعية منظور إسلامي – المكتب العلمي للنشر والتوزيع القاهرة 1995 .

7- عبد اللطيف ألبوني - تجربه نميري الإسلامية مايو 1996 -1985دار الجليل للطباعة والنشر1998-.

8- علي ليلة – الطفل والمجتمع والتنشئة الاجتماعية وأبعاد الانتماء الاجتماعي _ المكتبة المصرية القاهرة 2006.

9- محمد سامي عبد الحميد- قانون المنظمات الدولية - دار المطبوعات الجامعية الطبعة الثامنة 1997 .

10- محمد صافي يوسف – النظرية العامة للمنظمات الدولية – دار النهضة مصر الطبعة الثانية 2006 .

معن خليل العمر– التنشئة الاجتماعية – دار الشرق للنشر والتوزيع الطبعة الأولي القاهرة 2004 .

ثالثا: الرسائل الجامعية العربية الاجنبية :

1–جمعة شحود – حماية المدنين والأعيان المدينة في وقت الحرب – رسالة دكتوراه – في القانون العام . كليه الحقوق جامعة القاهرة 2003 .

2–زينب حسن المهدي – دور الضوابط والمحددات الاجتماعية في التنشئة الجمالية لدي إفراد المجتمع – رسالة دكتوراه – قسم أصول التربية الفنية، كلية التربية الفنية، جامعة حلوان. جامعه حلوان 2006 .

3–فاطمة شحاتة احمد زيدان – حركه الطفل في القانون العام رسالة دكتوراه في القانون العام. كليه الحقوق جامعه الإسكندرية 2004 .

رابعاً: الدراسات والبحوث والأوراق العلمية:

1–شريف محمد علي البرير –الحرب الاهليه في سيراليون معهد البحوث والدراسات الافريقيه في القاهرة ديسمبر / 2012 .

2–عبير الفقي . ورقة بعنوان تجنيد الأطفال في سيراليون –معهد الدراسات الإفريقية جامعة القاهرة يوليو 2012م

3–فضيل طلافحة" 'حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني "بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لحقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني) 'الأردن :جامعة الإسراء2010 -5-24 ,

4– مني محمود مصطفي – القانون الدولي الإنساني– دراسة مقارنة دار النهضة العربية طبعه أولي 1991.

خامساً: الدوريات و المجلات:

1–درع الوطن مجله عسكريه واستراتيجيه – الأمارات العربية المتحدة العدد(455)2015/1/1م .

2–فرانسيس كريل – مجلة النشر عام 1989– عدد 12.

3–منير محمود بدوي – مجله دراسات المستقبل العدد الثالث يوليو/ 1997 – مركز دراسات المستقبل – جامعه أسيوط –ج 402

سادساً: المواثيق الدولية :

1-الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته – منظمة الوحدة الأفريقية أديس أبابا أثيوبيا –يوليو 1990 .

2-ميثاق اللامم المتحدة المادة 25 .

سابعاً: الاتفاقيات الدولية :-

1- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل 1989 CRC

2-إعلان مبادئ كيب تاون جنوب إفريقيا.

ثامناً: البرتوكولات و التقارير :

1- البنك الدولي سيراليون شهادة الحياة الطبيعية المؤسسة الدولية للتنمية علي ارض الواقع مرحله مابعد انتهاء الصراع مارس 2007م

2- البند التاسع من القرار 1379عام 2005 م

3- التقرير المؤقت المقدم من الممثل الخاص للامين العام السيد اولارا أتون عملا بقرار الجمعية العامة 107/25

4- القرار رقم 2 ح (د) منشور في المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 310

5- تقرير اليونيسيف لعام 2005 (الطفولة المهددة) وضع الأطفال في العالم 2000 م .

6- تقرير مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فبراير 2000م .

7- تقرير وضع الأطفال في العالم مجلس الأمن 2000.

8- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 263 الدورة الرابعة الخمسون 2005 /5/25 م

9- وائل احمد غانم – الميثاق العربي لحقوق الإنسان دار النهضة العربية 2005 م .

تاسعاً: المراجع الاجنبية:

1- UN DOC.EICN.4//1998/WG.1312(10
2- wells, victor. And Samuel pDilla, December
3- Arbization,solvery war 1993 colonization souther Sudan Deserve Mansoar Khalid , the coverment the
4- Alcherja water(1991) a hatchment an sociatatizion
5- child development foundation profile

عاشراً: المقابلات:

1- مقابلة أجريت مع الطفل الجندي المسرح/ التوم حسين إبراهيم / حي كادقلي مدينة القضارف/2014/10/20م.

2-مقابلة أجريت مع الطفل الجندي المسرح/ أيوب إسحاق فضـــل الله /حـــي الصداقة مدينة القضارف / 2014/10/17م

3-مقابلة أجريت مع المعلمة /سميرة أبكر حامد /بمراكز الشباب حي التضامن مدينة القضارف/2014/10/15

4-مقابلة أجريت مع المعلمة / حواء بحر/معلمة/بمراكز الشباب حي الصـــداقة مدينة القضارف/2014/10/16

الحادي عشر: الشبكة الدولية للمعلومات:

http://www. shemaly ab .alaf dal.net
http://www. splamilitry .net/documents
http://www.alsahafa asd/details.php type catid-209 aversion.
http://www.arbic.irin news .org report.
http://www.gurtong.net/covernonce/political porties://Sudan African national union
www.aljazeera.net/templates/posting/pocket aps detailed page.spx.

المـــلاحق

ملحق (1)

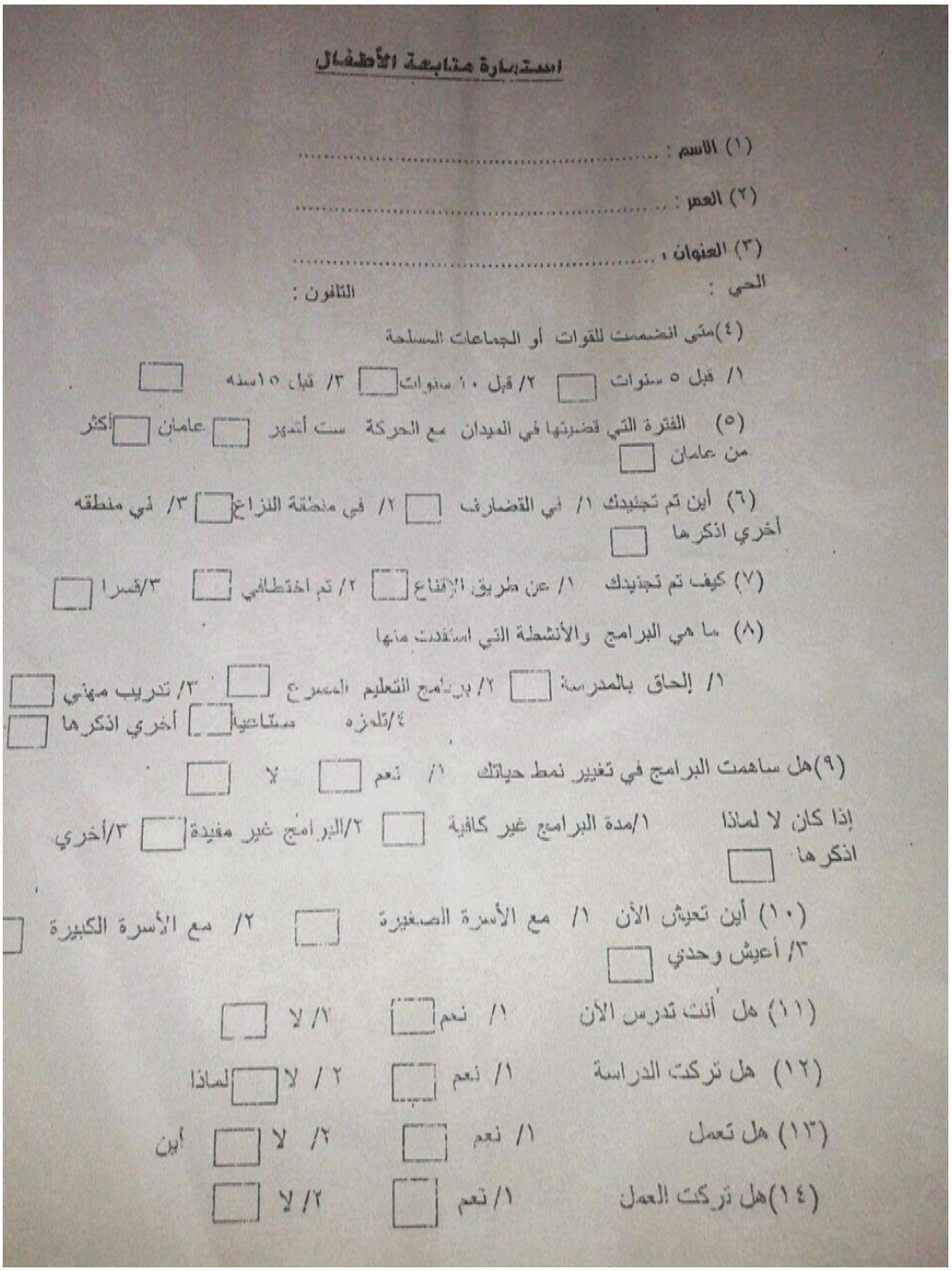

استبارة متابعة الأطفال

(١) الاسم : .....

(٢) العمر : .....

(٣) العنوان : .....

الحي : التلفون :

(٤)متى انضممت للقوات أو الجماعات المسلحة

١/ قبل ٥ سنوات ☐ ٢/ قبل ١٠ سنوات ☐ ٣/ قبل ١٥سنه ☐

(٥) الفترة التي قضيتها في الميدان مع الحركة ست أشهر ☐ عامان ☐ أكثر من عامان ☐

(٦) اين تم تجنيدك ١/ في القضارف ☐ ٢/ في منطقة النزاع ☐ ٣/ في منطقه أخري اذكرها ☐

(٧) كيف تم تجنيدك ١/ عن طريق الإقناع ☐ ٢/ تم اختطافي ☐ ٣/قسرا ☐

(٨) ما هي البرامج والأنشطة التي استفدت منها

١/ إلحاق بالمدرسة ☐ ٢/ برامج التعليم المسرع ☐ ٣/ تدريب مهني ☐ ٤/تلمزه صناعيا ☐ أخري اذكرها ☐

(٩)هل ساهمت البرامج في تغيير نمط حياتك ١/ نعم ☐ لا ☐

إذا كان لا لماذا اذكرها ☐ ١/مدة البرامج غير كافية ☐ ٢/البرامج غير مفيدة ☐ ٣/أخري

(١٠) أين تعيش الأن ١/ مع الأسرة الصغيرة ☐ ٢/ مع الأسرة الكبيرة ☐ ٣/ أعيش وحدي ☐

(١١) هل أنت تدرس الأن ١/ نعم ☐ ١/ لا ☐

(١٢) هل تركت الدراسة ١/ نعم ☐ ٢ / لا ☐ لماذا

(١٣) هل تعمل ١/ نعم ☐ ٢/ لا ☐ اين

(١٤)هل تركت العمل ١/ نعم ☐ ٢/ لا ☐

(١٥) لماذا تركت العمل ☐ ١/ الأجر غير مجزي ☐ ٢/العمل اقل من طموحاتي ☐ ٣/ أخري اذكرها ☐

(١٦) هل التحقت بمراكز الشباب ١/ نعم ☐ ٢/ لا ☐

(١٧) إذا كان لا لماذا ١/ المركز بعيد ☐ ٢/ الأنشطة غير مفيدة ☐ ٣/أخري اذكرها ☐

(١٨) هل تمارس أي نوع من الأنشطة ١/ نعم ☐ ٢/لا ☐

(١٩) هل لديك أصدقاء ١/ نعم ☐ ٢/ لا ☐

(٢٠) هل حصل خلاف أو صراع بينك وبين أي شخص آخر ١/ نعم ☐ ٢/ لا ☐

(٢١) إذا كانت الإجابة بنعم اذكر الأسباب

بسم الله الرحمن الرحيم

ولاية القضارف - وزارة التربية والتعليم

- بلدية القضارف

مدرسة التضامن الأساسية بنين

نتيجة امتحان الفترة الأولي للعام الدراسي ٢٠١٢م ٢٠١٣م

الاسم : هبة مهادي ابراهيم الصف : الرابع الترتيب : السادس ١٣

المواد	القرآن الكريم	فقه وعقيدة	اللغة العربية	الرياضيات	كون	مسكننا	المجموع
الدرجة الكاملة	٢٠	٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٢٠٠
درجة التلميذ	١٩	١٠	٣٩	١٦	٣٨	٣٠	١٥٢

ملاحظات مرشد الصف : هادي الجد ... أحسن له المعدل والنجاح

اسم المرشد ... التوقيع ... التاريخ ...

توقيع مدير المدرسة ... تاريخ استئناف الدراسة ...

(الأب الكريم : عود ابنك الصلاة والصدق ومكارم الأخلاق)

بلدية القضارف
مدرسة التضامن الأساسية
نتيجة الفترة الأولى
المستوى الأول
التاريخ : ...

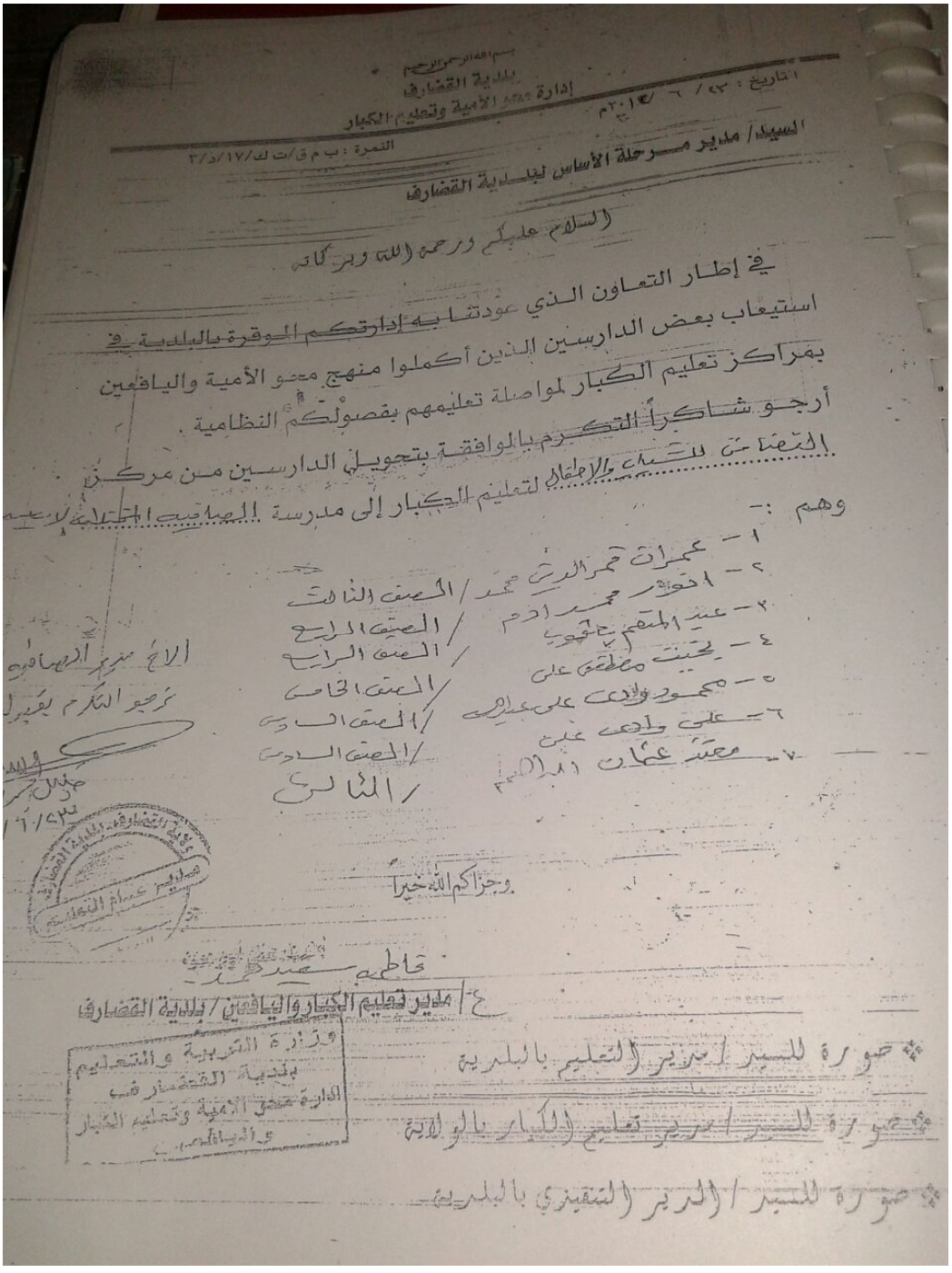

بسم الله الرحمن الرحيم

بلدية القضارف

إدارة محو الأمية وتعليم الكبار

النمرة : ب م ق/ت ك/١٧/د/٣

التاريخ : ٢٣ / ٦ / ٢٠١٤م

السيد/ مدير مرحلة الأساس لبلدية القضارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار التعاون الذي عودتنا به إدارتكم الموقرة بالبلدية في استيعاب بعض الدارسين الذين أكملوا منهج محو الأمية واليافعين بمراكز تعليم الكبار لمواصلة تعليمهم بفصولكم النظامية .

أرجو شاكراً التكرم بالموافقة بتحويل الدارسين من مركز المتضامن للشهيد بالإطفاء لتعليم الكبار إلى مدرسة الصابون الحديثة الأساسية وهم :-

١- عمران قمر الدين محمد / الصف الثالث
٢- انور محمد آدم / الصف الرابع
٣- عبد المنعم يعقوب / الصف الرابع
٤- يحيى معلق على / الصف الخامس
٥- محمود ولد على عبد الله / الصف الأول
٦- علي ولد عين / الصف الأول
٧- محمد عثمان [illegible] / الصف الأول

الأخ مدير المدرسة
ترحيب السلام بقبول

وجزاكم الله خيراً

فاطمة عبد [illegible]
ع/ مدير تعليم الكبار واليافعين / بلدية القضارف

وزارة التربية والتعليم
بلدية القضارف
الإدارة محو الأمية وتعليم الكبار
واليافعين

صورة للسيد / مدير التعليم بالبلدية
صورة للسيد / مدير تعليم الكبار بالولاية
صورة للسيد / المدير التنفيذي بالبلدية

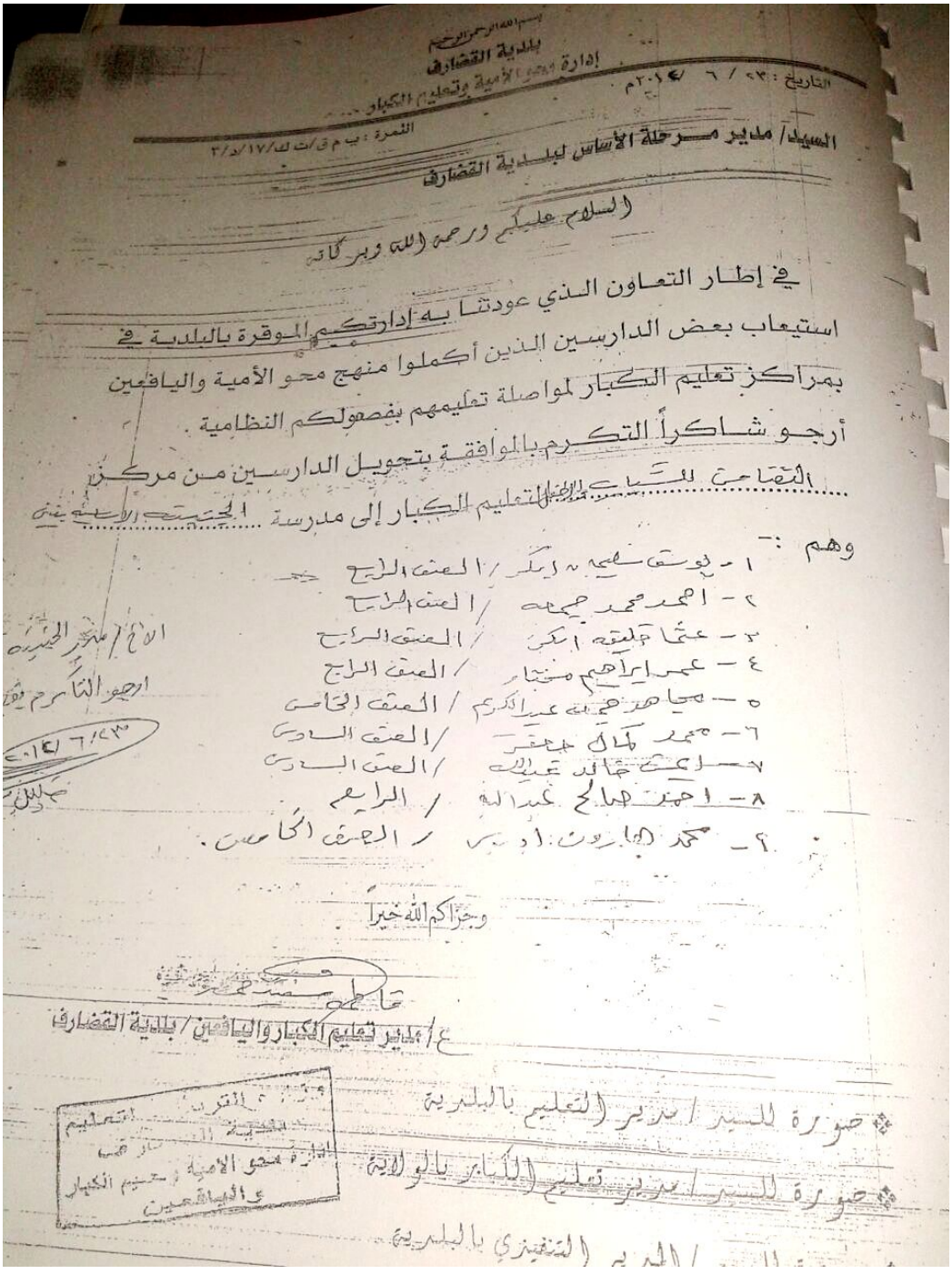

بسم الله الرحمن الرحيم

بلدية القضارف

إدارة محو الأمية وتعليم الكبار

التاريخ : ٢٣ / ٦ / ٢٠١٤م

النمرة : ب م ق/ت ك/١٧/د/٣

السيد/ مدير مرحلة الأساس لبلدية القضارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار التعاون الذي عودتنا به إدارتكم الموقرة بالبلدية في استيعاب بعض الدارسين الذين أكملوا منهج محو الأمية واليافعين بمراكز تعليم الكبار لمواصلة تعليمهم بفصولكم النظامية.

أرجو شاكراً التكرم بالموافقة بتحويل الدارسين من مركز التفاح للتعليم الأطفال تعليم الكبار إلى مدرسة الجنينة الأساسية بنين

وهم :-

١- يوسف عبد الله بكر / الصف الرابع
٢- احمد محمد جمعه / الصف الرابع
٣- عثمان ملقه ادم / الصف الرابع
٤- عمر ابراهيم مختار / الصف الرابع
٥- مجاهد حامد عبد الكريم / الصف الخامس
٦- محمد كمال حسن / الصف السادس
٧- اسامه خالد عبد الله / الصف السادس
٨- احمد صالح عبد الله / الرابع
٩- محمد هارون ادم / الصف الخامس.

الاخ / مدير الجنينة
ارجو التكرم بقبول

وجزاكم الله خيراً

فاطمة محمد حسن
ع/ مدير تعليم الكبار واليافعين / بلدية القضارف

صورة للسيد / مدير التعليم بالبلدية
صورة للسيد / مدير تعليم الكبار بالولاية
السيد / المدير التنفيذي بالبلدية

بسم الله الرحمن الرحيم

مفوضية نزع السلاح وإعادة الدمج –وحدة الأطفال –القطاع الشرقي

بالتنسيق مع مركز حدث للتأهيل والخدمة القانونية وجمعية الهلال الأحمر السوداني –ولاية القضارف

اسم الطفل	اسم الوالد	اسم الوالدة	ولي الأمر	/صلة القرابة	العمر	المستوي التعليمي	العنوان
(٢٨) ارباب ادم اسماعيل	ادم اسماعيل	كلتوم ارباب ادريس	زكريا يحي احمد	عم	١٦	أمي	المحلية القضارف المدينة :القضارف الحي:الجنينة مربع(٢) رقم المنزل : لايوجد) القبيلة : مساليت تلفون: - ٠٩٢٣٦٥١٢٧٨ حسين شيخ الحلة: علي جمعة رئيس اللجنة مكاوي العمدة/الناظر

توقيع ا الباحثين

١/ مريم علي مدني .....

٢/جبريل ادم موسي..... ندي عبد اللطيف عبد الكريم..... /ابراهيم موسي.....

رافعة محمد الريح

مدير مركز حدث

شرف الدين احمد محمد

مدير جمعية الهلال الأحمر السوداني-القضارف

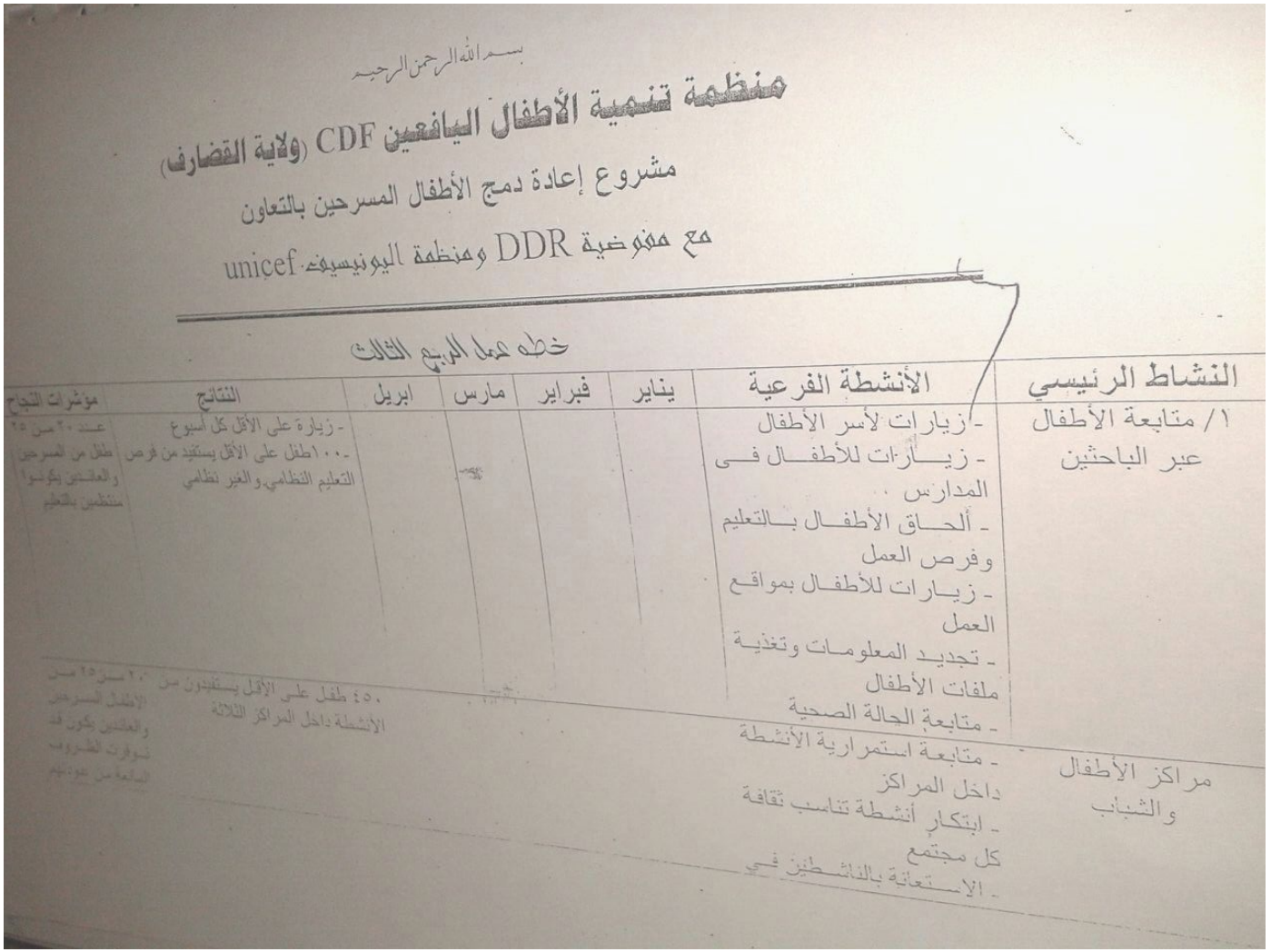

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة تنمية الأطفال اليافعين CDF (ولاية القضارف)

مشروع إعادة دمج الأطفال المسرحين بالتعاون

مع مفوضية DDR ومنظمة اليونيسيف unicef

خطة عمل الربع الثالث

النشاط الرئيسي	الأنشطة الفرعية	يناير	فبراير	مارس	ابريل	النتائج	مؤشرات النجاح
١/ متابعة الأطفال عبر الباحثين	- زيارات لأسر الأطفال - زيارات للأطفال في المدارس - ألحاق الأطفال بالتعليم وفرص العمل - زيارات للأطفال بمواقع العمل - تجديد المعلومات وتغذية ملفات الأطفال - متابعة الحالة الصحية					- زيارة على الأقل كل أسبوع - ١٠٠طفل على الأقل يستفيد من فرص التعليم النظامي والغير نظامي	عدد ٢٠ من ٢٥ طفل من المسرحين والعائدين يكونوا منتظمين بالتعليم
مراكز الأطفال والشباب	- متابعة استمرارية الأنشطة داخل المراكز - ابتكار أنشطة تناسب ثقافة كل مجتمع - الاستعانة بالناشطين في					٤٥٠ طفل على الأقل يستفيدون من الأنشطة داخل المراكز الثلاثة	٢٠ من ٢٥ من الأطفال المسرحين والعائدين يكون قد توقفوا لظروف السابعة من عمرهم

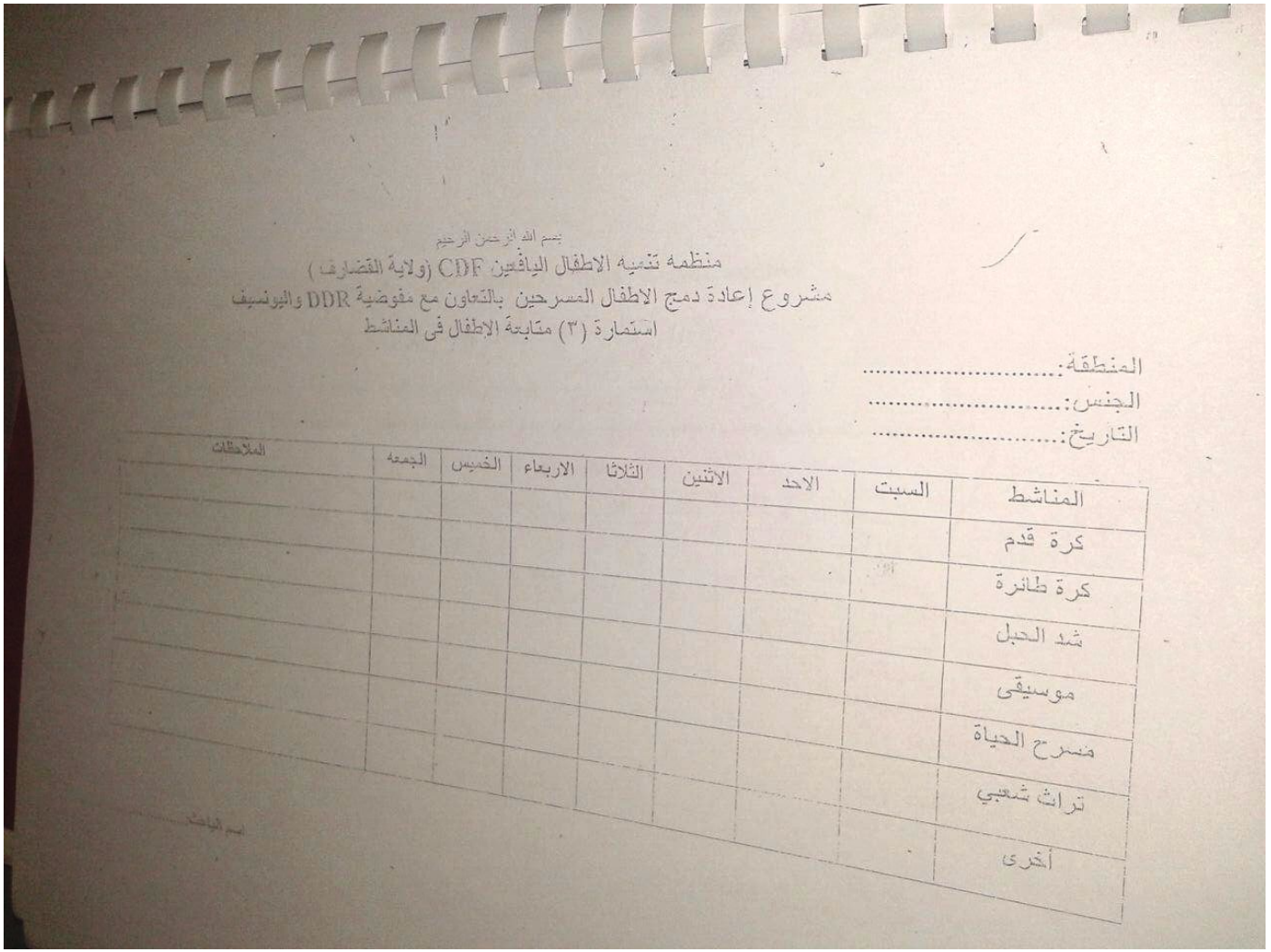

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمه تنمية الاطفال اليافعين CDF (ولاية القضارف)

مشروع إعادة دمج الاطفال المسرحين بالتعاون مع مفوضية DDR واليونسيف

استمارة (٣) متابعة الاطفال فى المناشط

المنطقة:.....

الجنس:.....

التاريخ:.....

المناشط	السبت	الاحد	الاثنين	الثلاثا	الاربعاء	الخميس	الجمعه	الملاحظات
كرة قدم								
كرة طائرة								
شد الحبل								
موسيقى								
مسرح الحياة								
تراث شعبي								
أخرى								

اسم الباحث

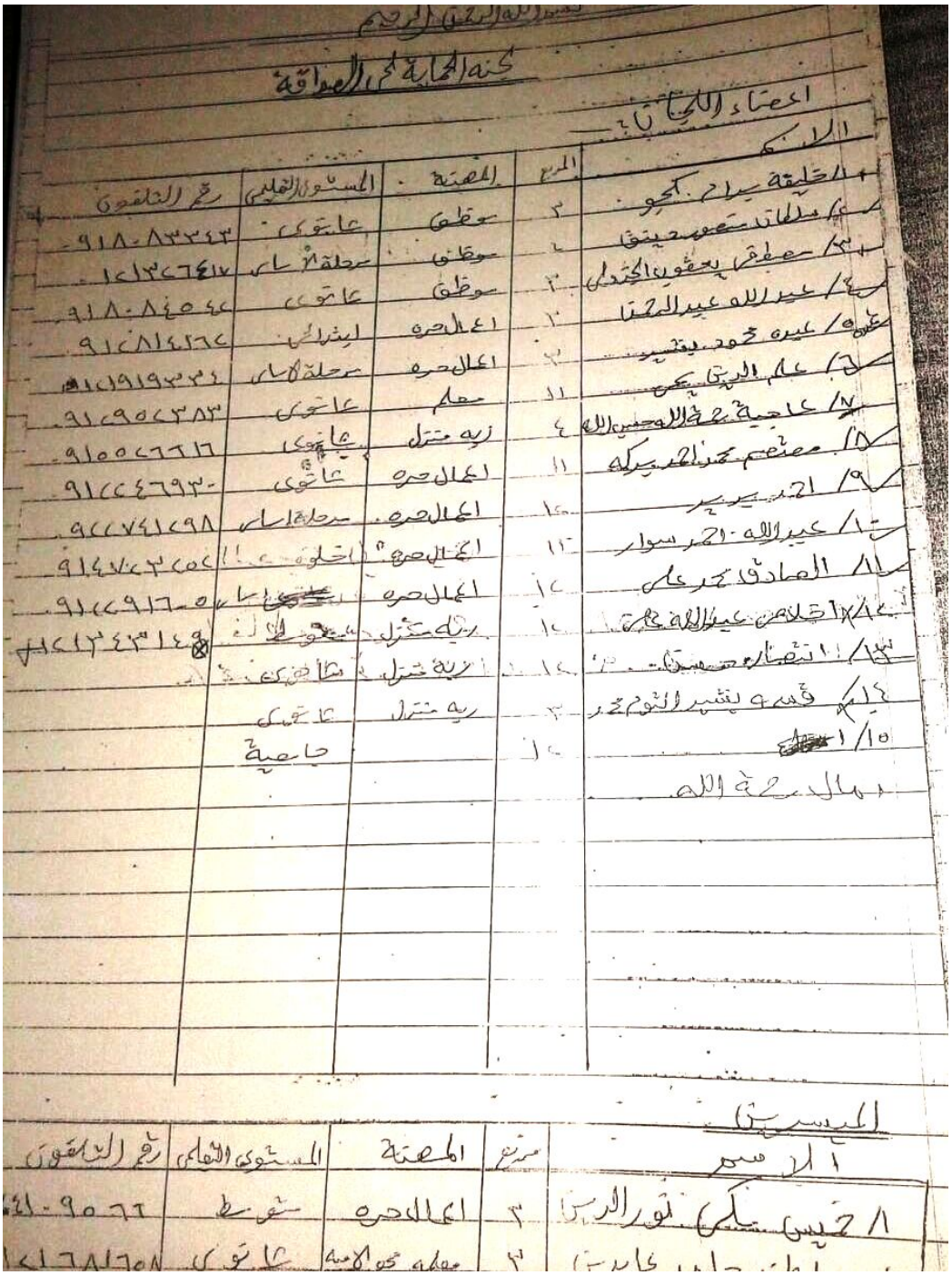

بسم الله الرحمن الرحيم

كنف الحماية لمن العداقة

اعضاء اللجان:

الرقم	الاسم	المرتبة	المهنة	المستوى التعليمي	رقم التلفون
١	الخليفة سراج الحجو	٣	موظف	عاشوري	٠٩١٨٠٨٣٣٤٣
٢	سلطان محمد صديق	٤	موظف	سرطة أساس	١٤١٣٦٦٤١٧
٣	صفية يعقوب الحدل	٣	موظف	عاشوري	٠٩١٨٠٨٤٥٤٤
٤	عبد الله عبد الحنا	٢	اعمال حره	ابتدائي	٩١٦٨١٤٦٦٤
٥	عيد محمد يقسو	٣	اعمال حره	سرطة أساس	٠٩١٩١٩٣٢٢١
٦	علي الريتاكي	١١	معلم	عاشوري	٩١٦٩٥٦٣٨٣
٧	عاجية عبد الله حسين الله	٤	زيه منزل	جامعي	٠٩١٠٠٦٦٦٦٦
٨	معتصم محمد الحسن كله	١١	اعمال حره	عاشوري	٩١٦٤٦٩٣٠
٩	ادريس	١٠	اعمال حره	سرطة أساس	٠٩٦٦٧٤١٦٩٨
١٠	عبد الله آدم سوار	١٢	اعمال حره	اخلوه ١١	٩١٤٧٦٢٦٥
١١	الصادق محمد علي	١٦	اعمال حره	عاشوري	٠٩١٦٦٩١٦٥
١٢	غلام عبد الله عبد	١٠	زيه منزل	عاشوري	٠١٦١٢٤٣١٤٩
١٣	انتصار صديق	١٦	زيه منزل	عاشوري	
١٤	قسم يشير النوم محمد	٣	زيه منزل	عاشوري	
١٥		١٠		جامعية	

المدرسين:

الرقم	الاسم	مرتبة	المهنة	المستوى التعليمي	رقم التلفون
١	خيس بكر نور الدين	٣	اعمال حره	سرطة	٠٩١٦٦٩٥٦٢
٢		٣	معلمة مدرسة	عاشوري	١٤١٦٨١٦٥٨